

المصطلحات القانونية باللغة الإنجليزية (مع ترجمة كاملة إلى اللغة العربية)

الدكتور
زيد محمود العقابلة
مساعد عميد كلية الحقوق
جامعة مؤتة



دار الإثاقفة
للنشر والتوزيع

www.daralithaqafa.com





Legal Terminology

English and Arabic

المملكة الأردنية الهاشمية/رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2004/8/2139)

340,03

العقابلة. زيد محمود

المصطلحات القانونية / زيد محمود

العقابلة - عمان: دار الثقافة - 2009

رقم الإيداع: (2004/8/2139)

الوصفات: / القانون // اللغة الإنجليزية // القواميس /

• أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

ISBN 9957-16-050-8

Copyright ©

All rights reserved

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للناسخ

الطبعة الأولى / الإصدار الأول - 2004

الطبعة الأولى / الإصدار الثاني - 2007

الطبعة الأولى / الإصدار الثالث - 2009

يُحظر نشر أو ترجمة هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بآلية طريق، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بآلية طريق أخرى، إلا بموافقة الناشر الخطية، وبغلاف ذلك يُعرض لطائلة المسؤولية.

No part of this book may be published, translated, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or using any other form without acquiring the written approval from the publisher. Otherwise, the infractor shall be subject to the penalty of law.



المركز الرئيسي: عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - عمارة الحجيري
هاتف: 6 4648381 (+ 962) فاكس: 6 4610291 (+ 962) ص.ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة: عمان - شارع الملكة رانيا المبدالة (الجامعة سابقاً) - مقابل بوابة العلوم - مجمع هريبات التجاري
هاتف: 6 5341929 (+ 962) فاكس: 6 5344929 (+ 962) ص.ب 20412 عمان 11118 الأردن

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

لتصميم والإنتاج
مكتب دار الثقافة للتصميم والإنتاج

Legal Terminology

English and Arabic



Dr.

ZAID MAHMOUD AL-AQAILEH

Assistant Dean of the Faculty of Law
Muthah University

دار الثقافة

للنشر والتوزيع

1430 هـ - 2009 م



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

Dedication

This Book is Dedicated to my Late Father, to
my Mother, to my Wife and Children



إلى والدي رحمه الله وأدخله جنات الفردوس
والى والدتي أسطورة الكفاح
والى زوجتي وأبنائي الذين ذقت معهم طعم الحياة
أهدي ثمرة هذا الجهد



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

In the Name of Allah, the Beneficent, the Merciful:
"... Let not the scribe refuse to write, as Allah has taught him, so let him write.
Let him who incurs the liability dictate, but let him fear his Lord Allah, and not
diminish aught of what he owes...".

(Holy Quran: 2: 282).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:
"... وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ
وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا...". صدقُ الله العظيم.
(القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ٢٨٢).

مركز تحقيقات كميتر علوم اسلامی

"Allah doth command you to render back your Trusts to those to whom they
are due; and when ye judge between man and man, to judge with justice...".

(Holy Quran: 4: 58).

"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا
بِالْعَدْلِ...". صدقُ الله العظيم.
(القرآن الكريم، سورة النساء، آية ٥٨).



Introduction

In the name of Allah, most gracious, most merciful

Praise be to Allah, the Lord of the worlds, and prayer, peace and blessings be upon our master Muhammad, the apostle, as well as upon his household and his companions.

The aim of this book is to provide clear understanding of some legal terminologies that law students and researchers may face. It casts fresh light on the concept of law, major legal systems of the world of today, classifications of law, legal rights and the Jordanian legal system.

In this humble work, we have consulted very many Arabic and English publications, which include governmental documents and reports, textbooks, law dictionaries and journals, newspapers, legislations, etc.

For the benefit of students and researchers, the principal terminologies are listed before the beginning of each paragraph. These terminologies almost cover all fields of law, e.g. comparative law, civil law, commercial law, criminal law, public international law, administrative law, labour law, etc. There is, also, an Arabic counterpart of each terminology as well as of each paragraph.

Since human beings are always incomplete, this book might contain some unintentional faults. Nevertheless, we have endeavoured to provide plain and intelligible statements of law, which aim to go directly to the point.

Since this book is the first of its kind in the legal library, we hope that it will enrich the field of legal knowledge and assist law students and researchers. We also hope that it will be of use to people who are interested in the field of law.

"Our Lord! Accept this from us: for Thou art the All-Hearing, the All-Knowing"
(Holy Quran: 2:127) .

Author



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يهدف هذا الكتاب إلى تزويد طلبة القانون والباحثين بشرح لأهم المصطلحات القانونية باللغة الإنجليزية. فهو يلقي الضوء على مفهوم القانون، الأنظمة القانونية الرئيسية السائدة في العالم المعاصر، تقسيمات القانون، الحقوق القانونية والنظام القانوني الأردني.

وفي هذا الجهد المتواضع، رجعنا إلى العديد من المطبوعات العربية والأجنبية بما في ذلك الوثائق والتقارير الحكومية والكتب الفقهية والمعاجم والمجلات القانونية والصحف والتشريعات وغير ذلك من المطبوعات.

وبغية التيسير على الطلبة والباحثين وتمكينهم من فهم واستيعاب مادة المصطلحات القانونية بسهولة ويسر فقد تمت كتابة المصطلحات الرئيسية قبل بداية كل فقرة. هذه المصطلحات تغطي تقريباً جميع فروع القانون مثل القانون المقارن، القانون المدني، القانون التجاري، القانون الجنائي، القانون الدولي العام، القانون الإداري، قانون العمل، وغيرها. كذلك، فقد تمت ترجمة جميع هذه المصطلحات والفقرات إلى اللغة العربية.

وبما أن الجهد البشري يمتريه النقص والقصور دائماً -حيث أن الكمال لله تعالى وحده- فقد يحتوي هذا الكتاب على بعض الأخطاء غير المقصودة. هذا على الرغم من أننا قد سمينا جاهدين إلى تزويد القارئ بعبارات سهلة ومفهومة لا إبهام فيها ولا غموض.

وبما أن هذا الكتاب -وحسب علمنا- هو الأول في المكتبة القانونية فيما يتعلق بمادة المصطلحات القانونية باللغة الإنجليزية فإننا نأمل من خلاله في أن نكون قد وضعنا لبنة أساسية في بناء الصرح القانوني الشامخ خاصةً وأننا -حقاً- وجدنا ومن خلال دراستنا لنيل درجتنا الماجستير والدكتوراه في لندن أن هذه المادة من أهم المواد التي يدرسها الطالب في مرحلة البكالوريوس. راجين أن يساهم هذا الجهد المتواضع في إثراء حقل العلم القانوني وفي تزويد الطلبة والباحثين بالمعرفة القانونية المبتغاة. كما نرجو أن يجد فيه المهتمون في حقل القانون المنفعة والفائدة..



ولست أجد لاختتام هذا التقديم خيراً مما كتبه القاضي الفاضل إلى العماد الكاتب في ختام مقدمة اتحاف السادة المتقين "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل ... وهذا من أعظم المعبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

والله تعالى من وراء القصد...

((ربُّنا تقبل مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)) صدَّقَ الله العظيم.
(القرآن الكريم، سورة البقرة: آية ١٢٧).

المؤلف



مركز تحقيقات كمبيوتر علوم إسلامي



Research Plan:

This book embodies a preface followed by seven chapters:

Chapter One discusses the Civil Law System.

Chapter Two discusses the Common Law System.

Chapter Three discusses the Communist Law System.

Chapter Four discusses the Islamic Law System.

Chapter Five focuses on the classification of law.

Chapter Six considers the legal rights.

Chapter Seven presents an overview of the Jordanian legal system.



خطة البحث:

- يتضمن هذا الكتاب مقدمة تمهيدية يعقبها سبعة فصول وعلى النحو التالي:
- الفصل الأول يبحث في النظام القانوني اللاتيني.
 - الفصل الثاني يبحث في النظام القانوني الأنجلوساكسوني.
 - الفصل الثالث يبحث في النظام القانوني الشيوعي.
 - الفصل الرابع يبحث في النظام القانوني الإسلامي.
 - الفصل الخامس يبحث في تقسيمات القانون.
 - الفصل السادس يبحث في الحقوق القانونية.
 - الفصل السابع يبحث في النظام القانوني الأردني.



مرکز تحقیقات کتب و تفسیر علوم اسلامی



"In the Name of Allah, the Beneficent, the Merciful"

"بسم الله الرحمن الرحيم"

Preface:

تمهيد

Law: قانون

Set: مجموعة

In connection with : متعلق بـ / مرتبط بـ

Social sciences : العلوم الإجتماعية

Legal terminology is the set of special words, terms and expressions used in connection with law, as one of the branches of social sciences (1) .

مصطلحات القانون هي مجموعة من الكلمات والمصطلحات والتعبيرات الخاصة المتعلقة بالقانون كأحد فروع العلوم الإجتماعية.

Compulsory rules : قواعد إلزامية

In order to: من أجل / لكي

Conduct: سلوك / تصرف

Strict sense: المفهوم الضيق (المحدد)

Courts: محاكم

Law is the enforceable body of legal rules that govern a society (2). It can be defined as "a system of compulsory rules that a society or a government adopts in order to direct the conduct of the people and to deal with crime, business agreements, and social relationships". Thus, law in the strict sense of the word is rules of human conduct imposed by the state upon its members and enforced by the courts, with the aim of securing certain ends (3).

(1) Collins C, English Dictionary, London, Harper Collins Publishers & The Univesity of Birmingham, 1997, p.1772; Martin A.E, A Dictionary of Law, Third Edition, Oxford, Oxford University Press, 1996, p.223.

(2) Zu'bi A, Introduction to the Science of Law, First Edition, Amman Dar Wael, 2001, p.8.

(3) Sarraf A & Hazboun G, Introduction to the Science of Law, Amman, Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 2003, p.7.



القانون هو مجموعة القواعد القانونية النافذة التي تحكم المجتمع، ويمكن أن يعرف على أنه: منظومة من القواعد الإلزامية التي يتبناها المجتمع أو الحكومة من أجل توجيه سلوك الأفراد والتعامل مع الجريمة والإتفاقيات التجارية والعلاقات الاجتماعية. لذلك، فالقانون بالمفهوم الضيق للكلمة يعني قواعد السلوك المفروضة من قبل الدولة والمنفذة (المطبقة) من قبل المحاكم وذلك من أجل ضمان غايات محددة.

Customary rules : قواعد عرفية

Mesopotamia : بابل

Athens : أثينا

Rome : روما

India : الهند

The most important customary rules of laws in the ancient time are: (a) the Laws of Hamourabi in Mesopotamia (1694 B.C); (b) the Laws of Manou in India (1300 B.C); (c) the Laws of Solon in Ancient Athens (600 B.C); (d) the Twelve Tables in Ancient Rome (452 B.C); and (e) the Laws of Emperor Justinian in Rome (528 A.C) (1).

مركز تحقيقات كميونير علوم إسلامي

أهم المجموعات العرفية في قديم الزمان هي: أ- قوانين حمورابي في بابل (١٦٩٤ قبل الميلاد)، ب- قوانين مانو في الهند (١٣٠٠ قبل الميلاد)، ت- قوانين صولون في أثينا القديمة (٦٠٠ قبل الميلاد)، ث- الألواح الإثني عشر في روما القديمة (٤٥٢ قبل الميلاد)، ج- قوانين الإمبراطور جستنيان في روما القديمة (٥٢٨ م).

Involves: تشمل/ تتضمن

Human conduct: السلوك الإنساني

e.g.: على سبيل المثال

etc.: وغير ذلك/ إلى آخره

(1) Dawoodi Gh, Introduction to the Science of Law, Seventh Edition, Amman, Dar Wael, 2004, pp.142-143; Layla A.S, 'Civil Liability in the Law of Hamourabi', Mu'tah Journal for Research and Studies, March, 12(3), 1997, p.492; Al-Far A, Introduction to the Science of Law, First Edition, Amman, Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 1999, p.13; Abbodi A, The History of Law, First Edition, Amman, Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 1998, p.65.



The study of law involves a discussion of many problems common to other sciences of human conduct, e.g. Philosophy, Psychology, Sociology, Criminology, Economics, Politics, Ethics, Education, logic, etc (1) .

إنّ دراسة القانون تتضمن مناقشة عدة قضايا وثيقة الصلة بالعلوم الأخرى المتعلقة بالسلوك الإنساني مثل علم الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع، علم الإجرام، علم الإقتصاد، علم السياسة، علم الأخلاق، علم التربية، علم المنطق، وغيرها من العلوم...



(1) Khateeb N, Terminology of Law, First Edition, Mu'tah University, 1986, p.9; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., pp.20-21; Zu'bi A, Op. Cit., pp.45-49.



Major Legal Systems in the Contemporary World:

الأنظمة القانونية الرئيسية في العالم المعاصر

Civil Law System: (النظام القانوني اللاتيني) نظام القانون المدني

Common Law System: (النظام القانوني الأنجلوساكسوني) نظام القانون العام

Communist Law System: النظام القانوني الشيوعي

Islamic Law System: النظام القانوني الإسلامي

Nowadays, the existing legal systems of the world are: (a) The Civil Law System; (b) The Common Law System; (c) The Communist Law System; and (d) The Islamic Law System (1). Below, is a full discussion of each of these legal systems.

حالياً، فإن الأنظمة القانونية الموجودة في العالم المعاصر هي

أ:- النظام القانوني اللاتيني ب:- النظام القانوني الأنجلوساكسوني، ج:- النظام القانوني الشيوعي،

د:- النظام القانوني الإسلامي. فيما يلي مناقشة مفصلة لكل من هذه الأنظمة القانونية.

مركز بحوث وتطوير العلوم الإنسانية

(1) René D & Brierley J.E.C, Major Legal Systems in the World Today, London, Stevens & Sons, 1990, p.22; Aquileh Z, 'The Methodology of Doing Comparative Law Studies', A Paper Presented to the PhD Students Conference: London South Bank University (U.K), 2000, p.3; Khateeb N, Op. Cit., p.1.



Chapter One : الفصل الأول

The Civil Law System

نظام القانون المدني (النظام القانوني اللاتيني)

Introduction: مقدمة

Influential: مؤثر / صاحب نفوذ

Civilization: حضارة

The Civil Law System is the oldest system in the world and the most influential on the other law systems (1). It finds its roots in the Roman Law (2), which was the product of a brilliant civilization extending from the Mediterranean to the North Sea and from Byzantium to Britannia (3).

النظام القانوني اللاتيني هو أقدم نظام قانوني في العالم والأكثر تأثيراً على الأنظمة القانونية الأخرى. يجد هذا النظام جذوره في القانون الروماني والذي كان من نتاج حضارة ذكية امتدت من البحر المتوسط إلى بحر الشمال ومن بيزنطة إلى بريطانيا.

Adherents : مؤيدين / موالين / أنصار

Traditions : تقاليد

Member : عضو

(1) Merryman J.H, The Civil Law Tradition: An Introduction to the Legal Systems of Western Europe and Latin America, California, Stanford University Press, 1969, p.1.

(2) See Dawoodi Gh, Op. Cit, p.96.

(3) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.42.



The Romano-Germanic family of law has gained adherents in many Arab and Muslim countries(1). For example, Turkey remained faithful to its Muslim traditions until World War I, but has since endeavoured to bring about change by rejecting these traditions and removing all Muslim elements from its laws. By reason of its secular legislation it has, since that time, become a full member of the Romano-Germanic family (2) .

عائلة القانون الروماني - الجرمانى وجدت موالين لها في العديد من الدول العربية والإسلامية. فعلى سبيل المثال، فإن تركيا بقيت وفية (مخلصة) لتقاليدھا الإسلامية حتى الحرب العالمية الأولى لكنها ومنذ ذلك الحين سعت جاهدة لإحداث التغيير من خلال رفض هذه التقاليد والتخلص من المبادئ أو المواد الإسلامية في قوانينها. وبسبب تشريعاتها العلمانية تلك أصبحت تركيا - منذ ذلك الوقت - عضواً كاملاً في العائلة الرومانية-الجرمانية.

Middle East : الشرق الأوسط

Ottoman Empire : الإمبراطورية العثمانية

Inclinations : ميول / رغبات / نزعات

Secularized : علمن / جعله علمانياً



مركز بحوث وتطوير علوم إمداد

The Arab states, formed in the Middle East following the break up of the Ottoman Empire in 1918, have retained and emphasized legal ties with France, bequeathed by the Ottoman Empire and corresponding moreover to their own inclinations (3). However, they have not completely secularized their laws as Turkey did (4).

(1) Jordan Media Group, Jordan: Keys to the Kingdom, the Ministry of Information Press, Amman, 1995, p.39; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.66.

(2) Edge I, 'A Comparative Approach to the Treatment of non-Muslim Minorities in the Middle East, with Special Reference to Egypt', in Mallat C & Connors J (eds.), Islamic Family Law, London: Graham & Trotman, 1990, p.34; Zagday M.I, 'Modern Trends in Islamic Law in the Near, Middle and Far East', Current Legal Problems, Vol.1, 1948, p.201; Fyze A.A, Outlines of Muhammadan Law, Second Edition, Oxford, Oxford University Press, 1955, p.234; Kahn-Freund O, 'On Uses and Misuses of Comparative Law', Modern Law Review, January, 37(1), 1974, pp.16-17.

(3) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.145.

(4) Fyze A.A, Op. Cit., p.234; Aqailch Z, 'The Role of Comparative Law Studies in Modernizing National Property and Planning Laws in the Middle East Arab Countries', A Conference Paper: The Fifth Sharjah Urban Planning Symposium: University of Sharjah (UAB), 2002, p.18.



الدول العربية التي تكونت في الشرق الأوسط بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩١٨م احتفظت ووثقت علاقاتها القانونية مع فرنسا والموروثة عن طريق الإمبراطورية العثمانية والتمشية كذلك مع رغباتها الخاصة، وعلى أية حال، فلم تقم هذه الدول بجعل قوانينها علمانية تماماً كما فعلت تركيا.

This chapter provides an overview of the Civil Law System. Two main matters arise for consideration: the nature of the Civil Law System and the French Declaration of the Rights of Man of 26 August 1789.

يقدم هذا الفصل لمحة عن النظام القانوني اللاتيني ويناقش بالتحديد مسألتين رئيسيتين هما: ماهية (طبيعة) النظام القانوني اللاتيني والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان الصادر في ٢٦ آب عام ١٧٨٩م.

The Nature of the Civil Law System: ماهية (طبيعة) النظام القانوني اللاتيني

Compilation: تجميع / تصنيف

Codes: تقنينات / تقانين

Legislative authority: السلطة التشريعية

Case: قضية / حالة

Opposing parties: الخصوم / أطراف الدعوى / الأطراف المتنازعة

The Civil Legal System is characterized by the compilation of legal principles into scientifically arranged codes issued by the legislative authority (1). In such a system, the role of the courts is limited, theoretically at least, to apply the law provisions as embodied in the codes, whenever they are presented with a case by the opposing parties (2).

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.142.

(2) Khateeb N, Op. Cit., p.2.



النظام القانوني اللاتيني يتّسم بأنه تجميع لمبادئ قانونية في مدونات منظمة بطريقة علمية تصدر من قبل السلطة التشريعية ويطلق عليها اسم التقنيات. في مثل هذا النظام فإن دور المحاكم محدود نظرياً على الأقل بتطبيق نصوص القانون كما تتضمنها التقنيات عندما تعرض على المحكمة قضية فيها طرفين متخصصين.

أصل / منشأ / مهد / منبت : Cradle

القانون القديم : Ancient law

القانون الروماني : Roman law

القانون المكتوب : Written law

الأعراف المحلية : Local customs

القانون العرفي : Customary law

France is considered as the cradle of the civil law system. Pre-revolution France lived under what French legal historians designate as the period of 'ancient law'. It was divided into two geographical zones. In the south, Roman law was paramount and that section, therefore, was designated by French legal historians as 'the country of written law'. In the various provinces of the north, local customs were in force and this area has been termed 'the country of customary law' (1).

تعتبر فرنسا حاضنة (منبت) نظام القانون المدني (النظام القانوني اللاتيني). فقد عاشت فرنسا قبل الثورة الفرنسية في ظل ما يسميه المؤرخون القانونيين الفرنسيون (فترة التاريخ القديم). وكانت فرنسا آنذاك مقسمة إلى منطقتين جغرافيتين اثنتين. في الجنوب كان القانون الروماني هو السائد وهذا الجزء كان يطلق عليه من قبل المؤرخين القانونيين الفرنسيين (بلد القانون المكتوب). في عدة مقاطعات في الشمال كانت الأعراف المحلية هي النافذة ولذلك فإن هذه المنطقة كان يطلق عليها اسم (بلد القانون العرفي).

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.101; Al-Khateeb H, Principles of Law, Basra, Haddad Press, 1965, p.132.



في تعارض مع / في تناقض مع : Into conflict with

فوضى / اضطراب : Confusion

غموض / عدم وضوح : Uncertainty

يصلح / يعالج : Remedy

مرسوم / أمر : Ordinance

أعراف : Customs

As a result of its different types, many customs came into conflict with each other and created confusion and uncertainty. To remedy this situation, Charles VII, in his ordinance of Montil-lez-Tours, 1453, ordered the official compilation of all customs. More than a century was necessary to accomplish this task, but by the end of the sixteenth century the bulk of French 'customary law' was, in fact, reduced to written law (1).

كنتيجة لتعدد أنواعها، فإن العديد من الأعراف أصبحت تتعارض فيما بينها ولذلك فقد خلقت نوعاً من الإضطراب والغموض. لمعالجة هذا الوضع أصدر الملك شارل السابع مرسوماً خاصاً عام ١٤٥٣م أمر فيه بتجميع كافة الأعراف في مدونات. أكثر من قرن كامل كان ضرورياً لإنجاز هذه المهمة. لكن ومع نهاية القرن السادس عشر كان الجزء الأكبر من القانون العرفي الفرنسي قد تحول إلى قانون مكتوب.

سنّ / شرّع : Enacted

تشريعات / قوانين مكتوبة : Statutes

نُشر ثانية / أُعيد نشره / أُعيد إصداره : Re-promulgated

During 1803-1804, the various parts of the French Civil Code had been enacted by separate statutes. The law of March 21, 1804, re-promulgated the code as a whole (2).

خلال عام ١٨٠٣م إلى عام ١٨٠٤م كانت معظم أجزاء القانون المدني الفرنسي قد سنّت بموجب قوانين منفصلة. فالقانون الصادر في ٢١ آذار عام ١٨٠٤م أعاد نشر التقنين بشكل كامل.

(1) René D & Brierley J.E.C., Op. Cit., p.56.

(2) Khateeb N., Op. Cit., p.3.



The countries, which apply the civil legal system, include the countries of Continental Europe (outside the communist bloc), countries of Latin America and those of the Middle East, such as Turkey, Jordan and Lebanon (1) .

إنّ الدول التي تطبق النظام القانوني اللاتيني تشمل كلاً من دول القارة الأوروبية (باستثناء الكتلة الشيوعية)، دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط مثل تركيا، الأردن ولبنان.

Codification : تقنين

Napoleonic Code : قانون نابليون

Modifications : تعديلات

Influenced : أثر

There are major codes that have a far-reaching influence on the codification movement of civil law countries. The French Civil Code (Napoleonic Code), which was promulgated in 1804, was later adopted in Belgium, Holland, Italy, Romania and with some modifications in Spain, Portugal and central and south American states. It also, influenced the codification movement in the Arab World countries (2) .

مركز بحوث وتطوير علوم إلكترونية

هناك بعض التقنينات الرئيسية التي أثرت إلى حد بعيد في حركة التقنينات في دول النظام القانوني اللاتيني. فالتقنين المدني الفرنسي (تقنين نابليون) والذي صدر عام ١٨٠٤م تبنته من بعد بلجيكا، هولندا، إيطاليا، رومانيا ومع بعض التعديلات في كل من إسبانيا والبرتغال ووسط وجنوب الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك فقد أثر هذا التقنين في حركة التقنينات في دول العالم العربي.

(1) Jordan Media Group, Op. Cit., p.39; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.96 & p.182; Khateeb N, Op. Cit., p.2; Zagday M.I, Op. Cit., p.1.

(2) Edge I, Op. Cit., p.34; Jordan Media Group, Op. Cit., p.39.



Inspired: ألهم / أثر في

Legislative: تشريعي

Repealed: ألغى / عطل

Replaced: حل محل / استبدل

Ottoman Journal of Equity: مجلة الأحكام العدلية العثمانية

Derived from: مشتق من

Hanafi Doctrine: الفقه الحنفي

The German Civil Code of 1896 inspired the legislative movement in Hungary, Greece, Brazil, Japan, Pre-communist China and Thailand (1). The Swiss Civil Code of 1907 left its impressions on the Turkish Civil Code of 1926, which repealed and replaced the Ottoman Journal of Equity (Majallah) of 1867, which is originally derived from Islamic law, and particularly from the Hanafi Doctrine (2).

التقنين المدني الألماني الصادر عام ١٨٩٦م أثر في الحركة التشريعية في هنغاريا، اليونان، البرازيل، اليابان، الصين قبل الثورة الشيوعية وتايلاند. التقنين المدني السويسري الصادر عام ١٩٠٧م ترك بصمات واضحة على التقنين المدني التركي الصادر عام ١٩٢٦م والذي ألغى وحل محل مجلة الأحكام العدلية العثمانية الصادرة عام ١٨٦٧م والتي استمدت أصلاً من الشريعة الإسلامية وبالتحديد من الفقه الحنفي.

Bulk : الجزء الأكبر

Private : خاص

Penal : عقابي / جزائي

Procedural : إجرائي

Comprehensive : شامل

Feature : ميزة / خاصية / ملمح

Formulations: صيغ

(1) Khateeb N, Op. Cit., p.3.

(2) See Dawoodi Gh, Op. Cit., pp.144 - 146; Al-Khateeb H, Op. Cit., p.77; Edge I, Op. Cit., p.34.



In the vast majority of civil-law countries, the bulk of private, penal, and procedural law is enriched in codes, which are intended to be authoritative, systematic and comprehensive. The feature of comprehensiveness is particularly striking in the procedural codes. Thus, in the area of substantive private law, codification provided flexibility and future growth by incorporating a certain number of broad, elastic formulations into the codes themselves.

في الغالبية العظمى من دول النظام القانوني اللاتيني، فإن الجزء الأكبر من القانون الخاص (المدني) والجنائي والإجرائي قد خُصِّب (أثري) بتقنيات هدفت لأن تكون موثوقة ومنظمة وشاملة. ميزة الشمولية ملفتة للنظر في القوانين الإجرائية على وجه التحديد. لذلك، فإنه وفي مجال القانون الخاص الموضوعي فإن التقنين قدم مرونة وتطوراً مستداماً من خلال دمج عدد معين من الصيغ الواسعة (رحبة الأفق) والمرنة في التقنيات نفسها.

French law: القانون الفرنسي

Successor: خلف / وريث

Reported judgments: الأحكام الموثقة / القرارات المكتوبة

Foreign courts: المحاكم الأجنبية



The main sources of French law, the successor of the civil legal system (Latin legal order), are: (i) the codes, i.e. written statutes; (ii) the custom, i.e. actions which peoples' natural dispositions agree to accept as compulsory; (iii) the Travaux Préparatoires, i.e. the records of public discussions, written or oral, which have preceded or accompanied the promulgation of the law (1) ; and (iv) the reported judgments of national and foreign courts applying the civil law system itself (2) .

المصادر الرئيسية للقانون الفرنسي - وريث نظام القانون المدني (النظام القانوني اللاتيني) - هي: أ- التقنيات؛ أي النصوص القانونية المكتوبة (التشريعات)، ب- العرف؛ أي قواعد السلوك التي تقبلها إرادات وميول الناس الطبيعية على أنها ملزمة، ج- الأعمال التحضيرية؛ أي محاضر الاجتماعات العامة والمناقشات الشفوية والمكتوبة التي تسبق أو تصاحب إصدار القانون، د- الأحكام الموثقة للمحاكم الوطنية والأجنبية التي تطبق النظام القانوني اللاتيني نفسه.

(1) Travaux Préparatoires are considered as an independent source of the interpretation of the rules of law (Khateeb N, Op. Cit., p.12).

(2) Khateeb N, Op. Cit., p.12.



The French Declaration of the Rights of Man of 26 August 1789:

الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان الصادر في ٢٦ آب عام ١٧٨٩م

National Assembly: البرلمان / ممثلي الشعب / مجلس الأمة

Rights of man: حقوق الإنسان

Sole cause: سبب رئيسي

Calamities: كوارث / نكبات

Corruption: فساد

Unalienable: غير قابل للتنازل عنه

On 26 August 1789, the National Assembly of France approved the Declaration of the Rights of Man, which was originally based on the English Bill of Rights of 1689 (1) and the American Declaration of Independence of 1776 (2). The foreword of this declaration states "the representatives of the French people, organized as a National Assembly, believing that the ignorance, neglect, or contempt of the rights of man are the sole cause of public calamities and of the corruption of governments, have determined to set forth in a solemn declaration the natural, unalienable, and sacred rights of man, in order that this declaration, being constantly before all the members of the Social body, shall remind them continually of their rights and duties...".

في ٢٦ آب من عام ١٧٨٩م أقر البرلمان الفرنسي إعلان حقوق الإنسان والذي بُني في الأساس على وثيقة إعلان (قانون) الحقوق الإنجليزية الصادرة عام ١٦٨٩م وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام ١٧٧٦م. مقدمة هذا الإعلان تنص على "أن ممثلي الشعب الفرنسي أو أعضاء البرلمان - مؤمنين بأن تجاهل وإهمال وازدراء حقوق الإنسان هي الأسباب الرئيسية للنكبات العامة وفساد الحكومات - قد قرروا بأن ينشروا في هذا الإعلان المقدس حقوق الإنسان (الجنس البشري) الطبيعية وغير القابلة للتنازل عنها والمقدسة وذلك لكي يبقى هذا الإعلان مذكراً إياهم دائماً بحقوقهم وواجباتهم أزاء المجتمع".

(1) See The English Bill of Rights of 20 October 1689, chapter two.

(2) See The American Declaration of Independence of 4 July 1776, Bloomington, Indiana University School of Law; <http://www.law.indiana.edu/uslawdocs/declaration.html>.



Social distinctions: فوارق اجتماعيه

The general good: الفضيله

Imprescriptible: أساسي/ لا يجوز انتهاكه

Manifestation: ظهور/ إبداء

Public order: النظام العام

This declaration embodies 17 articles. For example, article one states: "men are born and remain free and equal in rights. Social distinctions may be founded only upon the general good". Article two states: "the aim of every political association is the preservation of the natural and imprescriptible rights of man. These rights are liberty, property, security, and resistance to oppression". Article ten states: "no one shall be disquieted on account of his opinions, including his religious views, provided their manifestation does not disturb the public order established by law".

يتضمن هذا الإعلان سبع عشرة مادة. على سبيل المثال، تنص المادة الأولى منه على أن "البشر قد ولدوا لكي يبقوا أحراراً ومتساوون في الحقوق وبأن الفوارق الإجتماعية بينهم تبنى فقط على أساس الفضيلة". تنص المادة الثانية على أن "الهدف من كل اتحاد أو تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية والتي لا يجوز انتهاكها، وهذه الحقوق هي الحرية، حق الملكية، الأمن ومقاومة الإضطهاد". تنص المادة العاشرة على أنه "لا يجوز مضايقة أي شخص على أساس معتقداته بما في ذلك آراءه الدينية إذا كانت ممارستها لا تؤثر على النظام العام المبني على (المؤسس من قبل) القانون".



Chapter Two: الفصل الثاني

The Common Law System

نظام القانون العام (النظام القانوني الأنجلوساكسوني)

Introduction : مقدمه

Birthplace : مهد / مكان ولادة

Judge-made law : قانون قضائي / قانون من صنع القضاء

Equity : العدالة

Parliament : البرلمان

England is the birthplace of the Common Law System. The main feature of English law is that it is largely case law or, more precisely, a judge-made law (1). That is, the bulk of the common law and equity has not been enacted by the Parliament, but has been developed through the centuries by the judges applying established or customary rules of law to new situations and cases as they arise (2).

إنجلترا هي مهد النظام القانوني الأنجلوساكسوني. فالميزة الرئيسية للقانون الإنجليزي هي أنه إلى حد كبير حالات قضائية أو بدقه أكبر قانون من صنع القضاء. وهذا يعني أن الجزء الأكبر من القانون الأنجلوساكسوني وقواعد العدالة لم يتم إصداره من قبل البرلمان ولكنه تطور عبر القرون من قبل القضاة الذين طبقوا القواعد الثابتة (المعترف بها قانونياً) والعرفية على حالات وقضايا حسب ما تبدو.

The bulk of this chapter is devoted to discuss the Common Law System, with a particular emphasis on the nature of this system, the Judicature Act, court verdicts, the civil legal aid scheme, the constitution of England, advantages and disadvantages of judicial precedents, sources of English law, law reports, the appeal system, the law commission, law centres and citizens' advice bureaux, the notion of equity and the English Bill of Rights of 1689.

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.143; Brown J, A Casebook on Landlord and Tenant Law, First Edition, London, Sweet & Maxwell, 1995, p.241.

(2) Khateeb N, Op. Cit., p.4.



هذا الفصل مخصص لمناقشة النظام القانوني الأنجلوساكسوني مع التركيز بشكل خاص على ماهية (طبيعة) هذا النظام، قانون التقاضي، أحكام المحاكم، برنامج المساعدة القانونية المدنية، الدستور الإنجليزي، حسنات وسيئات السوابق القضائية، مصادر القانون، التقارير القضائية، لجنة تطوير القانون، مراكز القانون ومكاتب ارشاد السكان، مفهوم العدالة وقانون الحقوق القانونية الصادر الصادر عام ١٦٨٩م.

The Nature of the Common Law System: ماهية (طبيعة) النظام القانوني الأنجلوساكسوني

Judges: قضاة

Judicial precedents: سوابق قضائية

Evidence: دليل / بيته

Unlike the position in civil law countries, the major part of the common law is the product of judges (1). It is case law, i.e. a judge-made law (2). In other words, judicial precedents constitute a separate source of law and have an independent authority of their own in common law countries, whilst they are considered as evidence of what the law is in civil law countries (3).

بمكس الوضع القائم في دول النظام القانوني اللاتيني، فإن الجزء الأكبر من النظام القانوني الأنجلوساكسوني هو من صنع القضاة. إنه قانون السوابق القضائية؛ أي قانون من صنع القضاة (قانون قضائي). وبعبارة أخرى، فإن السوابق القضائية تكون مصدراً منفصلاً للقانون ولها سلطة مستقلة بذاتها في دول النظام القانوني الأنجلوساكسوني بينما هي تعتبر كدليل على ماهية القانون في دول النظام القانوني اللاتيني.

(1) Dawoodi Oh, Op. Cit., p.143; Brown J, Op. Cit., p.241.

(2) Khateeb N, Op. Cit., p.4.

(3) See Al-Far A, Op. Cit., pp.98-99.



Chancery Court : محكمة العداله المطلقه

Feudal : إقطاعي

Royal Courts : المحاكم الملكيه

English law finds its roots in the old cases, and remarkably in the decisions of the Chancery Court. At the end of the thirteenth century, the principal courts in England were (a) many local courts held by feudal lords and others; and (b) the Royal Courts known as the Courts of Common Law (1).

يجد القانون الإنجليزي جذوره في القضايا القديمة وبشكل ملحوظ في قرارات محكمة العداله المطلقه. فمع نهاية القرن الثالث عشر كانت المحاكم الرئيسيه في انجلترا هي: أ- عدة محاكم محليه كانت تعقد بواسطه الساده الإقطاعيين وغيرهم، ب- المحاكم الملكيه والمعروفه باسم المحاكم العامه (المحاكم الأنجلوساكسونيه).



مركز تحقيقات كميتر علوم إسلامي

Writ: وثيقه رسميه مكتوبه

Chancellor: وزير العدل

Plaintiff: المدعي / المشتكي

Claim: شكوى / دعوى / مطالبه

Suitors: المدعين / المشتكين

In general, no action could be commenced in any of the common law courts until a writ had been issued by the Chancellor who was the Head of the King's Secretarial Department (2). The writ was in a form in which the plaintiff could state his claim in his own words. This created complexity in procedures and, as a result, many suitors found themselves with no remedy from the courts (3).

(1) Thompson M, Land Law, First Edition, London, Sweet & Maxwell, 1995, p.15.

(2) Ibid, Op. Cit., p.15.

(3) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.315; Thompson M, Op. Cit., pp.15-16.



بشكل عام، لم يكن من الممكن اتخاذ أي إجراء في أي من المحاكم العامة إلا إذا كانت هناك وثيقة رسمية مكتوبة من قبل وزير العدل والذي كان يعتبر رئيس دائرة السكرتاريا الخاصة بالملك. كانت الوثيقة على نحو يستطيع من خلاله المدعي أن يصيغ شكواه بكلماته الخاصة. هذا خلق تعقيداً في الإجراءات وبالنتيجة فإن العديد من المشتكين وجدوا أنفسهم بدون أي تعويض من المحاكم.

Judicial power: السلطة القضائية

Relief: إغاثة / نجدة / عون

Petition: طلب التماس / توسل

Council: مجلس

Justice: عدالة

In such circumstances, and since the King was regarded as holding the residue of judicial power which was left in his hands, the best way to obtain relief was then to petition to the King and his council in order that he might do justice according to the notion of equity (1) .

في مثل هذه الظروف، وبما أن الملك كان يعتبر على أنه مصدر العدالة وأن قسماً من السلطة القضائية باق في يده كانت أفضل طريقة للحصول على إغاثة أو عون هي عن طريق تقديم التماس إلى الملك وإلى مجلسه وذلك من أجل إحقاق الحق حسب مفهوم العدالة.

Heard: تسمع

Investigated: محقق / فحص بدقة

Gradually: تدريجياً

Such petitions were used to be heard and investigated by the King's Council of which the Chancellor was an important member (2). In this way, the Court of Chancery gradually came into existence. This court was recognized as a court independent of the king's court and was distinguished from the common law courts (3) .

(1) Thompson M, Op. Cit., p.16.

(2) Ibid, Op. Cit.,p.16.

(3) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.328; Thompson M, Op. Cit., p.16.



كانت هكذا التماسات تُسمع وتمحىص عادةً من قبل مجلس الملك والذي كان وزير العدل يعتبر عضواً مهماً فيه. بهذه الطريقة ظهرت تدريجياً محكمة العدالة المطلقة والتي اعترف بها كمحكمة مستقلة عن محكمة الملك (المحاكم الملكية) وكذلك تم تمييزها عن المحاكم العامة (المحاكم الأنجلوساكسونية).

Authority: سلطة

Tribunal: محكمة

Issue: يصدر

Writs of subpoena: مذكرات الإحضار

Summoning: مستدعية

Penalty: عقوبة/ جزاء

Perpetual imprisonment: الحبس المؤبد

Until the reign of King Richard II (1377-1399), the authority of this new tribunal was chiefly spiritual, but at that time it began to issue writs of subpoena summoning the parties into the court as witnesses and then detaining them until they comply with its decrees. By this, the court obtained control over the parties and became able to enforce its orders under the penalty of perpetual imprisonment (1).

حتى عهد الملك ريتشارد الثاني الذي حكم من عام ١٣٧٧م وحتى عام ١٣٩٩م كانت سلطة هذه المحكمة بالدرجة الأولى (على الأغلب) روحية، ولكن في ذلك الوقت بدأت هذه المحكمة بإصدار مذكرات الإحضار مستدعية أطراف النزاع للحضور إلى المحكمة كشهود واحتجازهم إلى أن يذعنوا لأوامرها. وبذلك، تمكنت هذه المحكمة من ضبط أطراف الدعوى وأصبحت قادرة على فرض أوامرها تحت طائلة عقوبة الحبس المؤبد.

(1) See René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., pp.328-329.



Conscience : ضمير / وجدان

Mitigate : يخفف / يلطف

Formalities : شكليات / إجراءات شكلية

Lord Chancellor : وزير العدل

Morality : قواعد الأخلاق

Natural justice : العدالة الطبيعية

Therefore, the Court of Chancery, as a court of conscience, began to mitigate the rigour of the common law; deciding cases in the light of what had seemed just and equitable, even in the absence of any formalities (1). The Lord Chancellor, as a priest, tended to decide cases on the basis of morality and natural justice (i.e. equity) rather than in accordance with narrow and technical rules of law (2). In clear words, he was more concerned with the fair result than with the rigid principles of law.

لذلك، فإن محكمة العدالة المطلقة - كمحكمة ضمير أو وجدان - بدأت بتخفيف قسوة أو صلابة القانون العام، مقررّة بذلك حالات في ضوء ما يبدو عادلاً ومنصفاً حتى في حالة غياب أية إجراءات شكلية. فوزير العدل - كقسيس - أصبح يميل للحكم بالقضايا على أساس فضائل الأخلاق وقواعد العدالة الطبيعية بدلاً من الحكم على أساس قواعد القانون الضيقة. وبعبارة أكثر وضوحاً، فإن وزير العدل كان مهتماً بالوصول إلى نتيجة عادلة في الدعوى أكثر من اهتمامه بمراعاة مبادئ القانون الجامدة (غير المرنة).

Specific performance : التنفيذ العيني

Injunction : تدبير احترازي / إنذار قضائي

Trust : الأمانة / الوديعة / الوصاية / القوامة

Estoppel : منع الإخلال بالوعد < مصطلح إنجليزي بحث ليس له نظير في اللغة العربية

Forfeiture : الحجز على الأموال / مصادره / هسخ (المقد)

(1) See Walsh v. Lonsdale (1882) 21 Ch. D, 9, where it was held that a void lease in law may be held a valid lease in equity; Thompson M, Op. Cit., p.21.

(2) See Penn v. Lord Baltimore (1750) 1 Ves. Sen, 444.



However, in the reign of King James I (1603-1625), the power of the Court of Chancery was increased in that it began to offer remedies of its own to the supplement of the common law, such as specific performance and injunction (1). It, also, started to recognize rights and remedies that were unrecognized by the common law itself, e.g. trusts, estoppel (whether promissory or proprietary), equitable interests over property and relief against forfeiture (2) .

على أية حال، فإنه وفي عهد الملك جيمس الأول (١٦٠٣م - ١٦٢٥م) ازدادت سلطة محكمة العدالة المطلقة حيث بدأت هذه المحكمة بتقديم حلول (بإقرار وسائل لحماية الحق) خاصة بها، وذلك من أجل دعم تطبيق القانون مثل التنفيذ العيني والتدبير الاحترازي. وقد بدأت هذه المحكمة أيضاً بالإعتراف بحقوق كانت غير معترف بها من قبل القانون نفسه مثل الحق في الولاية، منع الإخلال بالوعد (سواء أكان ذلك يتعلق بوعد شفوي أم بمنع أي حق عيني متفرع عن حق الملكية)، منح حقوق انتفاع عدليه على عقار ما وعدم إيقاع (الإعفاء من) الحجز على الأموال بقصد التنفيذ عليها.

Conflict : نزاع / خلاف / خصومه

Contradictory verdicts : أحكام متناقضة أو متعارضة

Judicature Act : قانون التقاضي

Became effective : صار نافذاً / ساري المفعول

High Court of Justice : محكمة العدل العليا

This caused the Court of Chancery and common law courts to come into conflict. The dispute became increasingly bitter during the latter part of the sixteenth century when chancery and common law judges began to issue contradictory verdicts. This dispute was terminated in 1873 by the passage of the Judicature Act, which became effective in 1875. This Act fused the two systems into a single court called the High Court of Justice.

(1) Brown J, Op. Cit., p.62; Thompson M, Op. Cit., p.17.

(2) Roger A, William B & Dale A, The Law of Property, Student Edition, Minnesota, West Publishing Co., 1989, p.179 & p.456; Brown J, Op. Cit., p.83 & p.360; Thompson M, Op. Cit., p.176.



أدى هذا إلى نشوء نزاع بين محكمة العدالة المطلقة والمحاكم العامة. هذا النزاع أصبح حاداً جداً خلال الجزء الأخير من القرن السادس عشر عندما بدأ قضاة محكمة العدالة المطلقة وقضاة محاكم الشريعة العامة (القانون العام) بإصدار أحكام متناقضة. لكن هذا النزاع انتهى عام ١٨٧٣م عندما صدر قانون التقاضي والذي أصبح نافذ المفعول عام ١٨٧٥م. هذا القانون دمج النظامين في محكمة واحدة سميت محكمة العدل العليا.

قانون التقاضي الصادر عام ١٨٧٣م : The Judicature Act 1873

تحسين/ تطوير/ إصلاح/ إعادة صياغة : Reform

يلغي : Abolish

مجلس اللوردات : House of Lords

المحكمة العليا للتقاضي : Supreme Court of Judicature

فيما يتعلق بـ/ بخصوص/ بالإشارة إلى : With reference to

As a part of the general process to reform the law in the nineteenth century, the Judicature Act was passed to abolish all existing courts and substitute them for a unified court structure, consisting eventually of the House of Lords and the Supreme Court of Judicature (1). The Judicature Act laid down that:

كجزء من العملية الشاملة والمتعلقة بتطوير القانون في القرن التاسع عشر صدر قانون التقاضي لكي يلغي كل المحاكم الموجودة ويستبدلها بتشكيلة محاكم موحدة تتألف من مجلس اللوردات والمحكمة العليا للتقاضي. قانون التقاضي نص على ما يلي:

(a) - equity and common law should in future be administered side by side in all courts.

(b)- where there is any conflict between a rule of equity and a rule of law, with reference to the same matter, the rule of equity shall prevail.

(1) Khateeb N, Op. Cit., p.39; René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.345.



- أ - قواعد العدالة والقانون يجب أن يطبقا جنباً إلى جنب في كل المحاكم.
- ب - حيثما وجد نزاع بين قواعد العدالة وقواعد القانون فيما يتعلق بنفس المسألة فإن قواعد العدالة هي التي تسود (الأولى بالتطبيق).

Court Verdicts: أحكام المحاكم

Case law: السوابق القضائية

Juries: هيئات المحلفين

Legal argument: المرافعة القانونية

Facts: الوقائع / الحقائق / وقائع الدعوى

Case law comes from the decisions made by judges in the cases they try (the verdicts of juries never make case law) (1). The judges listen to the evidence and the legal argument and then prepare a written decision, as to which party wins, based on what they believe the facts are, and the law applies to them.

السوابق القضائية تأتي من خلال قرارات القضاة في القضايا التي ينظرونها (قرارات هيئات المحلفين لا يمكن أن تصنع سوابق قضائية). القضاة يستمعون إلى البينة والمرافعة القانونية وبعد ذلك يحضرون القرار المكتوب - الذي يحدد الطرف الرابع في الدعوى - والمرتکز على ما يعتقدون أنه الحقائق وعلى القانون الذي ينطبق عليها.

Legal principles: المبادئ القانونية

Case: حالة / قضية

Binding: ملزم

This decision is known as the judgment, which is usually long, containing quite a lot of comments, which are not strictly relevant to the case, as well as the explanation of the legal principles on which the judge has made a decision (2). The explanation of the legal principles on which the decision is made is called the ratio decidendi - Latin for the 'reason for deciding'. It is this part of the judgment, known as a binding judicial precedent, which forms case law (3).

(1) Brown J, Op. Cit., p.241.

(2) See Brown J, Op. Cit., pp. 23-29.

(3) See Elliott C & Quinn F, English Legal System, London, Longman, 1996, pp.6-7.



هذا القرار هو ما يعرف بالحكم والذي يكون غالباً طويلاً ويحتوي على تعليقات كثيرة ليست جميعها متعلقة بالقضية بالإضافة إلى شرح عن المبادئ القانونية التي ارتكز عليها الحكم. إنَّ تفصيل أو شرح المبادئ القانونية التي ارتكز عليها القرار (الحكم) يطلق عليها أسباب أو حيثيات الحكم. وهذا الجزء من الحكم والمعروف بالسابقة القضائية الملزمة هو الذي يكون قانون السوابق القضائية.

Higher court: محكمة عليا

Stare decisis: فقه لزوم ما سبق تقريره/ فقه السوابق القضائية

In deciding a case, a judge is required to follow any decision that has been made by a higher court in a case with similar facts. The rules concerning which courts are bound by which are known as the rules of judicial precedents, or stare decisis (1). As well as being bound by the decisions of higher courts, some courts must follow their own previous decisions, and, then, they are said to be bound by themselves. This shows that, in deciding a case, there are two basic tasks: first, establishing what the facts are, meaning what actually happened; and secondly, how the law applies to those facts. It is the second task that can make case law (2).

عند نظر القضية، فإن القاضي مطلوب منه أن يتبع أي قرار كان قد صدر من أي محكمة عليا في قضية متشابهة الوقائع. القواعد المتعلقة بالزامية قرارات المحاكم لبعضها بعضاً يطلق عليها اسم السوابق القضائية. وبالإضافة إلى التزامها بقرارات المحاكم العليا فإن بعض المحاكم يجب أن تتبع ما سبق وأصدرته من قرارات وعندها تكون قد التزمت بقراراتها نفسها. هذا يظهر أنه يوجد هناك مهمتين أساسيتين يجب إنجازهما من أجل إصدار حكم بالقضية. أولاً يجب معرفة وقائع القضية؛ أي معرفة ماذا حدث فعلاً، وثانياً يجب معرفة كيف يمكن تطبيق القانون على هذه الوقائع. إنها المهمة الثانية التي يمكن أن تصنع السوابق القضائية.

(1) Khateeb N, Op. Cit., p.30.

(2) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.7; See Kenny v. Preen (1962) 3 All ER, 814.



نظام هيئة المحلفين : The Jury System

Jury : هيئة المحلفين

Jurors : المحلفون

Witnesses : الشهود

Doomsday Book : كتاب يوم الحساب (المحاكمة)

Function : دور / وظيفه

Dispute : نزاع / خلاف / خصومه

Trial : محاكمة / نظر الدعوى

What distinguishes the English legal system is the existence of the jury system. The first jurors acted as witnesses, providing information about local matters, and were largely used for administrative businesses - gathering information for the Doomsday Book for example. Later, under King Henry II, the jury began to take on an important judicial function, moving from reporting on events they knew about to deliberating on evidence produced by the parties involved in a dispute. Gradually, it became accepted that a jury should know as little as possible about the facts of the case before the trial, and this is the case today.

ما يميز النظام القانوني الإنجليزي هو وجود نظام هيئة المحلفين. المحلفون الأوائل كانوا يقومون بدور الشهود مقدمين معلومات حول المسائل الداخلية وكانوا يستخدمون لفايات الأعمال الإدارية ويقومون بتجميع معلومات لتقديمها يوم المحاكمة. فيما بعد، وخلال فترة حكم الملك هنري الثاني، بدأت هيئة المحلفين تلعب دوراً قضائياً هاماً متجاوزة دورها من مرحلة جمع وتقديم المعلومات حول المسائل التي يعرضونها إلى مناقشة الأدلة المقدمة من قبل أطراف النزاع. تدريجياً أصبح من اللازم عدم إطلاع هيئة المحلفين على وقائع الدعوى قبل النظر فيها وهذا هو الوضع اليوم.

Convincing : مقنع

Defendant : مدعى عليه

Penalized : عوقب / معاقب

Opposed : معارض



A major milestone in the history of the jury was in (Bushell's Case (1670) 6 St. Tr. 999 148). Before this, judges would try to bully juries into convincing the defendant, particularly where the crime had political overtones, but in Bushell's Case it was established that the juries were the sole judges of fact, with the right to give a verdict according to their conscience, and could not be penalized for taking a view of the facts opposed to that of the judge.

المعلم الهام (حجر الزاوية) في تاريخ هيئة المحلفين كان في قضية "بُشل" عام ١٦٧٠م. قبل هذا التاريخ كان القضاة يحاولون التأثير على هيئات المحلفين من أجل إقناع المتهم وخاصة عندما تكون الجريمة ذات أبعاد سياسية. لكن في قضية "بُشل" تم ترسيخ المبدأ القائل بأن هيئات المحلفين هم قضاة بكل معنى الكلمة وأنهم يملكون الحق بإعطاء أحكام حسب ما يرضاه ضميرهم وبأنه لا يمكن معاقبتهم لمجرد تبنيهم لوجهة نظر مخالفة لوجهة نظر القاضي.

Guilty: مذنب/ مدان

Minority: الأقلية

Governs: يحكم

Juries Act: قانون هيئات المحلفين



مركز تحقيقات كميونير علوم سوري

The importance of this power now is that juries may acquit a defendant, even where the law demands a guilty verdict. Today, the jury is considered as a fundamental part of the English legal system structure, though only a minority of cases are tried by the jury. The main Act that now governs jury trial is the Juries Act of 1974 (1).

أهمية هذه السلطة الآن هي أن هيئات المحلفين يمكن لها أن تبرئ المتهم (المدعى عليه) حتى عندما يتطلب القانون إصدار حكم بالإدانة. حالياً فإن هيئة المحلفين تعتبر جزءاً أساسياً من تركيبة النظام القانوني الإنجليزي، على الرغم من قلة القضايا التي يتم نظرها من قبل هيئة المحلفين. والقانون الرئيسي الذي ينظم عمل هيئة المحلفين حالياً هو قانون هيئات المحلفين الصادر عام ١٩٧٤م.

Weigh up: يزن/ يقدر

Thereby: بذلك

Sentence: حكم

Criminal case: قضية جنائية

Civil case: قضية مدنية

Damages: تعويضات/ خسائر

(1) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.150.



The jury has to weigh up the evidence and decide what are the facts of the case - in other words, what actually happened. The judge directs it as to what the relevant law is, and the jury has to apply the law to the facts that it has found and thereby reach a verdict. If it is a criminal case, and the jury has given a guilty verdict, the judge will then decide on the appropriate sentence. In civil cases, the jury decides on how much money should be awarded in damages (1) .

يجب على هيئة المحلفين أن تزن البينة وتقرر ما هي وقائع الدعوى وبعبارة أخرى تقرر ماذا حدث فعلاً. القاضي يوجهها إلى القانون ذو الصلة وهيئة المحلفين يجب عليها أن تطبق القانون على الوقائع التي وجدتها وبعدها تصل إلى القرار. إذا كانت القضية جنائية وكانت هيئة المحلفين قد أعطت قرار بالإدانة، فإن القاضي عندها يقرر الحكم المناسب. أما في القضايا المدنية، فإن هيئة المحلفين تقرر كم هو مبلغ النقود الذي يجب تقديمه كتعويض.

برنامج المساعدة القانونية المدنية : The Civil Legal Aid Scheme

Civil legal aid : المساعدة القانونية المدنية

Representation : تمثيل

Defending : الدفاع

Solicitor : محامي (يقدم استشارات قانونية فقط)

Barrister : محامي (يترافع أمام المحاكم)

Legal Aid Board : لجنة المساعدة القانونية

Nowadays, the British government sponsors the civil legal aid scheme. This covers all the work involved in bringing or defending a civil case, including representation in a court by barristers (not by solicitors) (2) . Eligibility for civil legal aid is subject to both merits and a means test. To fulfill the merits test, an application has to satisfy the Legal Aid Board that they have a reasonable case, with a reasonable chance of success.

(1) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.148.

(2) Sofyan A, London: A Guide for Tourist and Resident, London, Al-Sharq Printing Press, 1999, p.370; Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.120.



في الوقت الحاضر، فإن الحكومة البريطانية تمويل برنامج المساعدة القانونية المدنية. هذا البرنامج يغطي جميع الأعمال التي تشمل رفع أو الدفاع عن القضايا المدنية بما في ذلك التمثيل أمام المحكمة من قبل المحامين. قابلية أو استحقاق الشخص للحصول على المساعدة القانونية المدنية يخضع لإمتحان الجدارة والإستحقاق. لإجتياز هذا الامتحان، فإن الطلب يجب أن يحظى بموافقة لجنة المساعدة القانونية وبأن هناك حالة معقولة تستحق المساعدة مع وجود فرصة معقولة للنجاح.

Applicant : مقدم الطلب / المستدعي

Proceedings : إجراءات / أحداث

Trivial advantage : فائدة تافهة أو زهيدة

The Board may refuse funding if the circumstances of the case suggest that it would be unreasonable for the applicant to receive legal aid; where the applicant could be likely to gain only a trivial advantage from the proceedings; or where the proceedings are not the sort in which a solicitor, or a barrister, would usually be engaged (1).

اللجنة ربما ترفض التمويل إذا كانت ظروف القضية تدل على أنه من غير المعقول أن يتلقى مقدم الطلب تلك المساعدة، أو عندما يكون من المحتمل أن يجني مقدم الطلب فقط فائدة تافهة (زهيدة) من جراء رفع الدعوى، أو عندما تكون الأحداث ليست من النوع الذي يستدعي تدخل المحامي.

Classification: تصنيف / تبويب

Jurisdiction: اختصاص / سلطة

Decide: يقرر / ينظر الدعوى

Crown Courts: المحاكم الجنائية

What differentiates this system from that of the civil law is the authority of the court to consider both civil and criminal issues. This means that the courts in the common law countries are entitled to decide both civil and criminal issues, with no need to separate the jurisdiction, as is the case in the courts of civil law countries. However, this is no longer the popular case in England. This is because, there are, at present, many Crown Courts (i.e. criminal courts) spreading all over the country, i.e. England (2).

(1) McKendrick E, Contract Law, Third Edition, London, Macmillan, 1997, p.77.

(2) See Driscoll J, A Guide to the Housing Act 1996, Butterworths, London, 1997, pp.59-60.



ما يميز هذا النظام عن النظام القانوني اللاتيني هو سلطة المحكمة في أن تنظر كلاً من المسائل المدنية والجزائية معاً. هذا يعني أن المحاكم في دول النظام القانوني الأنجلوساكسوني مخولة للنظر في القضايا المدنية والجزائية دونما حاجة لفصل صلاحياتها كما هو الحال في دول النظام القانوني اللاتيني. وعلى أية حال، فلم يعد هذا هو الوضع السائد في بريطانيا؛ لأنه وفي الوقت الحالي أصبح هناك العديد من المحاكم الجنائية المنتشرة في جميع أرجاء الدولة؛ أي بريطانيا.

الدستور البريطاني : The British Constitution

Constitution : دستور

Independence : استقلال

Colonial power : قوة مستعمرة/ سلطة استعمارية

Govern : يحكم

Constitutional document : وثيقة دستورية

Britain is very unusual in not having a written constitution - every other Western Democracy has one (1). Professor Catherine Elliot remarks: "In many cases, the constitution was written after a major political change, such as a revolution, or securing independence from a colonial power. The fact that the British constitution is not to be found in a specific document does not mean that Britain does not have a constitution: if a country has rules about who holds the power to govern, what he can and cannot do with the power, and how that power is to be passed on or transferred, it has a constitution, even though there is no single constitutional document" (2).

بريطانيا هي حالة استثنائية في كونها ليس لها دستور مكتوب - ولذلك لأن كل دولة ديمقراطية غربية يوجد لها دستور مكتوب. البروفيسور كاثرين إليوت تشير إلى ما يلي: "في العديد من الحالات يكون الدستور قد كتب بعد حدث سياسي كبير مثل ثورة، أو تحقيق الإستقلال من قوة مستعمرة. الحقيقة في كون الدستور البريطاني لا يوجد في وثيقة محددة لا يعني أن بريطانيا ليس لها دستور. إذا كانت الدولة فيها قواعد وضوابط حول من يملك السلطة لكي يحكم، وماذا يمكن أن يعمل أو لا يعمل بها، وكيف يمكن للسلطة أن تمرر أو تنتقل فعندها يكون للدولة دستور بالرغم من أنه قد لا يوجد فيها أية وثيقة دستورية".

(1) Brazier R. 'The Constitution of the United Kingdom', Cambridge Law Journal, March, 58(1), p.96; Dawoodi Gh. Op. Cit., p.107 & p.135.

(2) Elliott C & Quinn F. Op. Cit., p.1.



Advantages and Disadvantages of Judicial Precedents:

حسناً وسيئات السوابق القضائية

Litigants : أطراف الدعوى / الخصوم / المتقاضين

Assume : يفترض

Random decisions : قرارات عشوائية

Logic : المنطق

In the view of English lawyers, judicial precedents have the following advantages:

من وجهة نظر المحامين الإنجليز، فإن السوابق القضائية لها الحسنات التالية:

(a)- Certainty: الدقة / الوضوح

Judicial precedents (case law) mean litigants can assume that like cases will be treated alike, rather than judges making their own random decisions, which nobody can predict. This ultimately assists people to plan their affairs (1).

السوابق القضائية تعني أن الخصوم سيفترضون أن القضايا المتشابهة ستعامل بالمثل، ولن يقوم القضاة بإصدار قرارات عشوائية لا يمكن لأحد أن يتنبأ بها. هذا بالتالي يساعد الأفراد على تنظيم شؤونهم.

(b)- Detailed practical rules: قواعد عملية مفصلة

Case law is a response to real situations, as opposed to statutes, which may be more heavily based on theory and logic. As case law shows the detailed application of the law to various circumstances, this gives more information than statute (2).

السوابق القضائية هي انعكاس أو استجابة لأوضاع حقيقية بعكس القوانين المكتوبة، والتي ربما تكون مبنية بالأساس على النظرية وعلم المنطق. وحيث أن السوابق القضائية تشير إلى التطبيق المفصل للقانون على أوضاع متنوعة فإن هذا يعطي معلومات أكثر مما يعطيه القانون المكتوب.

(1) See Khateeb N, Op. Cit., p.32.

(2) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.22.



Legislation : التشريع

Ratio : أسباب الحكم / أو الحثيات

In response to : استجابة لـ

(c)- Flexibility: المرونة

Law needs to be flexible to meet the needs of a changing society, and case law can make changes more quickly than Parliament (1) .

القانون بحاجة لأن يكون مرناً حتى يلائم حاجات المجتمع المتطور، والسوابق القضائية بوسعها أن تعمل التغيير بسرعة أكثر مما يعملها البرلمان.

(d)- Free market in legal ideas: سوق حرة للأفكار القانونية (زخم هي الأفكار القانونية)

Professor Hayek has argued that there should be as little legislation as possible, with case law becoming the main source of law. He sees case law as developing in line with market forces; if the ratio of a case is seen not to work, it will be abandoned; if it works it will be followed. In this way, the law can develop in response to demand (2).

البروفيسور هايك يرى أنه يجب أن يكون التشريع موجوداً بأدنى حد ممكن وأن تكون السوابق القضائية هي المصدر الرئيسي للقانون. ويرى كذلك أن السوابق القضائية تتطور بشكل متسلسل مع قوى السوق. فإذا كانت أسباب الحكم في القضية غير مقبولة فسوف يتم الإبتعاد عنها أما إذا كانت مقبولة فسوف يتم إتباعها. بهذه الطريقة، فإن القانون يمكن له أن يتطور استجابة للطلب.

Overrule : يلغي / يبطل مفعول

Illogical distinctions : استنتاجات أو فوارق غير منطقية

Mass of cases : مجموعة من القضايا

(1) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.22.

(2) Hayek F, Law, Legislation and Liberty, London, Routledge, 1982, p.45.



In the view of lawyers other than those of the common law, judicial precedents have the following disadvantages:

من وجهة نظر المحامين الآخرين (عدا عن محامي النظام القانوني الأنجلوساكسوني)، فإن السوابق القضائية لها السيئات التالية:

(a)- Rigidity: القسوة/ الجمود

The rules of judicial precedents mean that judges must follow a binding precedent even where they think it is bad, or inappropriate. This means that bad judicial decisions are perpetuated for a long time before they come before a court high enough to have the power to overrule them⁽¹⁾.

قواعد السوابق القضائية تعني أن القضاة ملزمون بإتباع السابقة القضائية السابقة (التي تم تقريرها) حتى عندما يعتقدون بأنها سيئة أو غير ملائمة. هذا يعني أن السوابق القضائية المخطوءة سوف يمدّ أجلها (تصبح مخلدة) إلى فترة زمنية طويلة قبل أن يتسنى لمحكمة عليا أن تناقشها أو تلغيها.

(b)- Illogical distinctions: فوارق غير منطقية

The fact that binding precedents must be followed, unless the facts of the case are significantly different, can lead judges making minute distinctions between the facts of a previous case and the case before them, so that they can distinguish a precedent, which they consider appropriate. This, in turn, leads to a mass of cases all establishing different precedents in very similar circumstances, and further complicates the law (2).

حقيقة أن السوابق القضائية يجب أن تُتبع ما لم تكن وقائع القضية مختلفة تماماً يمكن أن يجعل القضاة يقومون بعمل فوارق دقيقة (صغيرة جداً) بين وقائع قضية سابقة ووقائع القضية المعروضة أمامهم وبذلك يميزون السابقة التي يعتبرونها مناسبة. هذا بدوره يؤدي إلى إيجاد زخم من القضايا التي تكون سوابق مختلفة وفي ظل ظروف متشابهة جداً. وهذا بالتالي يؤدي إلى تعقيد القانون.

(1) See Khateeb N, Op. Cit., p.32.

(2) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.23.



Applied to : تطبق على :

Law reports : التقارير القضائية :

(c)- Unpredictability: عدم إمكانية التنبؤ :

The advantages of certainty can be lost if too many illogical distinctions are made, and it may be impossible to work out which precedents will be applied to a new case (1) .

حسنة الوضوح ربما تُفقد إذا تم عمل العديد من الفوارق أو الإستنتاجات غير المنطقية وعندها سيكون من المستحيل التحقق من السابقة التي ستطبق على القضية الجديدة.

(d)- Complexity: التعقيد :

There are hundreds of thousands of decided cases, comprising thousands of volumes of law reports, and more are added all the time. These reports have to be consulted by judges to ascertain what rules of law are applicable to new cases. This causes hardships and complications (2) .

هنالك مئات الآلاف من القضايا المفصول بها والتي هي محتواة في عدة آلاف من التقارير القضائية والكثير يضاف دائماً وباستمرار. هذه التقارير يجب أن تستشار من قبل القضاة من أجل التحقق من القواعد القانونية الواجبة التطبيق على القضايا الجديدة. هذا يؤدي إلى صعوبات وتعقيدات.

Collapse : ينهار / ينهدم :

Appeal system : نظام الإستئناف (الطعن) :

(e)- Unsystematic: غير منظمه :

Case law develops according to the facts of each case and so does not provide a comprehensive code. A whole series of rules can be built on one case, and if this is overruled the whole structure may collapse (3) .

(1) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.23.

(2) Khateeb N, Op. Cit., p.32.

(3) Brown J, Op. Cit., p.23.



السوابق القضائية تتطور حسب وقائع كل قضية وبذلك فهي لا تقدم نظاماً شاملاً. سلسلة كاملة من القواعد ربما تبني على قضية واحدة وعندما تلغى هذه القضية فإن كل البناء ربما ينهار.

(f) Dependence on chance: (أو على الصدفة) الاعتماد على الحظ

Case law changes only in response to those cases brought before it, so important changes may not be made, unless someone has the money and determination to push a case far enough through the appeal system to allow a new precedent to be created (1) .

السوابق لقضائية تتغير فقط استجابة للقضايا المنظورة قبلها. لذلك، فالتغيرات المهمة ربما لن تحصل إلا إذا كان هنالك شخص مؤسّر ومصمم على أن يواصل دعواه إلى الأمام ومن خلال نظام الإستئناف الذي ربما يخلق سابقة جديدة.

Sources of English Law: مصادر القانون الإنجليزي

Declaratory precedent: سابقة معلنة

Lay down: يضع

Encounter: يواجه

Judicial precedents (case-law), which constitute the major part of English common law, are the most important source of law (2) . The bulk of the English law has not been enacted by the parliament, but rather has been developed through the centuries by the judges applying established or customary rules of law to new situations and cases as they arise (3) . On one hand, when a judge applies to a case an existing rule of law, without extending it, his decision is a declaratory precedent. On the other hand, when a judge decides the case according to the general principles of law (in the absence of a previous precedent), he lays down an original precedent, which later judges will be bound to follow when they encounter a case of similar facts.

(1) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.23.

(2) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.97.

(3) Khateeb N, Op. Cit., p.4; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.157.



السوابق القضائية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام القانوني الإنجليزي هي أهم مصدر للقانون. الجزء الأكبر من القانون الإنجليزي لم يتم إصداره من قبل البرلمان لكنه تطور مع الزمن من قبل القضاة الذين يطبقون القواعد الثابتة والعرفية القانونية على الأوضاع الجديدة والقضايا حسبما تبدو. من جهة أولى، فإن القاضي عندما يطبق على القضية المعروضة قاعدة قانونية موجودة دون أن يتوسع في تطبيقها عندها يكون قراره بمثابة سابقة معلنة. ومن جهة أخرى، فإن القاضي عندما يحكم في القضية بناءً على المبادئ العامة للقانون (مبادئ القانون الطبيعي) وفي غياب أية سابقة فإنه يضع سابقة أصلية يتوجب على القضاة اللاحقون أن يتبعوها إذا واجهوا قضية متشابهة الوقائع.

Prevails over : يسود

Interpret : يفسر

Delegated legislation : التشريع التفويضي

Implement : ينفذ

The next important source of English law, in the sense that it prevails over most of the others, is the statute, or Acts of the Parliament (1). Statutes contribute to case law since the courts occasionally have to interpret statutory provisions, and their decisions, in this concern, lay down new precedents. Delegated legislation is a related source, laying down detailed rules made to implement the broader provisions of statutes (2).

المصدر التالي والمهم في القانون الإنجليزي من حيث أنه يسود على المصادر الأخرى هو القانون المكتوب أو التشريعات الصادرة من البرلمان. القوانين المكتوبة تدعم السوابق القضائية لأن المحاكم أحياناً تضطر لتفسير نصوص القانون وقراراتها بهذا الشأن تضع أو تصنع سوابق قضائية. التشريع التفويضي هو مصدر آخر وثيق الصلة فهو يضع قواعد مفصلة ولازمة لتنفيذ نصوص القانون الرئيسية.

(1) Khateeb N, Op. Cit., p.16.

(2) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., pp.14-15.



المجتمعات الأوروبية : European Communities

الأسبقية/ حق الأولوية : Precedence

المملكة المتحدة/ مملكة بريطانيا : UK

An increasingly important source of English law is the legislation of the European Communities, which is the only type of law that can take precedence over statutes in the UK, and which is increasingly influencing decisions of the courts in interpreting statutes (1) .

المصدر المتزايد الأهمية للقانون الإنجليزي هو تشريع المجتمعات الأوروبية والذي يعتبر النوع الوحيد من القانون الذي له الأسبقية على القوانين في المملكة المتحدة والذي يؤثر ويزيد على قرارات المحاكم عند تفسيرها لنصوص القوانين.

مكمل : Supplementary

سلف/ أصل : Ancestor

منذ عهد قديم (منذ زمن لا تدركه الذاكرة الإنسانية) : Time immemorial

Equity is another supplementary source of English law. Custom, which is the ancestor of all laws, is another source, as well. Custom is usually divided into general and local. To be regarded as conferring legally enforceable rights, a custom must have existed since 'time immemorial'. This was fixed by a statute in 1275 as meaning 'since at least 1189 A.C' (the period of the accession of King Richard I) (2) .

تعتبر قواعد العدالة مصدراً آخر مكماً للقانون الإنجليزي. يعتبر العرف - الذي هو أصل كافة القوانين - مصدراً أيضاً. العرف يقسم عادةً إلى عرف عام وعرف محلي. لكن لكي يعترف به كمنح لحقوق قابلة للتنفيذ يجب أن يكون العرف موجوداً منذ القدم. هذا تم تحديده بموجب القانون الصادر عام ١٢٧٥م على أنه منذ عام ١١٨٩م على الأقل (فترة تتويج الملك ريتشارد الأول).

(1) Ibid, p.366.

(2) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.77; See Khateeb N, Op. Cit., p.25.



Conform to : يتطابق مع / يتمشى مع
 Valid : ساري المفعول / صالح / صحيح
 Void : باطل
 Claimants : الخصوم / المشتكين
 Memory : الذاكرة

A custom must be reasonable, certain and clear. It must have existed continuously and must conform to statute. Therefore, if a custom is in conflict with a statute it will not be held valid to give rise to law (i.e. void). In practice, today, claimants usually seek to prove that the custom has existed as far back as a living memory can go, often by calling the oldest local inhabitant as a witness (1) .

العرف يجب أن يكون منطقياً، مؤكداً وواضحاً، ويجب أن يكون قد وجد باستمرار (دون انقطاع) وأن يكون متوافقاً مع (غير مخالف) للقانون. لذلك، فإذا كان العرف في نزاع مع القانون المكتوب فإنه لن يكون صالحاً لكي يصنع قانوناً، من الناحية العملية اليوم، فإن الخصوم يسمون عادة لإثبات أن العرف كان قد وجد قبل أن تدركه الذاكرة الإنسانية غالباً عن طريق دعوة أكبر شخص يقطن المنطقة كشاهد.

مركز بحوث وتطوير علوم سودي

The Law Reports: التقارير القضائية / المحاضر القضائية

Series: سلسلة
 Publication: النشر
 Accuracy: الدقة
 Preference: أفضلية / حق الاختيار

Because some cases lay down significant legal principles, around 2000 cases are published each year in law reports. Some of these reports date back over 700 years. The most respected series of law reports are those called *The Law Reports*, because before publication the report of each case included in them is checked for accuracy by the judge who tried it. It is the series that should be cited before a court in preference to any other (2) .

(1) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.387; Martin A.E, Op. Cit., p.109.

(2) Martin A.E, Op. Cit., p.224.



لأن بعض القضايا تضع مبادئ قانونية هامة، فإن حوالي ٢٠٠٠ قضية تنشر في التقارير القضائية كل عام. بعض هذه التقارير يعود إلى ما قبل ٧٠٠ عام. أكثر سلسلة أهمية من هذه التقارير هي المعروفة باسم التقارير القضائية. السبب في ذلك أنه وقبل نشرها فإن كل قضية سوف تنشر فيها يتم فحصها بدقة من قبل القاضي الذي نظرها. إنها السلسلة التي يجب أن تقرها المحكمة وتفضلها على غيرها.

Court of Appeal: محكمة الاستئناف

House of Lords: مجلس اللوردات

High Court: المحكمة العليا

The series is divided into several sub-series depending on the court which heard the case, as follows: Appeal Cases (*decisions of the Court of Appeal, House of Lords and the Privy Council*), Chancery Division (*decisions of the Chancery Division of the High Court and their appeals to the Court of Appeal*), Family Division (*decisions of the Family Division of the High Court and their appeals to the Court of Appeal*) and Queen's Bench Division (*decisions of the Queen's Bench of the High Court and their appeals to the Court of Appeal*).

السلسلة مجزئة إلى سلاسل فرعية بناءً على المحكمة التي نظرت القضية، وعلى النحو التالي: قضايا الاستئناف (قرارات محكمة الاستئناف، مجلس اللوردات ومجلس الشورى (المجلس الاستشاري))، قسم العدالة المطلقة (قرارات قسم العدالة المطلقة في المحكمة العليا والطمعون بها في محكمة الاستئناف)، قسم الأسرة (قرارات قسم الأسرة في المحكمة العليا والطمعون بها في محكمة الاستئناف)، وقسم مجلس الملكة (قرارات قسم مجلس الملكة في المحكمة العليا والطمعون بها في محكمة الاستئناف).

Reference : مرجع / إشارة

Usual format : الشكلىة المعتادة

Abbreviation: اختصار / رمز



Each case is given a reference to explain exactly where it can be found in a law report(s). The reference consists of a series of letters and numbers that follow the case name. The pattern of this reference varies depending on the law report being referred to (1). The usual format is to follow the name of the case by: a year (e.g. 1962), a volume number (e.g. 1), the law report abbreviation (e.g. *Appeal Cases* (AC); *Weekly Law Reports* (WLR); *Housing Law Reports* (HLR); *Estates Gazette* (EG); *Property Management* (PM); *All England Law Reports* (All ER)) and the page number (e.g. 146). This means that the usual format is as follows: *Rye v. Rye* (1962) 1 All ER 146.

تُعطى كل قضية إشارة أو رقم مرجع لكي توضح بالضبط أين توجد في التقارير القضائية. يتكون المرجع من سلسلة من الحروف والأرقام التي تلي اسم القضية. نموذج هذا المرجع أو الإشارة يختلف تبعاً لاختلاف التقرير الذي يعود له. الشكلية المعتادة هي بأن يتبع اسم القضية مايلي: السنة (مثل عام ١٩٦٢)، رقم المجلد (مثل رقم ١)، اختصار أو رمز التقرير القضائي (مثل محاكم الاستئناف، التقارير القضائية الأسبوعية، التقارير القضائية الخاصة بالإسكان، جريدة المقارنات، إدارة الملكية، قوانين إنجلترا) ورقم الصفحة (مثل رقم ١٤٦). هذا يعني أن الشكلية المعتادة هي على النحو التالي: (ري لله ري (١٩٦٢) ١ قوانين إنجلترا ١٤٦). مركزية كميتر علوم

The Appeal System in English Common Law: نظام الاستئناف (الطعن) في القانون الإنجليزي

طعن / استئناف : Appeal

المحاكم الدنيا (الأقل درجة) : Lower courts

ضحية : Victim

تميز / ترقيّة : Promoting

In English law, the appeal system provides a way of overseeing the lower courts, and has two basic functions:

(1) See Driscoll, Op. Cit., pp.15-16.



في القانون الإنجليزي، فإن نظام الطعن يقدم طريقة لمراقبة أو الإشراف على المحاكم الأقل درجة وهذا النظام له وظيفتين أساسيتين:

(i)- Putting right any unjust or incorrect decisions, whether caused by errors of fact, law or procedure. An error of fact might be that a victim was stabbed with a knife rather than a broken bottle; an error of law might be that the judge has wrongly defined an offence when explaining to the jury what needs to be proved; an error of procedure means that the trial has not been conducted as it should have been (1) .

(ii)- Promoting a consistent development of the law (2) .

(أ)- تصحيح الأحكام غير العادلة أو غير الصحيحة سواء أكان ذلك بسبب خطأ في الواقع (الحقائق) أو القانون أو الإجراءات، الخطأ في الواقع ربما يقع عندما يحكم بأن الضحية قد طعن بسكين بدلاً من زجاجة مكسورة. الخطأ في القانون ربما يحدث عندما يكون القاضي قد عرف الجريمة خطأ عندما شرحها لهيئة المحلفين وحدد لهم ما هو المطلوب إثباته. الخطأ في الإجراءات يعني بأن المحاكمة لم تجري كما ينبغي (حسب الأصول).

(ب)- تعزيز التطور المتناسق والثابت للقانون.

المستأنف : Appellant

يجب / ينبغي : Have to

However, in some circumstances appeal lies as a right, and the appellant needs no permission to take his case to a higher court. In other circumstances, he will have to get leave, or permission, either from the higher court or from the court, which has considered his case, and without leave, he has no right to appeal or further appeal (3) .

(1) See McKendrick E, Op. Cit., p.77

(2) Ibid, p.77.

(3) See Martin A.E, Op. Cit., p.24.



على أية حال، فإنه وفي بعض الظروف يكون الإستئناف حق ثابت ولا يحتاج المستأنف إلى الحصول على إذن للسماح له بنقل قضيته إلى محكمة أعلى. وفي ظروف أخرى، يكون لزاماً على المستأنف الحصول على إذن أو رخصه إما من المحكمة الأعلى أو من المحكمة التي نظرت القضية وبدون إذن فلن يكون له الحق في هذا الإستئناف أو في أي استئناف (طعن) لاحق.

The Law Commission: لجنة تطوير القانون

Permanent body: هيئة دائمة

Legal profession: مهنة المحاماة

Development: تطوير / تنمية

Codification: تقنين

Elimination of anomalies: إزالة المصطلحات الشاذة / التخلص من الكلمات الغريبة

Enactments: تشريعات

Modernization: تحديث / عصنة



Established in 1965 (along with another for Scotland) the Law Commission is a permanent body, comprising five people drawn from the judiciary, the legal profession and legal academics. The Commission's task is "to take and keep under review all the law with which it is concerned with a view to its systematic development and reform, including in particular the codification of such law, the elimination of anomalies, the repeal of obsolete and unnecessary enactments, the reduction of the number of separate enactments and generally the simplification and modernization of the law" (1).

لجنة تطوير القانون أنشئت عام ١٩٦٥ (مع لجنة أخرى في سكوتلندا) كهيئة دائمة مؤلفة من خمسة أفراد مختارين من بين رجال القضاء، رجال المحاماة، وفقهاء القانون. مهمة اللجنة هي أن تتولى وتستمر في إعادة النظر في القوانين ذات الصلة بعملها من أجل تطويرها وتحسينها بما في ذلك وعلى الأخص تقنين وتنسيق هذه القوانين، التخلص من المصطلحات الشاذة، إلغاء التشريعات القديمة وغير الضرورية، تقليص عدد التشريعات المنفصلة، وبشكل عام تبسيط وتحديث القانون.

(1) Section 2 of Law Commission Act of 1965. See Kahn-Freund O, Op. Cit., p.2.



Referred to: أحال إلى

Working paper: ورقة عمل

Criticisms: انتقادات

The Commission works on topics referred to it by the Lord Chancellor (1). Its job, also, includes advising other bodies concerned with the law reform. Where the Commission is working on substantive law reform, it produces 'a working paper' detailing the present law on the relevant subject, criticisms of it, and options for change, with provisional view of the options it prefers (2) .

تختص لجنة تطوير القانون بالمواضيع التي تحال إليها من قبل وزير العدل. يشمل عملها أيضاً تقديم النصيحة للهيئات الأخرى والمهتمة بتطوير القانون. عندما تقوم اللجنة بالعمل على تطوير القانون الموضوعي الموجود، فإنها تقدم ورقة عمل تتضمن شرحاً مفصلاً عن القانون الحالي بخصوص الموضوع ذي الصلة، الانتقادات الموجهة له، والخيارات المتاحة للتغيير مع وجهة نظر مؤقتة تجاه الخيارات المفضلة.



مركز بحوث وتطوير علوم إيس دي

Draft bill : مسودة القانون

Proposals : الإقتراحات

Home Office : وزارة الداخلية

DoE (Department of Environment) : دائرة البيئة

(1) Driscoll J, Op. Cit., p.92.

(2) Driscoll J, Op. Cit., p.1; The Law Commission, Law Commission Report No.174: Privity of Contract and Estate, London, Her Majesty's Stationery Office, 29 November 1988, p.12.



The working paper is circulated to a wide range of interested parties and their views are sought. Following this, a final report is produced, with a draft bill. There is a better chance of the Commission's proposals to become legislation if the subject concerned comes within the jurisdiction of the Lord Chancellor's Department, but there is a lesser chance if they concern other departments, particularly the Home Office and DoE (1) .

يتم توزيع هذه الورقة على نطاق واسع للأطراف المهتمة والتي تقوم بإبداء وجهة نظرها. بعد ذلك، يتم إعداد تقرير نهائي مع مسودة للقانون. هناك فرصة جيدة لإقتراحات اللجنة لكي تصبح قانوناً إذا كان الموضوع المطروح قد جاء ضمن اختصاص دائرة وزير العدل. لكن هناك فرصة أقل إذا كان الموضوع المطروح يهم دوائر أخرى وعلى وجه التحديد وزارة الداخلية ودائرة البيئة.

Law Centres and Citizens' Advice Bureaus in England:

مراكز القانون ومكاتب إرشاد السكان في إنجلترا

Free service: خدمة مجانية

Committee: لجنة

Direct links: صلات مباشرة

Housing: الإسكان

Landlord and tenant issues: قضايا المالكين والمستأجرين

Welfare: الشؤون الاجتماعية

Immigration: الهجرة

Employment: التشغيل / العمالة

Law centres offer a free service to people who live or work in their area (2). They aim to be accessible to anyone who needs legal help. Most law centers are run by a management committee drawn from the local areas, so that they have direct links with the community. Their main areas of work are housing, landlord and tenant issues, welfare, immigration and employment.

(1) Driscoll J, Op. Cit., p.5.

(2) Sofyan A, Op. Cit., p.370.



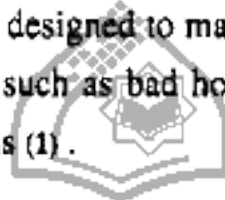
تقدم مراكز القانون خدمة مجانية للسكان الذين يقيمون أو الذين يعملون ضمن مناطقها، وتهدف هذه المراكز لأن تكون سهلة الوصول إليها من قبل أي شخص يحتاج إلى مساعدة قانونية. معظم المراكز القانونية تدار من قبل لجنة إدارة مختارة من المناطق المحلية وهكذا فهي لها صلات مباشرة مع المجتمع. مجالات عملها الرئيسية هي الإسكان، قضايا المالكين والمستأجرين، الشؤون الاجتماعية، الهجرة والتشغيل.

Campaigns: حملات

Legal rights: الحقوق القانونية

On behalf of: بالنيابة عن / لأجل / لمصلحة

Law centres are largely funded by grants from central and local government, though a few have also managed to secure some financial support from large local private firms. As they deal with individual cases, they run campaigns designed to make local people aware of their legal rights, act as a pressure group on local issues, such as bad housing, and take actions where appropriate on behalf of groups as well as individuals (1).



مركز حقوق المستهلك

المراكز القانونية تمول بسخاء من خلال المنح المقدمة من الحكومة المركزية والمحلية رغم أن العدد غير القليل منها يحصل على دعم مالي من قبل شركات محلية خاصة. مثلما تتعامل مع قضايا فردية فإن هذه المراكز تدير حملات توعية للمواطنين بخصوص الحقوق التي أقرها القانون لهم. كذلك يمثلون جماعة ضغط بخصوص القضايا المحلية مثل المساكن السيئة ويتخذون إجراءات مناسبة عندما يقتضي الأمر بالنيابة عن التجمعات والأفراد.

Bureaus : مكاتب / دوائر

Volunteers : متطوعين

Deal with : يتعامل مع

Undertake : يتولى / يأخذ كل عاتقه

Interviews : مقابلات

(1) See René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., pp.333-335.



As for Citizens' Advice Bureaus, there are around 700 Bureaus in England. They offer free advice and help with a whole range of problems. They are largely staffed by trained volunteers, who can become experts in the areas they most fluently deal with. Where professional legal help is required, some bureaus employ solicitors, some have regular help from volunteering solicitors and others refer individuals to local solicitors who undertake legal aid work and/or fixed fee interviews (1).

أما بخصوص مكاتب إرشاد السكان، فإن هناك حوالي ٧٠٠ مكتب في بريطانيا. هذه المكاتب تقدم نصائح مجانية ومساعدات حول نطاق واسع من القضايا. كما أنها مزودة بمتطوعين مدربين يمكنهم أن يصبحوا خبراء في المواضيع التي يتعاملون معها بكفاءة. عندما يتطلب الأمر الحصول على مساعدة قانونية، فإن بعض المكاتب تستخدم محامين بينما يحصل بعضها على مساعدة منتظمة من قبل محامين متطوعين في حين أن البعض الآخر يحيل الأفراد إلى محامين محليين يتولون القيام بأعمال المساعدة القانونية و/ أو إجراء مقابلات محدودة الأجر أو الرسوم.

مفهوم العدالة في القانون الإنجليزي : The Notion of Equity in English Law

Complementary : مكمل

Spirit of fairness : روح العدالة / العدالة الروحية

Intercourse : اتصال

English law considers equity as an important complementary source of the law (2). Equity denotes the spirit of fairness and the right dealing, which would regulate the intercourse of men with men (3). Equity takes the view that "equity looks upon that as done which ought to be done" (4).

القانون الإنجليزي يعتبر العدالة كمصدر مكمل للقانون. فقواعد العدالة ترمز إلى روح العدالة والتعامل الصحيح الذي ينظم علاقات الناس بعضهم ببعض. العدالة تتبنى وجهة النظر التي مفادها أن "العدالة تنظر إلى ما تم عمله على أنه هو المطلوب عمله".

(1) Ibid, pp.333-335.

(2) Khateeb N, Op. Cit., p.36.

(3) Thompson M, Op. Cit., p.17; Khateeb N, Op. Cit., p.36.

(4) Brown J, Op. Cit., p.62.



Harshness: قسوة/ صلابة

Recognition: اعتراف

Legislator: المشرع

Dictate: يملّي

In its general sense, equity refers to the power of the judge to mitigate the harshness of the strict application of a statute, or to allocate property or to impose an obligation according to the facts of the individual case. In clear words, equity is a limited grant of power to the court to apply principles of fairness in resolving a dispute being tried before it (1). It is a recognition that broad rules, such as those embodied in statutes, occasionally work harshly or inadequately, and that some problems are so complex that it is not for the legislator to dictate the consequences of all possible permutations of the facts (2).

بمفهومها العام، فإن قواعد العدالة تشير إلى سلطة القاضي في التخفيف من قسوة التطبيق الضيق لنصوص القانون أو بأن يخصص حق ملكية أو بأن يفرض التزاماً حسب وقائع القضية. وبعبارة أخرى، فإن قواعد العدالة هي سلطة محدودة تمنح للمحكمة من أجل تطبيق مبادئ العدالة بغية حل النزاع المعروض أمامها. إنها اعتراف بأن القواعد العامة مثل تلك التي تكون محتواة في القوانين المكتوبة أحياناً تعمل بقسوة أو بعدم كفاءة وأن بعض القضايا تكون معقدة جداً بحيث لا يتسنى للمشرع أن يملّي حلولاً لكافة التغيرات المحتملة في الوقائع.

In this respect : في هذا الصدد/ في هذا المقام

Injurious state : حالة مؤذية/ حالة ضارة

Liabile : مسؤول

Contractual relationship : رابطة تعاقدية

(1) Thompson M, Op. Cit., p.21: See Walsh v. Lonsdale (above).

(2) See Khateeb N, Op. Cit., p.36.



In this respect, equity plays the role of a complementary source of law in common law countries. Thus, the House of Lords inspiring moral and equitable principles decided that a manufacturer who sold ginger-beer in sealed bottles, but in an injurious state was liable to the ultimate consumer, who suffered illness, independently of any contractual relationships between them (1).

في هذا الصدد، فإن قواعد العدالة تلعب دور المصدر المكمل للقانون في دول النظام القانوني الأنجلوساكسوني. لذلك فإن مجلس اللوردات ملهماً بمبادئ الأخلاق والعدالة قد قرر بأن الصانع أو المنتج الذي باع شراب الزنجبيل في زجاجات مفلقة لكن في حالة مؤذية يكون مسئولاً تجاه المستهلك النهائي الذي عانى من المرض بفض النظر عن أية رابطة عقدية بينهما.

النظام القانوني الإنجليزي - تحليل: English Legal System - Analysis

Supremacy: سيادة

Law-maker: صانع القانون (المشرع)

Membership: عضوية

European Union: الإتحاد الأوروبي



مركز تحقيقات كميتر علوم إسلامي

One of the most important aspects of the English legal system is the parliamentary supremacy, which essentially means that Parliament is the ultimate law-maker and can make or unmake any law as it wishes (2). However, this had been qualified by membership of the European Union.

أحد المظاهر المهمة أو الميزة للنظام القانوني الإنجليزي هو سيادة البرلمان والتي تعني في الأساس أن البرلمان هو المشرع النهائي الذي يمكن له أن يشرع أو لا يشرع أية قوانين وحسبما يرغب. وعلى أية حال، فإن هذا أصبح مقيداً بعضوية الإتحاد الأوروبي.

(1) Donoghue v. Stevenson (1932) AC, 562.

(2) Limbach J, The Concept of the Supremacy of the Constitution, Modern Law Journal, January, 64(1), 20001, p. 1; Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.2.



ارتكز على / بُني على : Based on

يرتكب : Commit

جريمة : Crime

عوقب / معاقب : Punished

English legal system is based on the idea that to achieve justice, like cases must be treated alike (judicial precedents). So, if two people commit a crime in identical circumstances, they should be punished in a similar way. This aim requires fixed rules, so that decision makers can base their verdicts on the application of those rules to the case before them, and not on arbitrary factors, such as their own mood, or what they personally think of the defendant.

يرتكز النظام القانوني الإنجليزي على الفكرة التي مفادها أنه لكي تتحقق العدالة فإن القضايا المتشابهة يجب معاملتها بالمثل (السوابق القضائية). وبناءً عليه، فإنه إذا ارتكب شخصان جريمة ما في ظل ظروف متماثلة فإنهم يجب أن يعاقبوا بنفس الطريقة. هذا الهدف يتطلب وجود قواعد ثابتة بحيث يتسنى للقضاة بأن يؤسسوا أحكامهم على تطبيق هذه القواعد عند نظر القضايا المعروضة أمامهم وليس على أية اعتبارات تعسفية مثل المزاج الشخصي أو القناعة الشخصية.

جهاز / أداة : Device

القواعد العادية للقانون (القواعد المكتوبة) : Ordinary rules of law

سلطة تقديرية : Discretion

القضايا الفردية : Individual cases

The problem of fixed rules preventing justice in individual cases was one, which the English legal system faced early on its life, when the common law was first becoming established. Then, the answer was to develop a special branch of law called 'equity'. The specific aim of this device was to provide justice in cases where the ordinary rules of law failed to do so (1). However, equity is no longer a separate branch of law, but equitable principles are still important in some areas of civil law, and allow the courts to use their discretion in order to do justice in individual cases (2).

(1) Thompson M, Op. Cit., p.17.

(2) Brown J, Op. Cit., p.62; Kenny v. Preen (above).



كانت مشكلة القواعد الثابتة المانعة لتحقيق العدالة في القضايا الفردية واحدة من المسائل التي واجهها النظام القانوني الإنجليزي في بداية حياته عندما تم تأسيس القانون الأنجلوساكسوني. عندها كان الجواب هو تطوير فرع خاص من القانون يطلق عليه اسم العدالة (أحكام الضمير). الهدف المحدد لهذه الأداة كان تحقيق العدالة في القضايا عندما تفشل القواعد العادية للقانون في تحقيق ذلك. على أية حال، فإن العدالة لم تعد فرعاً مستقلاً من فروع القانون، لكن مبادئ العدالة مازالت مهمة في بعض المواضيع في القانون المدني وتسمح للمحاكم بأن تستخدم سلطتها التقديرية من أجل تحقيق العدالة في القضايا الفردية.

Originated: نشأ

Transferred by: انتقل بواسطة/ انتقل عن طريق

Settlements: مستوطنات/ مستعمرات

It is worth mentioning, here, that the common law system is found today in almost all the English-speaking countries. From the British Isles, where it originated, the common law system was transferred by British settlers to their settlements in the United States of America, Australia, Canada, New Zealand, Pakistan, India, Nigeria and South Africa (1).

من الجدير بالإشارة هنا أن النظام القانوني الأنجلوساكسوني يوجد اليوم في جميع الدول الناطقة باللغة الإنجليزية تقريباً. من الجزر البريطانية حيث نشأ، انتقل هذا النظام بواسطة المستعمرين البريطانيين إلى مستعمراتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، كندا، نيوزلندا، باكستان، الهند، نيجيريا وجنوب افريقيا.

Contemporary: معاصر

Enclaves: جيوب

Elements: عناصر

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.181; Kahn-Freund O, Op. Cit., p.14; René & Brierley, 1990, p.8.



However, in the contemporary common law world, there exist certain regions, which apply the Civil Law System. The most important of these civil law enclaves are the Province of Quebec in Canada and the State of Louisiana in the United States. Moreover, in certain regions of the world of today, common law elements combine with elements of civil law so as to create an amalgamated synthesis that relate to both systems. Such a synthesis exists nowadays in the Republic of Philippines (1).

وعلى أية حال، فإنه في عالم النظام القانوني الأنجلوساكسوني المعاصر توجد أقاليم أو أقطار معينة تطبق النظام القانوني اللاتيني. أهم هذه الجيوب هي مقاطعة كيبيك في كندا وولاية لويزيانا في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإنه وفي بعض أقطار العالم المعاصر تمتزج عناصر من النظام القانوني الأنجلوساكسوني مع عناصر من النظام القانوني اللاتيني بحيث تكون مع بعضها تركيبية مختلطة تعود لكلا النظامين. مثل هذه التركيبية موجودة حالياً في جمهورية الفلبين.

Leading case: قضية رائدة (متميزة) / قضية رائدة

Legal logic: علم المنطق القانوني

Illustrated: مزخرف / مزين

Mere: مجرد



مركز بحوث وتطوير علوم إمداد

In the leading case of (Morgan v. King (1858)), the New York Court said that in adopting the English common law, New York adopted: "the written law of England as a constantly improving sense rather than as an art; as a system of legal logic, rather than as a code of rules, - that is, the fundamental principles and modes of reasoning and the substance of the rules of the common law are adopted as illustrated by the reason on which they are based, rather than the mere words in which they are expressed". This statement of the New York Court clearly indicates the scope of the English common law in this American State.

في القضية الرائدة (مورجان وكنج عام ١٨٥٨م)، فإن محكمة نيويورك صرحت بأنه "في تبني النظام القانوني الأنجلوساكسوني، فإن نيويورك تتبنى القانون الإنجليزي المكتوب كإحساس ثابت وليس كفن أو كمبدأ، كنظام لعلم المنطق القانوني وليس كمجموعة قواعد - أي أن المبادئ الأساسية وطرق التفكير وجوهر القواعد القانونية الأنجلوساكسونية قد تم تبنيها مقترنة بالمنطق الذي ارتكزت عليه وليس مجرد كلمات عادية تمت صياغتها". هذا التصريح لمحكمة ولاية نيويورك يشير إلى مدى تطبيق القانون الإنجليزي الأنجلوساكسوني في هذه الولاية الأمريكية.

(1) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., pp.24-25.



English Bill of Rights of 20 October 1689:

وثيقة إعلان (قانون) الحقوق الإنجليزية الصادرة في ٢٠ تشرين أول من عام ١٦٨٩م

The subject : الشخص / الفرد / الإنسان

Spiritual : روحي / إكليركي / كنسي

Temporal : دنيوي / علماني

Commons : أعضاء مجلس العموم البريطاني

Aforesaid : المذكورة آنفاً

Ancestors : الأسلاف

This bill has declared the rights and liberties of the subject. Its preface reads "the said Lords Spiritual and Temporal and Commons, pursuant to their respective letters and elections, being now assembled in a full and free representative of this nation, taking into their most serious consideration the best means for attaining the ends aforesaid, do in the first place (as their ancestors in like cases have usually done) for the vindicating and asserting their ancient rights and liberties declared that:

هذه الوثيقة أعلنت حقوق وحرريات الفرد. مقدمتها تنص على أن الإشراف (أعضاء مجلس اللوردات) الكنسيين (الروحانيين) والعلمانيين وأعضاء مجلس العموم ولاحقاً لرسائلهم الخاصة وانتخاباتهم وكونهم الآن يعتبرون ممثلين كاملين وأحرار للأمة، وأخذين بعين الاعتبار الجاد الوسائل المثلّية لتحقيق الغايات المذكورة آنفاً، فإنهم في المقام الأول (وكما اعتاد أن يفعل أسلافهم من قبل) ومن أجل تبرير وتأكيد حقوقهم وحررياتهم القديمة، قد أعلنوا أن:

Regal authority : سلطة ملكية

Levyng : مصادرة / الحجز على

Crown : التاج (العرش) / الملك

Pretence of prerogative : التظاهر بالتميز

Bail : كفالة

Forfeiture : الحجز على الأموال / المصادرة / هسخ (العقد) / فرض الغرامة (العقوبة المالية)

Grievances : مظالم / شكاوى

The pretended power of suspending the laws or the execution of laws by regal authority without consent of Parliament is illegal; the pretended power of dispensing with laws or the execution of laws by regal authority, as it had been assumed and exercised of late, is illegal; levyng money for,



or to the use of the Crown, by pretence of prerogative, without grant of Parliament, for longer time, or in other manner than the same is or shall be granted, is illegal; it is the right of the subjects to petition the King, and all commitments and prosecutions for such petitioning are illegal; the raising or keeping a standing army within the kingdom in time of peace, unless it be with consent of Parliament, is against law; the subjects which are Protestants may have arms for their defense suitable to their conditions and as allowed by law; election of members of Parliament ought to be free; the freedom of speech and debates or proceedings in Parliament ought not to be impeached or questioned in any court or place out of Parliament; excessive bail ought not to be required, nor excessive fines imposed, nor cruel and unusual punishments inflicted; all grants and promises of fines and forfeitures of particular persons before conviction are illegal and void; for redress of all grievances, and for the amending, strengthening and preserving of the laws, Parliament ought to be held frequently".

السلطة الزائفة (أو المزعومة) الخاصة بتعطيل القوانين أو بتنفيذ القوانين من قبل سلطة ملكية بدون موافقة البرلمان هي سلطة غير شرعية (غير قانونية). السلطة الزائفة (أو المزعومة) الخاصة بسن أو بوضع القوانين أو بتنفيذ القوانين من قبل سلطة ملكية كما تم توليها وممارستها من قبل هي سلطة غير شرعية (غير قانونية). مصادرة الأموال من أجل أو بهدف استخدامها لخدمة التاج (الملك) من أجل الظهور بمظهر التمييز وبدون تخويل من أو موافقة البرلمان أو لمدة طويلة أو بأسلوب يختلف عما تم منح التخويل لأجله عملية غير مشروعة. إن من حق الأفراد أن يقدموا استدعاءات أو التماسات للملك وإن فرض أية التزامات عليهم أو القيام بمقاضاتهم بسبب هذه الاستدعاءات أمر غير قانوني. حشد أو الاحتفاظ بجيش جاهز داخل حدود المملكة في وقت السلم، ما لم يكن ذلك بموافقة البرلمان، أمر ضد القانون. الأشخاص من طائفة البروتستانت يسمح لهم بامتلاك أسلحة لغايات الدفاع وحسب ظروفهم وكما هو مسموح به بموجب أحكام القانون. انتخاب أعضاء البرلمان يجب أن يكون حراً. حرية الكلام والمداولات والإجراءات في البرلمان يجب أن تكون غير معرضة للإتهام أو للمساءلة أمام أية محكمة أو أي مكان خارج البرلمان. المبالغة في إطلاق سراح الأشخاص بكفالة يجب ألا يكون مطلوباً (الآن تتم المبالغة فيه)، ولا المبالغة في فرض الغرامات، كذلك يجب عدم إيقاع أية عقوبات قاسية وغير عادية. إن كل المنح أو الوعود بالغرامات أو الإعفاء منها لأشخاص معينين قبل الإدانة غير قانونية وباطلة. ومن أجل الفصل بالمظالم ويهدف تعديل وتعزيز تطبيق وصيانة القوانين، فإن البرلمان يجب أن ينعقد بشكل متكرر (بانتظام).



Chapter Three: الفصل الثالث

The Communist Law System

النظام القانوني الشيوعي

Introduction : مقدمه

Particularly : بالتحديد

Exclusively : بشكل حصري

Ideology : (مجموعة مفاهيم ونظريات)

Structure : تركيب

Organization : تنظيم / منظمه

The Communist Law system has been adopted by some countries of the world, particularly those of the former Soviet Union and those of Eastern Europe (1). It is exclusively based on the communist ideology, which affected its structure and organization and made it totally different from both of the civil law and the common law systems.

النظام القانوني الشيوعي تم تبنيه من قبل بعض دول العالم وعلى وجه التحديد دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية. هذا النظام يركز بشكل حصري على الإيديولوجية الشيوعية التي أثرت على تركيبه وتنظيمه وجعلته يختلف كلياً عن كل من النظامين القانونيين اللاتين والآنجلوساكسوني.

This chapter throws light on the Communist Law System and, particularly, discusses the nature of this system.

يلقي هذا الفصل الضوء على النظام القانوني الشيوعي ويناقش بالتحديد ماهية (طبيعة) هذا النظام.

(1) Merryman J.H, Op. Cit., p.1.



The Nature of the Communist Law System:

ماهية (طبيعة) النظام القانوني الشيوعي

Theories: نظريات

Investigations: تحريات/تحقيقات

Legal relations: العلاقات القانونية/الروابط القانونية

The communist ideology is based on some theories of Karl Marx, who expressed this idea as: "My investigations led to the result that legal relations as well as forms of the state are to be grasped neither from themselves nor from the so-called general development of the human mind, but rather have their roots in the material conditions of life .." (1).

ترتكز الإيديولوجية الشيوعية على بعض النظريات الخاصة بكارل ماركس والذي عبر عن هذه الفكرة كما يلي: "إنَّ تحقيقاتي قادت إلى نتيجة مفادها أنَّ العلاقات القانونية وأشكال الدولة يجب أن تفهم أو تدرك ليس من خلال نفسها ولا من خلال ما يسمى بالتطور العام (أو المزعوم) للعقلية البشرية ولكنها بدلاً من ذلك تجد جذورها في الظروف المادية للحياة .."

According to : وفقاً إلى : حسب/

Wealth : الثروة

Capacity : المقدرة/ الأهلية

According to Karl Marx, in order to succeed and achieve justice, the society has to distribute the wealth on the basis "from each according to his capacity, to each according to his needs". In other words, individuals should contribute what they can to the society, and receive what they need (2).

وحسبما يرى كارل ماركس، فإنه حتى يمكن النجاح وتحقيق العدالة، يجب على المجتمع عليه أن يوزع ثرواته على أساس (من كل واحد حسب قدراته إلى كل واحد حسب حاجاته). وبعبارة أخرى، فإن الأفراد يجب أن يساهموا في المجتمع بما يقدرون عليه مقابل أن يحصلوا على ما يحتاجونه.

(1) Mahfoodh A & Khateeb N, Principles of Political Systems, Amman, Dar Al-Furqan, 1987, p.136; Knapp V, 'Socialist Countries', International Encyclopedia of Comparative Law, Vol.6, 1974, p.35.

(2) Ghattas E, Principles of Political Organization in Socialist Countries, Cairo, Nadhah Press, 1973, p.136; Mahfoodh A & Khateeb N, Op. Cit., p.113 & p.131; Al-Qsous W, Administration and Division of Common Property, Amman, The University Press, 1993, p.16.



Marxist legal science : العلم القانوني الماركسي

Distinguishes : يميّز/ يفرق بين

Right : حق

Holder : صاحب الحق/ المالك

Marxist legal science distinguishes clearly between objective law (the sum total of the legal rules applicable in a given society) and subjective rights. The latter are the rights belonging to a particular holder and governed by objective law.

العلم القانوني الماركسي يميّز بوضوح بين القانون الموضوعي (مجموعة القواعد القانونية الكلية المطبقة في مجتمع ما) والحقوق الشخصية (غير الموضوعية) والتي هي الحقوق التي تعود لمالك معين وتكون محكومة بالقانون الموضوعي.

Attitude : موقف/ سلوك

Instrument : أداة/ وسيلة

Unjust : غير عادل/ ظالم



The Communist attitude is that all law is an instrument of economic and social policy, and that the common law and civil law traditions basically reflect a capitalistic, bourgeois, imperialist and exploitative society, economy and government. Communists see the civil law system as incorporating and perpetuating a set of goals and ideas that they regard as socially and economically unjust (1).

الموقف الشيوعي يعتبر أن القانون أداة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية كما يعتبر أن النظامين القانونيين اللاتيني والأنجلوساكسوني يعكسان بشكل أساسي المجتمع والاقتصاد والحكومة الرأسمالية، البرجوازية، الإمبريالية والجشعة. فالشيوعيون ينظرون إلى النظام القانوني اللاتيني على أنه مجسّد ومروّج لمجموعة من الأهداف والأفكار التي تعتبر اجتماعياً واقتصادياً غير عادلة.

(1) Elliott C & Quinn F, Op. Cit., p.535; Merryman J.H, Op. Cit., p.4.



In comparison with : بالمقارنة مع :

Soviet legislation : تشريع

Criticism : انتقاد

State : ينص على/ يصرح/ يدلي :

At the same time, the common law system appears to them to be unsystematic and undeveloped, in comparison with the carefully drawn Soviet legislation that is built on the civil law tradition of system and of order (1). Moreover, to a communist, both the civil law and common law traditions are subject to criticism, because they do not clearly and specifically state their ideologies (2) .

وفي نفس الوقت، يبدو النظام القانوني الأنجلوساكسوني للشيوعيين على أنه غير منظم وغير متطور بالمقارنة مع التشريع السوفيتي الموضوع بعناية والمبني على النظام القانوني اللاتيني من حيث النظام والترتيب. بالإضافة إلى ذلك، فإنه وبالنسبة للشيوعي فإن كلا النظامين القانونيين اللاتيني والأنجلوساكسوني يخضعان للانتقاد وذلك لأنهما لا ينصان بوضوح وبدقة على إيديولوجياتهما.

Jurists: فقهاء

First and foremost: أولاً وبأدنى ذي بدء

Infrastructure: البنية التحتية

According to the Soviet jurists, the source of law means, first and foremost, the economic infrastructure which, according to Marxist teachings, both conditions and determines the legal system of the state (3).

حسبما يرى الفقهاء السوفيت، فإن مصدر القانون يعني - أولاً وبأدنى ذي بدء - البنية التحتية الاقتصادية والتي هي حسب التعاليم الماركسية تحدد وتقرر النظام القانوني للدولة.

(1) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.164.

(2) Merryman J.H, Op. Cit., p.4.

(3) René D & Brierley J.E.C. Op. Cit., p.171; see Mahfoodh A & Khateeb N. Op. Cit., p.113.



Fundamental source : المصدر الرئيسي
 Composed of : مكون من / مركب من
 Collectivization : سيطرة الدولة على جميع وسائل الإنتاج / منظمة جماعية
 Means of production : وسائل الإنتاج
 Proletarian dictatorship : الدكتاتورية البروليتارية (السيطرة على العمال)
 Techniques : أساليب / تقنيات
 Soviet doctrine : الفقه السوفيتي

In this sense, then, the fundamental source of Soviet law is composed of two factors: the collectivization of the means of production and the establishment in the U.S.S.R of the proletarian dictatorship (1) . The techniques by which legal rules are developed or defined in any given place or at anytime are, in Soviet doctrine, sources of law in only a secondary sense (2) .

حسب هذا المفهوم إذن، فإن المصدر الأساسي للقانون السوفيتي يتكون من عنصرين هما: جعل وسائل الإنتاج مملوكة للدولة وتأسيس الدكتاتورية البروليتارية في الاتحاد السوفيتي. كذلك فإن الوسائل التي من خلالها تتطور القواعد القانونية أو تحدد في أي مكان أو زمان هي في الفقه السوفيتي مصادر ثانوية للقانون.

مركز بحوث وتطوير علوم إمداد

Ambit of ownership : نطاق حق الملكية
 Private property : الملكية الخاصة
 Abolished : ألغي
 Key sectors : قطاعات رئيسية
 Inheritance : الميراث
 Copyrights : حقوق النشر والتأليف
 Patents : براءات الاختراع / حقوق الإمتياز

Under the Soviet law, the ambit of ownership had been modified in that private property in the means of production had been abolished and the ownership of the means of production had been transferred to the State (3) . Thus, private ownership of the instruments and means of production was gradually abolished in key sectors of economy; inheritance was abolished; copyrights and patents were monopolized by the state. Lands, waters and minerals passed from private hands (4).

(1) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.155.

(2) See Knapp V, Op. Cit., p.38; Mahfoodh A & Khateeb N, Op. Cit., pp.138-142.

(3) Siwar M, The Right of Property in Jordanian Civil Law, Amman, Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 1993, p.7; Knapp V, Op. Cit., p.38.

(4) Al-Qsous W, Op. Cit., p.17; see Mahfoodh A & Khateeb N, Op. Cit., p.113.



في ظل القانون السوفيتي، فإن نطاق حق الملكية قد تم تعديله حيث أن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج قد تم إلغاؤها وأن هذه الوسائل قد انتقلت ملكيتها إلى الدولة. لذلك، فالملكية الخاصة لأدوات ووسائل الإنتاج قد تم إلغاؤها تدريجياً في قطاعات الإقتصاد الرئيسية. فالميراث ألغي وحقوق النشر والتأليف وبراءات الاختراع تم احتكارها من قبل الدولة. والأراضي والمياه والمعادن انتقلت ملكيتها من الأيدي الخاصة (الأفراد) إلى الدولة.

Directed : موجّه

State ownership : ملكية دولة

Co-operatives : جمعيات تعاونية

Complaint : شكوى

This means that socialists criticism of ownership is directed not against the institution itself but against a specific form of ownership, i.e. that of private persons in the means of production. Against other forms of ownership (state ownership or ownership of co-operatives), no complaint or criticism is made (1) .

هذا يعني أن الانتقاد الشيوعي للملكية موجّه ليس ضد المؤسسة نفسها بل ضد نموذج معين للملكية وهو ذلك المتعلق بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فحسب أي نماذج أخرى للملكية (مثل ملكية الدولة أو ملكية الجمعيات التعاونية) لا يوجد هنالك أي شكوى أو انتقاد.

Incapable of : غير قابل لـ / غير قادر على

Treaty : معاهدة

Human beings : البشر / الجنس البشري

Region: إقليم / منطقة

Comprehend : يفهم / يدرك

Perish: يهلك / يفنى

Bands: أقوام / قبائل

Great Spirit: الروح القدس / العناية الإلهية

(1) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.294; Al-Qsous W, Op. Cit., pp.16-17; see Al-Sanhuri A, Op. Cit., p.489.



Many cultures regard land as incapable of ownership by human beings. This is most strikingly shown 'in the white man's inability to comprehend the Indian's reverence for the land'. Professor Green quotes a chief of one of the principal bands of the northern Blackfeet upon being asked to sign a Land Treaty by white men in his region: "Our land is more valuable than your money. It will last forever. It will not even perish by the flames of fire. As long as the sun shines, and the waters flow, this land will be here to give life to men and animals. We cannot sell the lives of men and animals; therefore, we cannot sell this land. It was put here for us, by the Great Spirit, and we cannot sell it because it does not belong to us. You can count your money and burn it within the nod of a buffalo's head, but only the Great Spirit can count the grains of sand and the blades of grass of these plains. As a present to you, we will give you anything we have that you can take with you; but the land, never"(1) .

في عدة ثقافات تُعتبر الأرض غير قابلة للتملك من قبل البشر. يتضح هذا وبشكل ملفت للنظر في عدم مقدرة الرجل الأبيض على إدراك تقديس وتقدير الأرض من قبل الهنود. البروفيسور كيت جرين تقتبس كلام زعيم إحدى القبائل في شمال بلوك فييت عندما طلب منه أن يوقع معاهدة خاصة بالأرض مع البيض في منطقته: "أرضنا هي أثمن من نقودك، إنها ستبقى خالدة للأبد. إنها لن تهلك بلهب النار. مادامت الشمس تشرق والمياه تجري، فإن هذه الأرض ستبقى قائمة لتعطي الحياة للبشر والحيوانات. نحن لا نستطيع أن نبيع حياة البشر والحيوانات، لذلك فنحن لا نستطيع أن نبيع الأرض. إنها وضعت هنا لأجلنا من قبل الروح القدس (العناية الإلهية) ولا نستطيع بيعها لأننا لا نملكها. إنك تستطيع أن تعدّ نقودك وتحرقها ضمن فترة زمنية بسيطة (خلال حركة رأس الجاموس) لكن العناية الإلهية وحدها هي القادرة على عدّ ذرات الرمال وورق النباتات الموجودة في هذه السهول. كهدية لك فإننا سنعطيك أي شيء نملكه وتستطيع أخذه معك لكن الأرض لا".

Enacted : صَدَرَ

Civil rights : الحقوق المدنية

Communism : الشيوعية

Protected by law : محمية من قبل القانون

Obligations : التزامات

Moral principles : مبادئ الأخلاق / مُثُل الأخلاق

(1) Green K & Lim H, Cases and Materials in Land Law, London, Pitman Publishing, 1992, p.24.



However, in 1922 a new Soviet code had been enacted to affirm that civil rights, such as private property rights, are conditional, that is, they are protected by law as long as they are not exercised contrary to their purpose in a socialist society building communism. The Law provides: "civil rights are protected by law, except in instances when they are exercised in a manner inconsistent with their purpose in a socialist society in the period of the building of communism. In exercising their rights and performing their obligations, citizens and organizations must observe the law, and must respect the rules of socialist communal living and the moral principles of a society which is building communism"(1) .

على أي حال، فقد صدر في عام ١٩٢٢م قانون سوفيتي جديد لكي يؤكد بأن الحقوق المدنية مثل حقوق الملكية الخاصة هي مشروطة؛ أي أن هذه الحقوق محمية من قبل القانون مادام أنها لا تمارس بشكل مخالف للغاية (للفرض) منها في مجتمع اشتراكي يأخذ سبيله نحو الشيوعية. ينص القانون على أن الحقوق المدنية محمية من قبل القانون ما عدا في الحالات التي تمارس فيها بطريقة لا تتسجم مع الفرض منها في المجتمع الاشتراكي في فترة بناء أو تعزيز الشيوعية. في ممارسة حقوقهم وتنفيذ التزاماتهم، فإن السكان والمنظمات عليهم أن يراعوا أحكام القانون ويحترموا قواعد الحياة الاشتراكية الشيوعية ومبادئ الأخلاق في مجتمع يسير في اتجاه الشيوعية.

Inclination : ميل / نزعة

Archaic : قديم / مهجور

It should be kept in mind that the inclination of many socialist countries in the world of today is to adopt other legal systems, e.g. civil or common-law systems, and to get rid of their archaic legal systems.

يجب أن لا ننسى أن ميل معظم الدول الاشتراكية في العالم اليوم هو تبني أنظمة قانونية أخرى مثل النظام القانوني اللاتيني أو النظام القانوني الأنجلوساكسوني والتخلص من الأنظمة القانونية الاشتراكية البائدة.

(1) The Soviet Civil Code of 1922, s.3(1).



Chapter Four: الفصل الرابع

The Islamic Law System

النظام القانوني الإسلامي

Introduction : مقدمة

Islamic law : القانون الإسلامي

A body of rules : مجموعة من القواعد

Faith : عقيدة

Aspiration : طموح

Submission : إذعان / خضوع / طاعة

Islamic law is a body of rules, which gives practical expression to the religious faith and aspiration of the Muslims (1) . Total and unqualified submission to the will of God (Allah) is the fundamental tenet of Islam, and the law, which is associated with the religion, defines the will of Allah in terms of a comprehensive code of behaviour covering all aspects of life (2) .

القانون الإسلامي هو مجموعة من القواعد التي تعطي تعبيراً عملياً للعقيدة الدينية والروحانية للمسلمين، فالخضوع التام وغير المقيّد (المطلق) لإرادة الله تعالى هو جوهر (العقيدة الأساسية) للإسلام، والقانون المرتبط بالدين يعرف إرادة الله تعالى ضمن إطار قانون شامل للتصرفات يغطي كافة جوانب الحياة.

Ruler : حاكم

Ruled : المحكومين

Fundamental guidance : التوجيه الأساسي / الإرشاد الجوهري

Aspects of life : مظاهر الحياة

Fragmented : مشتت / مبعثر

Wholesome : أنيق / مفيد / صحي

Human nature : الطبيعة الإنسانية (البشرية)

(1) Muhammad Bin Saleh Al-Ethaimen, The Faith of the People of Sunnah, Riyadh, Dar Al-Watan, 2000, p.2.

(2) Jordan Media Group, Op. Cit., p.58; Abdul Azeez M, Researches in Credence, London, The Islamic Centre, 1413 H, p.10; Ministry of Islamic Awqaf, Affairs and Holy Places, Hadyul-Islam Journal, Amman, Ministry of Islamic Awqaf, Affairs and Holy Places, 44(4), 2000, p.30.



Islamic law applies equally to all people; to the highest and the lowest, to the prince and the peasant, to the ruler and the ruled. It gives a man the fundamental guidance that includes the legal, social, economic, political, moral and spiritual aspects of life. A man is given fundamental guidelines about the purposeful life as well. Then, he is left with the challenge of human existence before him, so that he might put these high ideals into practice. In Islamic law, a man's life is not a collection of fragmented and competitive parts, but a wholesome and an integrated unit. The sacred and secular are not separate parts of a man: they are united in his human nature (1) .

يطبق القانون الإسلامي بالتساوي على جميع الناس. فهو يطبق على ذي المرتبة العالية وذي المرتبة الدنيا، على الأمير وعلى الفلاح، على الحكام وعلى المحكومين. فهو يعطي الإنسان التوجيه الإرشادي الجوهري والذي يغطي جميع مظاهر الحياة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية والروحية. القانون الإسلامي أعطى الإنسان الأدلة الإرشادية الأساسية للحياة الهادفة (الثمرة) أيضاً. بعد ذلك، فقد ترك الإنسان أمام تحدي الوجود الإنساني لعله يضع هذه المثل العليا حيز التطبيق. هي القانون الإسلامي فإن حياة الإنسان ليست مجموعة من الأجزاء المتناثرة والمتنافسة لكنها مجموعة أنيقة (مفيدة) ومتحدة. فأمور الإنسان الدينية والدنيوية ليست منفصلة عن بعضها البعض بل هي متصلة في الطبيعة البشرية ذاتها.

This chapter aims to provide clear understanding of the Islamic Law system. It discusses the precise nature of this system, differences from other legal systems, types of Islamic legal systems and human rights in Islamic law. It further discusses the Universal Islamic Declaration of Human Rights of 19 September, 1981.

هذا الفصل يهدف إلى تقديم شرح واضح عن النظام القانوني الإسلامي. فهو يناقش الطبيعة الدقيقة لهذا النظام، الاختلافات التي تميزه عن غيره من الأنظمة القانونية الأخرى، أنواع الأنظمة القانونية الإسلامية وحقوق الإنسان في القانون الإسلامي. كذلك يشرح الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩ أيلول عام ١٩٨١م.

(1) London Central Mosque, Islam at a Glance, London, London Central Mosque, 2002, p.4.



The Nature of the Islamic Law System:

ماهية (طبيعة) النظام القانوني الإسلامي

Comprehensive code : نظام شامل

Coherent body : متماسك / مترابط

Ethical : أخلاقي

Religious : ديني

Interest : فائدة / ربا / زيادة

Prohibition of uncertainty : تحريم أو حظر الشك (الغموض)

The just mean : بدل المثل / الصنف المتوسط

Islamic law is an extensive body of rules, constituting a comprehensive code covering all aspects of life. It is systematic; that is to say, it represents a coherent body of doctrines. Furthermore, the whole of the law is affected by religious and ethical considerations. Each institution, transaction, or obligation, is measured by the standards of religious and moral rules, such as the prohibition of interest, the prohibition of uncertainty, the concern for the quality of the contracting parties, the concern for the just mean or average, etc (1).

القانون الإسلامي هو مجموعة شاملة من القواعد التي تكون نظاماً شاملاً مغطياً لكل نواحي الحياة. إنه قانون منظم؛ أي أنه يمثل مجموعة متماسكة (مترابطة) من المبادئ. علاوة على ذلك، فإن كل القانون قد تأثر باعتبارات دينية وأخلاقية. فكل نعت سلوكي أو تصرف أو التزام يتم قياسه وفقاً لمعايير القواعد الدينية والأخلاقية مثل تحريم الفائدة، حظر الغموض، الإهتمام بأهلية الأطراف، الإهتمام بالصنف المتوسط، الخ...

Derivative : مشتق

Divinely : سماوي / إلهي

Fulfillment : إكمال / انجاز / تنفيذ

Creator : الخالق

Marriage : زواج

Divorce : طلاق

Contracts : عقود

(1) See Amin S.H, 'Classification of Legal Systems in the Muslim Countries', Islamic and Comparative Law Quarterly, June, 7(2), 1987, p.93; Ayubi N.N, Political Islam: Religion and Politics in the Arab World, London, Routledge, 1994, p.5.



Islamic law is called 'Shari'a', which is a derivative of an Arabic root word 'track', 'road' or 'path'(1) and means that this law constitutes a divinely ordained path of conduct that guides the Muslim towards the fulfilment of his, or her, religious conviction in the life and reward from his, or her, Creator in the life hereafter (2) . The rules of Shari'a not only cover religious rhetoric worships and practices, e.g. prayer and fasting, and matters of family law, e.g. marriage, divorce, etc., but also they cover legal transactions and areas of civil law, e.g. the validity of contracts, the principles of property law, etc (3) . In some Islamic states, such as Saudi Arabia and Iran, Shari'a actually makes up mostly the whole part of the legal system of the state (4) .

القانون الإسلامي يدعى "الشريعة" والتي هي مشتقة من الجذر العربي للكلمة "مسار"، "طريق" أو "سبيل" أو "ممر" وتعني أن هذا القانون يكون طريقاً للسلوك مرسوماً من عند الله تعالى يوجه المسلم تجاه إكمال وترسيخ إيمانه الديني في الدنيا وتجاه الفوز برضا الله تعالى في الحياة الآخرة. قواعد أو أحكام الشريعة الإسلامية لا تغطي فقط الطقوس الدينية الخاصة بالعبادات والممارسات (الشعائر) مثل الصلاة والصوم وأمور الأحوال العائلية (الأحوال الشخصية) مثل الزواج والطلاق وغيرها، بل تغطي كذلك التصرفات القانونية ومواضيع القانون المدني مثل صحة (شرعية) العقود ومبادئ قانون الملكية وغيرها. في بعض الدول الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية وإيران فإن الشريعة تكون في الواقع الجزء الكلي من النظام القانوني للدولة.

(1) Jordan Media Group, Op. Cit., p.58.

(2) See Abdul Azeez M, Op. Cit., pp.3-4.

(3) See Mahfoodh A & Khatceb N, Op. Cit., pp.61-61.

(4) Anderson J.N, 'Modern Trends in Islam: Legal Reform and Modernisation in the Middle East', International and Comparative Law Quarterly, January, Vol.20, 1971, p.15; Ayubi N.N, Op. Cit., p.99; Amin S.H, Op. Cit., p.93.



Derives : يستمد

Transmitted to : انتقل إلى

Narratives : روايات

Islamic law derives its principles from two major sources; namely: the Holy Quran (the word of Allah, which was transmitted to the blessed Prophet Muhammad (570-632 A.C) (prayer and peace be upon him) through the Angel Gubrai'l (peace be upon him) over a period of 23 years) and Sunna (the narratives and reports of the deeds, sayings, and approvals of the Prophet Muhammad (PPBUH)), which is its supplement (1) .

القانون الإسلامي يستمد مبادئه من مصدرين رئيسيين هما القرآن الكريم (كلام الله تعالى الذي أوحى به إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم (٥٧٠م - ٦٣٢م) عن طريق الوحي جبريل (عليه السلام) خلال مدة ثلاثة وعشرين عاماً) والسنة النبوية الشريفة (التي هي كل ما ورد عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) من فعل أو قول أو تقرير) والتي هي المكمل والمفسر للقرآن الكريم.

Unquestionably : بدون شك/ بدون جدال

Mankind : الجنس البشري

Interpretation by analogy : التفسير عن طريق القياس

Consensus : الإجماع

Judicial opinion : الرأي الفقهي (الاجتهاد)

Strictly speaking : بالتحديد

Intangible : غير ملموس/ غير حسي

The Holy Quarn and Sunna are unquestionably the code of law that governed Islamic State fourteen centuries ago. The first words Messenger Muhammad (PPBUH) has learned were: "Read: in the name of thy Lord who created, created mankind from a blood-clot. Read: for the thy Lord most generous; He who has taught by the pen, taught a man what he knew not" (Holy Quran: 96:1-5). Interpretation by analogy, consensus of the nation and judicial opinion are, strictly speaking, the other intangible sources of Islamic law (2) .

(1) Muhammad Bin Saleh Al-Ethaimen, Op. Cit., pp.6-7; René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.457.

(2) Weiss B, 'Interpretation in Islamic Law: the Theory of Ijtihad', The American Journal of Comparative Law, Vol.26, 1978, pp.199-212; Ehrmann H.W, Comparative Legal Cultures, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, Inc, 1979, p.31.



القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما بدون شك النظام القانوني الذي حكم الدولة الإسلامية منذ أربعة عشر قرناً. الكلمات الأولى التي تعلمها سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) كانت: "اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم" (القرآن الكريم: سورة العلق، الآيات ١-٥). التفسير عن طريق القياس، إجماع الأمة والاجتهاد (الرأي الفقهي) هي بالتحديد المصادر الأخرى غير الحسنة للقانون الإسلامي.

Beliefs : معتقدات / اعتقادات

Practices : ممارسات

Territories: أراضٍ / أقاليم / مقاطعات

Valid : صالح / ساري المفعول

Universe : الكون

Utterly : تماماً / بكل معنى الكلمة

An Islamic legal system is not only a system of religious beliefs and practices, but also a system of law (1) . Even though it is only binding for Muslims to its full extent in the territories of Islamic states, it is valid to govern the whole universe (2) . In this concern, the Prince of Wales remarks: "If the ways of thought found in Islam and other religions can help us, then there are things for us to learn from this system... I am utterly convinced that the Islamic and the Western worlds have much to learn from each other. Just as the oil engineer in the Gulf may be European, so the heart transplant Surgeon in Britain May Be Egyptian .." (3).

النظام القانوني الإسلامي ليس فقط نظام للمعتقدات والممارسات الدينية بل هو نظام قانوني أيضاً. بالرغم من أنه ملزم للمسلمين فقط داخل أراضي الدول الإسلامية إلا أنه صالح لأن يحكم العالم بأكمله. في هذا الصدد، فإن أمير مقاطعة ويلز في بريطانيا يقول: "إذا كانت طرق التفكير الموجودة في الإسلام والديانات الأخرى يكن لها أن تساعدنا فإن ذلك يعني أن هناك عدة أمور يمكن أن نتعلمها من هذا النظام .. إنني مقتنع تماماً بأن العالمين الإسلامي والغربي لديهم الكثير من الأمور التي يمكن أن يتعلموها من بعضهم بعضاً. تماماً مثلما أن مهندس النفط في الخليج قد يكون أوروبياً فإن جراح زراعة القلب في بريطانيا قد يكون مصرياً".

(1) Starr J, Law as Metaphor: from Islamic Courts to the Palace of Justice. New York, State University of New York Press, 1992, p.90.

(2) Ministry of Islamic Awqaf, Affairs and Holy Places, Op. Cit., pp.1-2.

(3) The Prince of Wales, 'Islam and the West', Arab Law Quarterly, January-December, Vol.9, 1994, pp.141-142.



Diversity : تنوع / اختلاف
 Schools : مذاهب / مدارس فقهية
 Participated in : ساهم في
 Orthodoxy : فقه / رأي / معتقد

The diversity of local practices in the Muslim world, however, has given rise to various interpretations of Shari'a (1). Therefore, many Schools arose to provide clear interpretation of the rules of Shari'a. Of these Schools are the principal Sunni Schools, e.g. the Hanafi, the Maliki, the Shafi'i and the Hanbali (2). These Schools effectively participated in the development of the Islamic legal system and do not differ in fundamentals, but disagree about several points of detail, and mutually recognize each other's orthodoxy (3).

إنَّ اختلاف الممارسات المحلية في العالم الإسلامي، على أي حال، أدى إلى وجود تفسيرات مختلفة للشريعة. لذلك فقد ظهرت عدة مذاهب من أجل تقديم تفسير واضح لأحكام الشريعة. من هذه المذاهب، فإن المذاهب السنية الرئيسة هي المذهب الحنفي، المذهب المالكي، المذهب الشافعي والمذهب الحنبلي. هذه المذاهب ساهمت وبفعالية في تطوير النظام القانوني الإسلامي وهي لا تختلف عن بعضها البعض في الأساسيات لكنها لا تتفق مع بعضها البعض في عدة نقاط تفصيلية وهي وعلى نحو متبادل تعترف بآراء واجتهادات بعضها بعضاً.

Governed by : محكوم بـ
 Family matters : المسائل العائلية (الأحوال الشخصية)
 Statute law : القانون المكتوب
 Throughout : طوال / في كل مكان

(1) Saleh A, The Arab-Muslim City: Tradition, Continuity and Change in the Physical Environment, First Edition, Riyadh, Dar Al Sahan, 1996, p.4.

(2) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.185; Saleh A, Op. Cit., pp.4-5.

(3) Edge I, Op. Cit., p.34.



The vast majority of Muslims are still governed by Islamic law in family matters, e.g. marriage, divorce, inheritance, etc, but the Islamic law of property, for example, has been displaced by statute law and case-law based, for the most part, on either the civil law or common law systems throughout the vastly greater part of the Muslim world (1).

الغالبية العظمى من المسلمين مازالت تحتكم إلى الشريعة الإسلامية في مسائل الأحوال الشخصية مثل الزواج، الطلاق، الميراث... الخ. لكن قانون الملكية الإسلامي - على سبيل المثال - فقد تم استبداله بقانون مكتوب وبسوابق قضائية مبنية على الأغلب إما على النظام القانوني اللاتيني أو على النظام القانوني الأنجلوساكسوني في معظم أجزاء العالم الإسلامي.

Substantially : فعلياً / جوهرياً

No longer : لم يعد

Sections : أجزاء / مواد

During the last century, Shari'a has been substantially displaced, in most Arab and Islamic countries by codes of law largely of European origin. In many countries, such as Jordan, Egypt, and Syria, Shari'a is no longer the main source of law. The Jordanian Civil Code No.43 of 1976, the Egyptian Civil Code No.131 of 1948, and the Syrian Civil Code No.84 of 1949 include many sections derived from the civil or the common law system (2).

خلال القرن الماضي، فإن الشريعة الإسلامية قد تم استبدالها بشكل جوهري في معظم البلدان العربية والإسلامية بقوانين معظمها أوروبية الأصل. في معظم هذه البلدان مثل الأردن، مصر وسوريا فإن الشريعة الإسلامية لم تعد المصدر الرئيسي للقانون. القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦، القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨، والقانون المدني السوري رقم ٨٤ سنة ١٩٤٩ تتضمن جميعها عدة مواد مستمدة إما من النظام القانوني اللاتيني أو من النظام القانوني الأنجلوساكسوني.

(1) See London Central Mosque, Op. Cit., p.6; Al-Sanhuri A, Al-Wasseet in the Explanation of the Civil Law, Vol.8: A Property Right, Cairo, Dar Al-Nahdhah Al-Arabeyyah, 1967, pp.493-494.

(2) Jordan Media Group, Op. Cit., p.39.



Supreme : سام/ عال/ صاحب السيادة

Banner of islamization : راية الإسلام

Adoption : تبني

Stability : استقرار

This means that Islamic law (Shari'a) is no longer universally supreme throughout the Middle or the Far East Islamic countries. It is chiefly in Saudi Arabia, Sudan, and Iran that Islamic law still reigns supreme. These states, who hold the banner of islamization of all laws, invite to apply the rules of Shari'a to all matters of life in the belief that the adoption and application of pure Islamic principles will always keep them closer to God (Allah) and obtain happiness, peace, and stability in this life and after death (1).

هذا يعني أن القانون الإسلامي (الشريعة الإسلامية) لم تعد صاحبة السيادة في دول الشرق الأوسط والأقصى الإسلامية. لكن على الأغلب فإن الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، السودان وإيران ما تزال هي صاحبة السيادة. هذه الدول والتي ترفع راية أسلمة كل القوانين (جعلها إسلامية) تدعو إلى تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على جميع شؤون الحياة اعتقاداً بأن تبني وتطبيق قواعد إسلامية محضة (خالصة) سيقرب الناس من الله تعالى ويجلب السعادة، السلام والاستقرار في الحياة الدنيا وفي الحياة الآخرة.

Adherence: خضوع/ خنوع/ استسلام/ انقياد

Prestige: اعتبار/ مقام/ هيبة

Birthplace: مهد/ مكان ولادة

Sacred places: الأماكن المقدسة

In fact, Saudi Arabia is the home of Islam and the heart of the Islamic orthodoxy. Its strict adherence to Shari'a law and its pressure upon surrounding Islamic countries to maintain strict religious standards are made easier because of its prestige. This prestige is derived from its historical role as the birthplace of Islam, containing the most sacred places of the religion (Mecca and Madina) (2).

(1) Ayubi N.N, Op. Cit., p.99; Amin S.H, Op. Cit., p.93.

(2) See Amin S.H, Op. Cit., p.93.



في الواقع، فإن المملكة العربية السعودية هي مهد (منبت) الإسلام وقلب المعتقدات أو الفقه الإسلامي. فخضوعها المتشدد لأحكام الشريعة وضغوطها على الدول الإسلامية المحيطة من أجل صون الضوابط والقواعد الإسلامية كان مستجاباً له وذلك بسبب ما تتمتع به من مقام وهيبة. هذه الهيبة مستمدة من دورها التاريخي كمهد للإسلام ولإحتوائها على أهم الأماكن المقدسة في الدين الإسلامي (مكة المكرمة والمدينة المنورة).

Regulations : تعاليم / تعليمات

Constitution : دستور

Derived from : مشتق من

Provisions : نصوص

Jordan, as an Islamic country, adheres to the regulations of Islam, but not at the same level as that of Saudi Arabia (1). Its Constitution of 1952 declares that Islam is the religion of the state (2). Moreover, the majority of Jordan's laws are derived from the provisions of Islamic law, with an exception of those, which are derived from Western laws, i.e. French and English laws (3).

الأردن - كبلد إسلامي - تلتزم بتعليمات الدين الإسلامي لكن ليس في المستوى الذي تلتزم به المملكة العربية السعودية. دستورها الصادر عام ١٩٥٢م ينص على أن الإسلام دين الدولة (المادة ٢). علاوة على ذلك، فإن معظم القوانين الأردنية مستمدة من نصوص القانون الإسلامي باستثناء بعضها المستمد من القوانين الأوروبية؛ أي القانون الفرنسي والقانون الإنجليزي.

Differences from other Legal Systems:

الإختلافات عن الأنظمة القانونية الأخرى

Secular : علماني

Authority : سلطة

Unchangeable : غير قابل للتغيير

Rigid : جامد / صلب

Flexible : مرن

(1) Jordan Media Group, Op. Cit., p.39.

(2) Section 2 of the Jordanian Constitution of 1952.

(3) Jordan Media Group, Op. Cit., p.39.



Islamic legal system is different from other legal systems prevailing in the world of today in many aspects:

النظام القانوني الإسلامي يختلف عن الأنظمة القانونية الأخرى السائدة في العالم الآن من عدة جوانب:

(a) - Islamic law is essentially religious, whereas other legal systems are essentially secular. This means that the law in the countries of the legal systems other than the Islamic legal system can easily be changed by the same authority that enacted it, but Islamic law is essentially different in that it is regarded as the law of Allah and so unchangeable (1).

(أ) - القانون الإسلامي هو ديني بالأساس بينما الأنظمة القانونية الأخرى فهي علمانية بالأساس. هذا يعني أن القانون في الدول التي تطبق الأنظمة القانونية الأخرى (عدا عن النظام القانون الإسلامي) يمكن له أن يتغير من قبل نفس السلطة التي أصدرته لكن القانون الإسلامي يختلف جوهرياً حيث أنه يعتبر قانون الله تعالى وعليه فهو غير قابل للتغيير.

Nevertheless, Islamic law is not rigid, but rather a flexible law and able to adapt with the various circumstances of the society and its different needs. This idea is expressed by the famous Islamic jurist, Professor Yousif Ali, as follows: "In its best days, Muslim law was the most flexible legal system in the world and adapted itself to growing and changing needs in a spirit of conservative commonsense. Its acceptance of the substratum of religion and ethics saved it from the legal rigidity and the unreasonableness, which marred certain stages of Roman law and certain stages of pre-Benthamite English law" (2).

وبالرغم من ذلك، فإن القانون الإسلامي ليس جامداً بل هو قانون مرن وقابل للتكيف مع الظروف المتغيرة والحاجات المختلفة للمجتمع. هذه الفكرة تم التعبير عنها من قبل العالم الإسلامي المشهور البروفيسور يوسف علي كما يلي: "في أيام ازدهاره كان القانون الإسلامي أكثر قانون مرن في العالم حيث كيّف نفسه لمواجهة كل الحاجات المتنامية والمتغيرة وبروح معتدلة وحسن تدبير. إن قبوله أن يبنى على أساس الدين والأخلاق أنقذه من الجمود القانوني وعدم المعقولية التي شوهت مراحل كثيرة من القانون الروماني ومراحل أخرى من القانون الإنجليزي قبل الفقيه بنتهام".

(1) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.14; Amin S.H, Op. Cit., p.93.

(2) Yousif A, 'The Religious Policy of Islam', Progressive Islam Pamphlet, London, 1933, p.8.



(b)- Islamic law is much wider in its scope than the other laws, and it takes the whole of the human conduct in its field, such as prayer, fasting, almsgiving, pilgrimage, marriage, divorce, succession, contracts, property, civil wrongs, crimes, rules of peace and war, private and public matters, and national and international matters, which may not be regarded as laws in the other legal systems (1).

ب)- القانون الإسلامي هو أكثر سعةً وشموليةً في نطاقه من القوانين الأخرى فهو يأخذ في مجاله كافة التصرفات أو السلوكيات الإنسانية مثل الصلاة، الصوم، الزكاة، الحج، الزواج، الطلاق، الميراث، العقود، الملكية، الأضرار المدنية (المسؤولية التقصيرية)، الجرائم، الإجراءات في السلم والحرب، الأمور الخاصة والعامة والأمور الوطنية (الداخلية) والدولية (الخارجية) والتي ربما لا تعتبر قوانين في الأنظمة القانونية الأخرى.

Perpetual duty : واجب دائم / واجب ثابت

Vital role : دور محوري

Rules of morals : قواعد الأخلاق

Contravention : مخالفة / انتهاك



مركزية كميّة علوم إسلامية

(c)- In Islamic law, it is not the society that influences the law, but it is the law that the society is under a perpetual duty to conform to, whilst in the laws of other legal systems, the society has a vital role of influence on their laws (2).

ت)- في القانون الإسلامي، فإن المجتمع ليس هو الذي يؤثر على القانون بل إن المجتمع هو الذي يكون ملزماً دائماً بأن يتكيف مع القانون بينما في الأنظمة القانونية الأخرى فإن المجتمع له دور حيوي في التأثير على القوانين.

(1) Starr J, Op. Cit., p.90.

(2) Al-Sabouni M.A, Interpretation of Some Quranic Verses, Second Volume, Damascus, A-Manahel Ltd, 1981, p.6 & p.53.



(d)- In Islamic legal system, the only source of law is the Quran, of which Sunna is the supplement, whilst in the laws of other legal systems there are, of course, more than one source, such as man-made statutes, customs, judicial precedents, legal opinions, etc (1).

(ث)- في النظام القانوني الإسلامي، فإن المصدر الوحيد للقانون هو القرآن الكريم والذي تعتبر السنة النبوية الشريفة مكملة له في حين أنه في قوانين الأنظمة القانونية الأخرى فإنه يوجد بالطبع أكثر من مصدر واحد مثل القوانين المكتوبة (القوانين الوضعية)، الأعراف، السوابق القضائية، الفقه القانوني (الاجتهادات الفقهية القانونية)، الخ..

(e)- Unlike other laws, Islamic law puts much weight on rules of morals and other religious principles. Accordingly, any contravention to the rules of morals is regarded as a contravention to the rules of law (2).

Types of Islamic Legal Systems:

أنواع (أصناف) الأنظمة القانونية الإسلامية



مركز بحوث الأنظمة القانونية الإسلامية

Nature : طبيعة	البرامج العلمانية : Secularization programmes
Content : محتوى / مضمون	نظام حكم بهلوي في إيران : Pahlavi regime
Commitment to : التزام بـ	حركة الصحوة الإسلامية : Islamic revival movement
Adopted : تم تبنيّه	رفض / عدم قبول : Rejection
Close connection : اتصال وثيق	عداء / عدوانية : Hostility

According to their source, nature and content, legal systems in the Islamic countries can be divided into six different types:

وفقاً لمصدرها، طبيعتها ومضمونها فإن الأنظمة القانونية في الدول الإسلامية يمكن أن تقسم إلى ستة أنواع مختلفة:

(1) Amin S.H. Islamic Law, Glasgow, Royston Ltd, 1984, p.75.

(2) See Al-Far A, Op. Cit., p.28.



(a)- Islamic legal systems: الأنظمة القانونية الإسلامية

The first group of the Islamic countries has adopted purely Islamic legal systems. This group consists of those Muslim-nation states, which have no close connection with the non-Islamic legal systems prevailing in the other parts of the world, such as Romanic, Germanic, Anglo-American, or Socialist legal systems. Instead, they formally adhere to the Shari'a as the source of their legal systems. These countries include Iran, Sudan, Saudi Arabia and Mauritania (1).

المجموعة الأولى من الدول الإسلامية قامت بتبني أنظمة قانونية إسلامية محضة (خالصة). هذه المجموعة تتألف من دول العالم الإسلامي التي لم يكن لها اتصال وثيق مع الأنظمة القانونية غير الإسلامية المنتشرة في أجزاء أخرى من العالم مثل النظام القانوني الروماني، النظام القانوني الجرمانى، النظام القانوني الأنجلوأمريكي أو النظام القانوني الاشتراكي. وبدلاً من ذلك، فإن هذه الدول تلتزم بتعاليم الشريعة الإسلامية كمصدر لقوانينها. هذه الدول تشمل إيران، السودان، المملكة العربية السعودية وموريتانيا.

Iran is unique in its total commitment to Islam as the prevailing supreme source of the country's legal system. The Iranian Islamic revolution of 1979 was an event of historical significance to the entire Muslim world. The Iranian cultural environment, for the majority of the population, was still basically Islamic in spite of the one half-century old secularization programmes of Pahlavi regime (2).

تعتبر إيران فريدة من نوعها في مدى التزامها الكامل بأحكام الإسلام كمصدر الرئيسي للنظام القانوني في الدولة. فالثورة الإسلامية الإيرانية التي اندلعت عام ١٩٧٩م كانت حدثاً تاريخياً مهماً بالنسبة للعالم الإسلامي بأكمله. لذلك، فالبيئة الثقافية الإيرانية بالنسبة للأغلبية العظمى من السكان مازالت إسلامية في الأساس بالرغم من مرور نصف قرن على البرامج العلمانية إبان حكم بهلوي.

(1) Amin S.H, 1987, Op. Cit., p.93; Ayubi N.N. Op. Cit., p.99; Anderson J.N, Op. Cit., p.15.

(2) Horowitz L.D, 'The Quran and the Common Law: Islamic Law Reform and the Theory of Legal Change', The American Journal of Comparative Law, Vol.42, 1994, p.562; Zagday M.I, Op. Cit., p.209.



The Islamic revival movement sprang in different parts of the Muslim world in different names and under different banners. The Senussi order in Libya, the Mehdi uprising in Sudan and the Maal-Aynaym in Mauritania all campaigned for an Islamic order and rejection of the Western values (1).

انطلقت حركة الصحوة الإسلامية في أجزاء مختلفة من العالم الإسلامي تحت مسميات مختلفة ورايات مختلفة، فنظام الحركة السنوسية في ليبيا والثورة المهدية في السودان وحركة يوم النشور في موريتانيا جميعها تهدف إلى إيجاد نظام إسلامي ورفض القيم الغربية.

The popular aspiration for a return to Islam has increasingly gathered support in many Muslim-populated countries in recent years. This is basically because the secular governments in the Muslim World following various nationalist, socialist or reformist doctrines have failed to improve the quality of life for the majority of their population. Thus, to the Muslim masses a return to their original Islamic patterns of political, legal and social structure seems the only available solution to their problems (2).

حصل الطموح المنشود للعودة إلى الإسلام على تأييد متزايد في معظم الدول الإسلامية في السنوات الأخيرة. هذا بشكل أساسي يعود إلى أن الحكومات العلمانية في العالم الإسلامي والتي تتبع مذاهب وطنية، اشتراكية أو إصلاحية قد فشلت في تحسين طبيعة الحياة لأغلبية سكانها. لذلك، فإنه وحسب ما ترى الجماعات الإسلامية، فإن العودة إلى أنماط الإسلام الأصلية، السياسية والقانونية والاجتماعية يبدو أنه هو الحل الوحيد للمشاكل المعاصرة.

Islamisation of law is state-sponsored in Pakistan and Saudi Arabia. This Islamic emergence is mislabelled variously in the West in increasing degrees of hostility, as Islamic fundamentalism, Islamic fanaticism, Islamic barbarism, Islamic terrorism or Islamic militancy (3).

(1) Ayubi N.N, 1994, Op. Cit., p.1; Ayubi N, 'The Political Revival of Islam: the Case of Egypt', International Journal of the Middle East Studies, December, 12(4), 1980, p.487.

(2) Ayubi N.N, 1994, Op. Cit., p.1; Ayubi N, 1980, Op. Cit., p.487.

(3) Zayed International Centre for Coordination and Follow-up, Terrorism and Reason, Abu Dhabi, 2003, pp.132-132; Kepel G, Muslim Extremism in Egypt, London, Al-Saqi Books, 1985, p.191; Wilkinson P, Terrorism and the Liberal State, Second Edition, London, Macmillan, 1986, p.53.



جعل القوانين إسلامية هو معمول من قبل الدولة في باكستان و المملكة العربية السعودية . هذا الإنشقاق (البزوغ) الإسلامي اتخذ مسميات مخطوطة ومختلفة في الغرب - وبخاصة بازدياد درجات العدائية - كالإسلام الأصولي (الأصولية الإسلامية)، التعصب الإسلامي، الهمجية (البربرية) الإسلامية، الإرهاب الإسلامي أو النزعة الحربية الإسلامية.

Confined to : مقتصر على :

Sole source : المصدر الوحيد

Abandoning : هَجَرَ / ابتعاد عن :

Hotchpotch : خليط / مسبحة دراويش :

Evident : واضح / جلي :

(b)- Civil-law systems: (اللاتينية) المدنية الأنظمة القانونية

The second category includes those Muslim countries whose legal system is patterned on the continental Europe legal systems; namely: Romanic (French) legal systems and the Germanic (German and Swiss) legal systems (1).

الفئة الثانية تشمل تلك الدول الإسلامية الذي صُمم نظامها القانوني على غرار الأنظمة القانونية الأوروبية وعلى وجه التحديد النظام القانوني الروماني (الفرنسي) والنظام القانوني الجرمانى (الألماني والسويسري).

The laws based on the Shari'a in these countries are confined to the field of family and personal status. Therefore, these countries have taken the middle path between retaining Islamic law as the sole source of legislation in its entirety and abandoning it completely. Hence, law in these countries is, as described by Professor Anderson, "hotchpotch, part Islamic and indigenous and part secular and Western" (2).

(1) Zagday M.I, Op. Cit.,p.1,Jordan Media Group, Op. Cit., p.39.

(2) Anderson J.N, Islamic Law in the Modern World, Westport, Greenwood Press, 1975, p.18.



القوانين الإسلامية المبنية على الشريعة في هذه الدول هي مقتصرة على مجال الأحوال الشخصية والعائلية. لذلك، فإن هذه الدول قد اتخذت مساراً وسطاً ما بين الإحتفاظ بالقانون الإسلامي كالمصدر الوحيد للتشريع بشكل كلي وما بين هجره تماماً. من هنا، فإن القانون في هذه الدول هو - كما تم وصفه من قبل البروفيسور أندرسون - " خليط، جزء إسلامي وبلدي، وجزء علماني وغربي".

There are many countries, which fall in this category. Jordan, Syria, Egypt, Iraq, Tunisia, and Morocco are the most evident examples therein (1).

هناك عدة دول تقع ضمن هذه المجموعة، الأردن، سوريا، مصر، العراق، تونس والمغرب هي من الأمثلة الواضحة في هذا المقام.

بُني على / ارتكز على : Based on
الأحوال الشخصية : Personal status

(c)- Common-law systems: الأنظمة القانونية الأنجلوساكسونية

The third category includes those Muslim countries whose legal system is basically based on the English Common Law. The influence of Shari'a based laws is confined to areas of personal status, family and inheritance of the Muslims. These countries are Malaysia and Bangladesh . (2)

الفئة الثالثة تشمل الدول الإسلامية التي بُني نظامها القانوني على أساس النظام القانوني الأنجلوساكسوني. تأثير (نفوذ) القوانين المبنية على الشريعة الإسلامية محصور فقط في مسائل الأحوال الشخصية والعائلية والميراث للمسلمين. هذه الدول هي ماليزيا وبنغلادش.

وصية : Legacy
حضانة : Incubation
نفقة : Maintenance

(1) Jordan Media Group, Op. Cit., p.39; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.96 & p.182; Khateeb N, Op. Cit., p.2.

(2) Horowitz L.D, Op. Cit., p.562.



(d)- Mixed legal systems: الأنظمة القانونية المختلطة

The fourth group includes those Muslim countries, which have 'a mixed legal system'. This includes Somalia, Bahrain and Cameroon whose majority of laws are based on both the civil law and the common law systems. The laws of Somalia are based on English Common Law and the legal codes of Italy. Similarly, the laws of the Kingdom of Bahrain are partly based on British-Indian legislation and partly on European style codes. Likewise, the law of Cameroon is a mixture of English Common Law and the codified laws of France (1) .

المجموعة الرابعة تشمل تلك الدول الإسلامية التي لها أنظمة قانونية مختلطة. هذه المجموعة تشمل الصومال، البحرين والكاميرون والتي أغلبية قوانينها مبنية على النظام القانوني اللاتيني والنظام القانوني الأنجلوساكسوني. فقوانين الصومال مبنية على القانون الإنجليزي الأنجلوساكسوني والقوانين الإيطالية. وعلى نحو مشابه، فإن قوانين مملكة البحرين مبنية جزئياً على التشريع الهندي البريطاني وجزئياً على قوانين أوروبية النوع. كذلك، فإن قانون الكاميرون خليط من القانون الإنجليزي الأنجلوساكسوني والقوانين المدونة الفرنسية.

In these countries, the Shari'a is resorted to while deciding questions of the personal status of the Muslims, e.g. marriage, divorce, legacy, incubation, maintenance or inheritance (2) .

في هذه الدول، فإن الشريعة الإسلامية يتم اللجوء إليها عندما يتم الفصل في مسائل تتعلق بالأحوال الشخصية للمسلمين مثل الزواج، الطلاق، الوصية، الحضانة، النفقة أو الميراث.

Unification : توحيد

Tribal traditions : التقاليد القبلية (العشائرية)

In favor of : لمصلحة / لمنفعة

Sovietise : يجعله سوفيتي

Imposition : فرض / إملاء / استغلال

Attempts : محاولات / يحاول

Green Book : الكتاب الأخضر

Maintains : يدعي / يحافظ / يصون

Member: عضو

(1) Al-Baharna H.M, 'Bahrain', International Encyclopedia of Comparative Law, Vol.1: National Reports, 1972, p.3.

(2) Dwyer D, 'Law and Islam in the Middle East: An Introduction', in Dwyer D (ed.), Law and Islam in the Middle East, New York, Bergin & Garvey, 1990, p.5.



(e)- Socialist legal systems: الأنظمة القانونية الاشتراكية

The fifth group includes those Muslim countries, which are directly influenced by the Marxist-Leninist view of law, but particularly the Soviet legal system. These are South Yemen (before unification) and Afghanistan (1). Islamic law and tribal traditions in these countries are systematically pushed aside in favour of socialist measures.

المجموعة الخامسة تشمل تلك الدول الإسلامية التي تأثرت بشكل مباشر بوجهة النظر القانونية لماركس ولينين وعلى وجه التحديد بالنظام القانوني السوفيتي. هذه الدول هي اليمن الجنوبي (قبل الوحدة) وأفغانستان. فالقانون الإسلامي والتقاليد العشائرية في هذه الدول تُتَحَّى جانباً وبشكل منظم لمصلحة المعايير الاشتراكية.

The governments in both Afghanistan and South Yemen (before unification) were committed to sovietise their respective legal systems, although the Muslim population in Afghanistan (but not in the South Yemen) were strongly resisting this imposition.

كانت الحكومات في كل من أفغانستان واليمن الجنوبي (قبل الوحدة) ملتزمة بجعل كل قوانينها سوفيتية. هذا بالرغم من أن السكان المسلمين في أفغانستان - ولكن ليس في اليمن الجنوبي - كانوا يعارضون ذلك الإملاء (الفرض).

Libya attempts to build its own 'Islamic scientific socialism'. President Mu'ammr Al-Qadhfi of Libya brands his 'socialism' as Islamic. In his Green Book, he maintains that political democracy and social and economic justice lie in the true teachings of Islam. As such, Libya can be taken as being a member of the socialist legal system, albeit with an Islamic flavour (2).

ليبيا تحاول تبني اشتراكية علمية إسلامية خاصة بها. فالرئيس الليبي معمر القذافي يسم (يطلق على) حركته الاشتراكية بالإسلامية. في كتابه الأخضر يؤكد بإيراد الدليل على أن الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تقع ضمن التعاليم الصحيحة للإسلام. وبناءً عليه، فإن ليبيا يمكن اعتبارها عضواً في النظام القانوني الاشتراكي وإن كان ذلك بطعم أو بنكهة إسلامية.

(1) Siwar M, Op. Cit., p.7.

(2) Amin S.H, 1987, Op. Cit., p.95.



Civilian systems : الأنظمة اللاتينية :

Colonialism : نزعة استعمارية / استعماري / استعمار :

Napoleonic Codes : القوانين النابليونية / تقنيات نابليون :

(f)- Roman - Dutch / Portuguese legal systems:

الأنظمة القانونية الرومانية - الهولندية والبرتغالية

The last category includes those Muslim countries, which do not fall into any of the previous mentioned classes. These are two countries whose legal codes, while being based on the civilian systems, are not directly historically connected with the colonialism of France.

المجموعة الأخيرة تشمل تلك الدول الإسلامية التي لا تقع ضمن أي من الفئات المذكورة آنفاً. هذه الدول هي دولتان واللتان وبالرغم من أن قوانينهما مبنية على الأنظمة اللاتينية إلا أنهما تاريخياً غير مرتبطتين بالإستعمار الفرنسي بشكل مباشر.

These two countries are Indonesia and Guinea-Bissau. The legal system of Indonesia is based on Roman-Dutch legislation, while in Guinea-Bissau many laws were imported from Portugal. Both of these countries, however, have been influenced by the Napoleonic Codes (1).

هاتان الدولتان الإثنتان هما اندونيسيا وبيساو. فالنظام القانوني لاندونيسيا مبني على التشريع الروماني - الهولندي بينما في جمهورية بيساو فإن العديد من القوانين مستوردة من البرتغال. كلا الدولتين، على أي حال، قد تأثرت بالقوانين النابليونية.

(1) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.79.



Human Rights in Islamic Law:

حقوق الإنسان في القانون الإسلامي

Granted by : منحت من قبل

Islamic faith : العقيدة الإسلامية

Legislative authority : السلطة التشريعية

Violates : ينتهك / يعتدي / يدنس

Human rights in Islamic law have been granted by the Almighty Allah and not by any person, or by any legislative authority. Therefore, these rights cannot be changed, or amended, by any person, or government. They are a part of the Islamic faith (1). Every Muslim will have to accept, recognize and enforce them. If he fails to enforce them, or denies them, or practically violates them, the verdict of the Holy Quran for such a Muslim is clear and unequivocal: "Those who do not judge by what Allah has sent down are the disbelievers" (Holy Quran: 5:44).

حقوق الإنسان في القانون الإسلامي منحت من قبل الله سبحانه وتعالى وليس من قبل أي شخص، أو أية سلطة تشريعية. لذلك، فإن هذه الحقوق لا يمكن تغييرها أو تعديلها من قبل أي شخص أو أية حكومة. إنها جزء من العقيدة الإسلامية. وكل مسلم عليه أن يقبل وأن يعترف وأن ينفذ هذه الحقوق. فإذا فشل في تنفيذها (تطبيقها) أو أنكرها أو انتهكها ولو بشكل جزئي فإن حكم القرآن الكريم بخصوص هذا المسلم هو واضح وليس فيه أي غموض: "وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ" (سورة المائدة، آية ٤٤)

Exploitation : استغلال

Oppression : اضطهاد

Divine origin : أصل سماوي

Surrendered : تنازل عن / استسلم

(1) London Central Mosque, Human Rights in Islam, London, London Central Mosque, 2001, p.2.



Islam gave humankind an ideal code of human rights fourteen centuries ago. These rights aim at conferring honour and dignity on humankind and eliminating exploitation, oppression and injustice. Human rights in Islam are firmly rooted in the belief that God, and God alone, is the Law Giver and the Source of all human rights. Due to their Divine origin, no ruler, government, assembly, or authority, can curtail, or violate, in any way, the human rights conferred by God, nor can they be surrendered (1).

قدّم الإسلام للناس قانوناً مثالياً لحقوق الإنسان قبل أربعة عشر قرناً. هذه الحقوق تهدف إلى منح الناس الشرف والكرامة وإلى التخلص من الاستغلال والاضطهاد والظلم. وحقوق الإنسان في الإسلام راسخة الجذور انطلاقاً من الإيمان بأن الله تعالى، والله تعالى فقط، هو المشرع والمصدر لكل حقوق الإنسان. وبسبب الطبيعة الإلهية (السمائية) لهذه الحقوق، فإنه ليس لأي حاكم أو حكومة أو مجلس تشريعي أو سلطة أن تنقص أو تنتهك بأي طريقة من الطرق من هذه الحقوق الإنسانية الممنوحة من قبل الله تعالى، كما أنه لا يمكن التنازل عنها.



The Sole master : السيد الوحيد / الواحد الأحد

Dignity: كرامة

The Sustainer : الباقي

Spirit: روح

The Nourisher : المقيت

Nationality: جنسية

The Merciful : الرحيم

Race: عرق / جنس

Since God is the absolute and the sole master of men and the universe, He is the sovereign Lord, the Sustainer, the Nourisher, and the Merciful, whose mercy enriches all beings; and since He has given each man human dignity and honour, and breathed into him of His own spirit, it follows that, men are substantially the same and no tangible and actual distinction can be made among them, on account of their accidental differences, such as nationality, colour, or race (2).

بما أن الله تعالى هو السيد المطلق والوحيد للبشر والكون، فإنه هو الملك المهيمن، الباقي، المقيت، والرحيم الذي وسعت رحمته كل شيء. وبما أنه تعالى أعطى كل إنسان كرامة وشرفاً إنسانياً ونفخ فيه من روحه فإن أولئك البشر متساوون فعلياً ولا يمكن عمل أي تفرقة مادية وحقيقية بينهم بناءً على الاختلافات العرضية (غير الجوهرية) مثل الجنسية، اللون أو العرق.

(1) Abdur-Ruhman I, Shari'a: the Islamic Law, London: Ta Ha Publishers Ltd, 1997, pp.5-6; London Central Mosque, Op. Cit., p.1.

(2) The Islamic Cultural Centre, What They Say about Islam, London, The Islamic Cultural Centre, 2002, p.3.



Justification : تبرير / مبرر

Soul : النفس / الروح

As if : كما لو

Farewell Hajj: حجة الوداع

Day of Resurrection : يوم الحساب / يوم البعث / يوم النشور / يوم القيامة

(a)- The security of life and property: ضمان أو حماية الحياة والممتلكات

Human blood is sacred and it cannot be spilled without justification. Thus, if any one violates the sanctity of human blood by killing a soul without justification, the Quran equates it to the killing of entire humankind: "...whose slew a soul not to retaliate for a soul, nor for corruption done in the land, should be as if he had slain the whole people..." (Holy Quran: 5:32).

دم الإنسان مقدس ولا يجوز إراقته بدون مبرر. كذلك، فإذا انتهك أي شخص قداسة الدم الإنساني بقتل روح إنسان بدون مبرر فإن القرآن الكريم يساوي ذلك بقتل الناس جميعاً: "مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا" (سورة المائدة، آية ٣٢).

In the address, which the Prophet (PBUH) delivered on the occasion of the Farewell Hajj, he said: "your lives and properties are forbidden to one another till you meet your Lord on the Day of Resurrection" (1).

في الخطبة التي ألقاها الرسول (صلى الله عليه وسلم) في حجة الوداع قال: "أرواحكم وأموالكم حرام على بعضكم بعضاً حتى تلاقوا الله تعالى يوم القيامة".

Make fun : يستهزئ / يسخر

Defame : يفتري على / يقذف

Insult : يهين / يحقر

Nicknames : ألقاب

(1) London Central Mosque, Op. Cit, p.2.



(b)- Protection of honuor: حماية الشرف

The Quran lays down: "O you who believe! Let not one (set of) people make fun of another set: it may be that the latter are better than the former: nor let some women make fun of others: it may be that the latter are better than the former: nor defame nor be sarcastic to each other; nor insult by using nicknames: ill-seeming is a name connoting wickedness, (to be used of one) after he has believed: and those who do nor desist are (indeed) doing wrong" (Holy Quran: 49:11).

نص القرآن الكريم على ما يلي: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (سورة الحجرات، آية ١١).

Injunction : تدبير احترازي/ نصيحة/ تحذير/ أمر

Spy : يتجسس/ جاسوس

Suspicion : شك/ ريبة

Sin : إثم/ خطيئة

Backbite : يفتاب



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

(c)- Sanctity and security of private life: قداسة وضمان الحياة الشخصية

The Quran has laid down the injunction "O you who believe! Avoid suspicion as much (as possible): for suspicion in some cases is a sin: and do not spy on one another behind their backs: and do not backbite or speak ill of one another. Would any of you like to eat the flesh of his dead brother? Nay, ye would abhor it ... but fear Allah: for Allah is Oft-Returning, Most Merciful" (Holy Quran: 49:12).

وضع القرآن الكريم الأمر أو التحذير الذي مفاده: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ (سورة الحجرات، آية ١٢).



Guilt : ذنب

Arrest : يقبض على / يعتقل

Prison : سجن

Court proceedings : إجراءات المحاكمة

Defense : دفاع

(d)- Security of personal freedom: ضمان (حماية) الحرية الشخصية

Islam has laid down the principle that no citizen can be imprisoned, unless his guilt has been proved in an open court. To arrest a man only on the basis of suspicion and to throw him into a prison without proper court proceedings and without providing him with a reasonable opportunity to produce his defense is not permissible in Islam (1).

وضع الإسلام المبدأ الذي ينص على أنه لا يجوز لأي إنسان أن يُسجن إلا إذا كان ذنبه قد أثبت في محكمة مفتوحة (أي علنية). وذلك لأن القبض على شخص لمجرد الشبهة فقط ورميه في غياهب السجن بدون إجراءات محاكمة مناسبة وبدون تزويده بفرصة معقولة للدفاع عن نفسه أمر غير مسموح به في الإسلام.

مركز تحقيقات كميونير علوم إسلامي

Protest : يعترض / يحتج / يعارض

Commandments : أوامر

Deviate : ينحرف / يزوغ عن

The Supreme : العلي / العظيم

(e)- The right to protest against tyranny: الحق في الاحتجاج على الاستبداد أو الحكم الاستبدادي

This was acknowledged by the Caliph Abu Baker (may Allah be pleased with him), who said in his very first address: "cooperate with me when I am right, but correct me when I commit an error; obey me so long as I follow the commandments of the Almighty Allah and His Prophet, but turn away from me when I deviate"(2). Again, this was recognized by the Caliph Omer Ibn Abdul-Aziz, who said: "obey me so long as I follow the commandments of Allah, but turn away from me when I deviate. I said this and ask Allah [The Supreme] to forgive me and you" (3).

(1) Ibid, p.3.

(2) London Central Mosque, Op. Cit., p.3.

(3) The Institution of the Jordanian Academy of Arabic Language, Arabic Language for the Ninth Class, First Edition, Amman, Ministry of Education, 1991, pp.61-61.



تم التعبير عن هذا عن ذلك من قبل الخليفة الراشدي أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) والذي قال في أول خطبة له "أعينوني إذا أصبت وقوموني إذا أخطأت، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم". هذا أيضاً أقره الخليفة عمر بن عبدالعزيز الذي قال: "أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم. أقول قولي هذا وأستغفر الله العظيم لي ولكم".

Expression : تعبير

Propagation : نشر / مد

Virtue : فضيلة

Evil : رذيلة / إثم / سوء

Wickedness : أذى / منكر

(f)- Freedom of expression: الحرية في التعبير

Islamic law gives the right of freedom of thought and expression to all citizens on the condition that it should be used for the propagation of virtue and truth and not for spreading evil and wickedness (1).

يعطي القانون الإسلامي جميع الأفراد الحرية في التفكير وفي التعبير بشرط أن تستخدم هذه الحرية من أجل نشر الفضيلة والحقيقة وليس من أجل نشر الإثم والرذيلة (الأذى).

Association : اتحاد / شراكة / ترابط / جمعية / نقابة

Parties : أحزاب

Organizations : منظمات / تنظيمات

(g)- Freedom of Association: الحرية في الاتحاد أو الترابط

Islam has given people the right to freedom of association and formation of parties or organizations. This right is, also, subject to certain general rules (2).

أعطى الإسلام الناس الحق في حرية الاتحاد وتكوين الأحزاب والمنظمات. هذا الحق أيضاً يخضع لقواعد عامة محددة.

(1) Mahfoodh A & Khateeb N, Op. Cit., p.150.

(2) London Central Mosque, Op. Cit., p.4.



Sentiment : رأي / فكر

Respect : يحترم

Encroach upon : ينتهك / يتجاوز / يمس

(h)- Protection of religious sentiment: حماية الرأي أو الفكر الديني

Islam has given the right to the individual that his religious sentiments will be given due respect and nothing will be said, or done, which may encroach upon his right . (1)

أعطى الإسلام الفرد الحق الذي يتعلق باحترام أفكاره الدينية وأنه لا شيء يمكن أن يقال أو يُعمل به على نحو ينتهك أو يمس هذا الحق.

Needy : محتاج

Wealth : ثروة

Destitute : محروم / فقير جداً / معدم



(i)- The right to basic necessities of life: الحق في ضروريات الحياة

Islam has recognized the right of the needy people that help and assistance will be provided to them(2). The Almighty Allah has said "And in their wealth there is acknowledged right for the needy and the destitute" (Holy Quran: 51: 19); "And those in whose wealth is a recognized right for the needy who asks and him who is prevented [for some reason from asking]" (Holy Quran: 70: 24 & 25).

اعترف الإسلام بحق الناس المحتاجين في مد يد العون والمساعدة لهم. فقد قال الله تعالى "وفي أموالهم حق للسائل والمحروم" (سورة الذاريات، آية ١٩). كذلك، فقد قال الله تعالى "والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم" (سورة الماعز، آية ٢٤ & ٢٥).

(1) London Central Mosque, Op. Cit., p.4.

(2) See Mahfoodh A & Khateeb N, Op. Cit., pp.148-149.



Equality : مساواة

Absolute : مطلق

In the eyes of : في نظر / أمام

All-knowing : العليم

All-aware : الخبير

(j)- Equality before law : المساواة أمام القانون

Islam gives individuals the right to absolute and complete equality in the eyes of the law (1). The Quran lays down "O men! Behold, We have created you all out of a male and a female, and have made you into nations and tribes, so that you might come to know one another. Verily, the noblest of you in the sight of God is the one who is most deeply conscious of Him. Behold, God is all-knowing, all aware" (Holy Quran: 49:13).

يعطي الإسلام الأفراد الحق في المساواة المطلقة والكاملة أمام القانون. فقد وضع القرآن الكريم المبدأ "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليمٌ خبيرٌ" (سورة الحجرات، آية ١٣).

Affairs : شؤون / أمور / مصالح

Consultation : استشارة

Trust : يثق بـ / يتوكل على

(k)- The right to participate in the affairs of state: الحق في المشاركة في إدارة أمور الدولة

The Holy Quran lays down: "And their business is conducted through consultation among themselves" (Holy Quran: 42:38) & " .. and consult them in affairs (of moment). Then, when you have taken a decision, put your trust in Allah. For Allah loves those who put their trust (in Him)" (Holy Quran: 3:159)..

نص القرآن الكريم على ما يلي "وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ" (سورة الشورى، آية ٣٨). كما نص على ما يلي: "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ" (سورة آل عمران، آية ١٥٩).

(1) London Central Mosque, Op. Cit., p.5.



Protection from : الحماية من :

Arrested : اعتقل / قبض عليه :

Clearly : بوضوح / بصراحة :

(l)- Protection from arbitrary imprisonment : الحماية من الحبس التعسفي :

Islamic law recognizes the right of the individual that he will not be arrested or imprisoned for the offences of others. The Quran has laid down this principle clearly: " ...no bearer of burdens shall be made to bear the burden of another.." (Holy Quran: 17:15).

اعترف القانون الإسلامي بحق الفرد بعدم إلقاء القبض عليه أو حبسه بذنب الآخرين. فقد وضع القرآن الكريم بوضوح المبدأ: "وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى" (سورة الإسراء، آية ١٥).

Theft : سرقة :

Punishment : عقوبة :

Offences : جرائم / جنح :

Amputated : قطع / بتر :



مركز تحقيقات كميونير علوم إسلامي

(m)- Rulers are not above the law (supremacy of law): (سيادة القانون) :

A woman belonging to a high and noble family was arrested in connection with theft. The case was brought to the Prophet (PBUH), and she was recommended that she might be spared the punishment of theft. The Prophet (PBUH) did not accept the mediation made by Osamah Ibn Zaid and replied: "the nations that lived before you were destroyed by God because they punished the common-men for their offences and left their dignitaries go unpunished for their crimes. I swear by Him who holds my life in His hands that even if Fatima, the daughter of Muhammad, had committed this crime, I would have amputated her hand" (1).

إمرأة ذات حسب ونسب أُلقي القبض عليها بتهمة السرقة (المرأة المخزومية). أحضرت هذه القضية للنظر فيها من قبل المصطفى (عليه الصلاة والسلام) وقد أعطيت نصيحة بأنه يمكن لها أن تتجنب عقوبة السرقة. فرفض الرسول (صلى الله عليه وسلم) وساطة أسامة بن زيد قائلاً: "إنما أهلك الله ما كان قبلكم من الأمم. كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا الحد عليه. والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها".

(1) See Mahfoodh A & Khateeb N, Op. Cit., p.147; Muhammad Bin Saleh Al-Ethaimen, Rights Recognized by Shari'a, First Edition, Riyadh, Dar Al-Watan, 2000, p.12; London Central Mosque, Op. Cit., p.5.



Universal Islamic Declaration of Human Rights of 19 September, 1981:

الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩ أيلول عام ١٩٨١م

المركز الإسلامي / المجلس الثقافي الإسلامي : Islamic Council

مقدمة / فاتحة / تمهيد : Preamble

علماء : Muslim scholars

السرّاط المستقيم : Right path

On 19 September, 1981, the Islamic Council in Paris has announced the Universal Islamic Declaration of Human Rights. The preamble of this declaration reads: "the Universal Islamic Declaration of Human Rights is based on the Quran and the Sunna and has been compiled by eminent Muslim scholars, jurists and representatives of Islamic movements and thought. May God reward them all for their efforts, and guide us along the right path".

في ١٩ أيلول من عام ١٩٨١م أعلن المركز الإسلامي في باريس الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان. مقدمة هذا الإعلان جاء فيها: "أنّ الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان قد بُني على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وقد تم تجميعه أو صياغته من قبل علماء مسلمين بارزين وفقهاء وممثلين للحركات والفكر الإسلامي. جزاهم الله خيراً على جهودهم هذه وهدانا جميعاً السراط المستقيم".

يؤمن بـ : Believe in

إرادة الله / مشيئة الله : The will of God

تمييز : Discrimination

الحكام : Rulers

عباد الله / عبيد الله : Servants of Allah

الأخوة الإسلامية : Brotherhood of Islam

العصر الإسلامي / التقويم الإسلامي / التاريخ الإسلامي : Islamic era



The preamble further reads: "we, as Muslims, who believe (a) in God, the Beneficent and Merciful, the Creator, the Sustainer, the Sovereign, the sole guide of humankind and the source of all law (i.e. Islamic law); (b) in the Vicegerency of man who has been created to fulfill the will of God on earth; (c) wherein all human beings shall be equal and none shall enjoy a privilege or suffer a disadvantage or discrimination by reason of race, colour, sex, origin or language; (d) wherein the rulers and the ruled alike are subject to, and equal before, the law: Do hereby, as servants of Allah and as members of the Universal Brotherhood of Islam, at the beginning of the Fifteenth Century of the Islamic Era, affirm our commitment to uphold the following inviolable and inalienable human rights that we consider are enjoined by Islam:

مقدمه الإعلان جاء فيها أيضا "نحن كمسلمين ونؤمن: (أ) بالله، الرحمن، الرحيم، الخالق، الباقي، المهيمن والموجه الوحيد للبشر ومصدر كل القانون (الشريعة الإسلامية)؛ (ب) بخلافة الإنسان الذي خلق لكي يحقق إرادة الله في الأرض؛ (ت) وبأن كل الناس متساوون وأنه ليس لأي منهم أن يتمتع بأي امتياز أو أن يعاني من أي ضرر أو تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الأصل أو اللغة؛ (ث) وبأن الحكام وكذلك المحكومين خاضعين للقانون ومتساوون أمامه: نقر أدناه، كعباد الله تعالى وكأعضاء في رابطة الأخوة الإسلامية العالمية، في بداية القرن الخامس عشر من التقويم الإسلامي، ونؤكد التزامنا بتأييد حقوق الإنسان التالية غير القابلة للإنتهاك أو التنازل عنها والتي منحها الإسلام:

Inviolable : غير قابل للإنتهاك

Exposed to : يتعرض لـ

Free : حر / طليق

Inroads : انتهاكات / اعتداءات

Right to life: الحق في الحياة

Human life is sacred and inviolable and every effort shall be made to protect it. In particular, no one shall be exposed to injury or death, except under the authority of the law (i.e. Islamic law) (art.1).

حياة الإنسان مقدسة وغير قابلة للإنتهاك ويجب بذل كل الجهود لحمايتها، وبالتحديد، فإنه لا يجوز تعريض أي شخص للأذى أو الموت باستثناء ما يتم بموجب أحكام القانون (القانون الإسلامي) (المادة ١).



Right to freedom: الحق في الحرية

A man is born free. No inroads shall be made on his right to liberty except under the authority and in due process of the law (art.2).

وُلِدَ الإنسانُ حراً. فلا انتهاكات (اعتداءات) يمكن أن تمس حقه في الحرية باستثناء ما يتم بموجب أحكام القانون وحسب الإجراءات القانونية (المادة ٢).

Equal opportunities: (متساوية) فرص متكافئة

In accordance with: بناءً على / حسب

Right to equality and prohibition against impermissible discrimination:

الحق في المساواة وحظر التمييز غير الجائز

All persons are equal before the law and are entitled to equal opportunities and protection of the law (art.3).

كل الناس متساوون أمام القانون ولهم الحق في الحصول على الفرص المتساوية وحماية القانون (المادة ٣).

Right to justice: (العدالة) الحق في المدل

Every person has the right to be treated in accordance with the law, and only in accordance with the law (art.4).

لكل إنسان الحق في أن يعامل حسب أحكام القانون وفقط حسب أحكام القانون (المادة ٤).

Judicial tribunal: محكمة / مجلس قضائي

Torture: تعذيب

Right to fair trial: الحق في محاكمة عادلة

No person shall be adjudged guilty of an offence and made liable to punishment except after proof of his guilt before an independent judicial tribunal (art.5).

لا يجوز إدانة (محاكمة) أي شخص بجرم ما وانزال العقوبة به إلا بعد أن يتم إثبات ذنبه أمام محكمة قضائية مستقلة (المادة ٥).



الحق في الحماية من التعذيب: Right to protection against torture

No person shall be subjected to torture in mind or body, or degraded, or threatened with injury either to himself or to anyone related to or held dear by him, or forcibly made to confess to the commission of a crime, or forced to consent to an act which is injurious to his interests (art.7).

لا يجوز اخضاع أي شخص للتعذيب الفكري أو الجسدي أو تنزيل رتبته أو تهديده بالحاق الأذى به أو بأي شخص قريب له أو عزيز عليه أو إجباره على الإعترااف بارتكاب جريمة أو إجباره على الموافقة على التصرف أو القيام بعمل يلحق الضرر بمصالحه (المادة ٧) .

Defamation: طعن/ إهتراء/ قذف

Blackmail: إبتزاز

Compulsion: إكراه/ إجبار

الحق في حماية الشرف والسمعة: Right to protection of honour and reputation

Every person has the right to protect his honour and reputation against calumnies, groundless charges, or deliberate attempts at defamation and blackmail (art.8).

لكل إنسان الحق في المحافظة على شرفه وسمعته ضد أي تشويه أو اتهامات لا أساس لها (باطلة) أو أية محاولات متعمدة للإهتراء والإبتزاز (المادة ٨).

حق الأقليات (غير المسلمة): Rights of minorities

The Quranic principle "There is no compulsion in religion" (1) shall govern the religious rights of non-Muslim minorities (art.9).

المبدأ القرآني "لا إكراه في الدين" هو الذي يحكم الحقوق الدينية للأقليات غير المسلمة (المادة ٩).

Falsehood: كذب

Public decency: الآداب العامة/ الذوق العام

Right and obligation to participate in the conduct and management of public affairs:

الحق والواجب في المشاركة إدارة الشؤون العامة

Subject to the law, every individual in the community is entitled to assume public office (art.10).

مع مراعاة أحكام القانون، فإن كل فرد في المجتمع له الحق في تولي أي منصب عام (المادة ١٠).

(1) Holy Quran: 2:256.



الحق في حرية الإعتقاد والتفكير والكلام: Right to freedom of belief, thought and speech:

Every person has the right to express his thoughts and beliefs, so long as he remains within the limits prescribed by the law. No one, however, is entitled to disseminate falsehood, or to circulate reports, which may outrage public decency, or to indulge in slander, innuendo, or to cast defamatory aspersions on other persons (art.11).

لكل إنسان الحق في أن يعبر عن أفكاره ومعتقداته ما دام أن ذلك ضمن الحدود التي رسمها القانون. ولكن ليس لأحد أن ينشر الكذب أو يوزع تقارير يمكن لها أن تنتهك أو تمس الآداب العامة أو أن يطلق العنان للإفتراء (القذف) أو الغمز (اللمز) أو أن يشيع أو يطلق افتراءات مشوهة للسمعة على أناس آخرين (المادة ١١).

Religious beliefs : معتقدات دينية

Individually : بشكل فردي

Collectively : بشكل اجمالي



الحق في الحرية الدينية: Right to freedom of religion:

Every person has the right to freedom of conscience and worship in accordance with his religious beliefs (art.12).

لكل إنسان الحق في حرية الضمير (الوجدان) والعبادة حسب معتقداته الدينية (المادة ١٢).

الحق في تأسيس الإتحادات (النقابات) الحرة: Right to free association:

Every person is entitled to participate individually and collectively in the religious, social, cultural and political life of his community and to establish institutions and agencies meant to enjoin what is right and to prevent what is wrong (art.13).

كل إنسان مخول للمشاركة بشكل فردي أو جماعي في الحياة الدينية، الإجتماعية، الثقافية والسياسية للمجتمع الذي ينتمي إليه ولأن يؤسس مؤسسات أو هيئات تهدف إلى احقاق الحق ومنع الباطل (المادة ١٣).



The poor : الفقراء

The rich : الأغنياء

Monopoly : احتكار

Compensation : تعويض

The economic order and the rights evolving therefrom:

النظام الإقتصادي والحقوق المنبثقة عنه

The poor have the right to a prescribed share in the wealth of the rich, as fixed by Zakah, levied and collected in accordance with the law (1). Furthermore, and in order to promote the development of a balanced economy, and to protect society from exploitation, Islamic law forbids monopoly, unreasonable restrictive trade practices, usury, the use of coercion in the making of contracts and the publication of misleading advertisements (art.14).

الفقراء لهم الحق في نصيب محدد من ثروة الأغنياء، وكما هو محدد حسب أحكام الزكاة، والذي يجب أن يتم حجزه وجمعه حسب أحكام القانون. علاوة على ذلك، ومن أجل إدامة (تعزيز) التنمية المتوازنة للإقتصاد ومن أجل حماية المجتمع من الاستغلال، فقد منع القانون الإسلامي الاحتكار، الممارسات التجارية المقيدة وغير المنطقية، الربا، استعمال الإكراه من أجل إبرام العقود ونشر الإعلانات المظلمة (المادة ١٤).

Right to protection of property: الحق في حماية الممتلكات

No property may be expropriated except in the public interest and on payment of fair and adequate compensation (art.15).

لا يمكن انتزاع أي ملكية إلا للمنفعة العامة وفي مقابل دفع تعويض عادل وكافي (المادة ١٥).

Education: تعليم

Capabilities : قدرات / امكانيات

(1) See Muhammad Bin Saleh Al-Ethaimen, Op. Cit., p.4.



Right to social security: الحق في الأمن الاجتماعي

Every person has the right to food, shelter, clothing, education and medical care consistent with the resources of the community (art.17).

لكل إنسان الحق في الحصول على الطعام، المأوى، الملابس، التعليم والرعاية الصحية بما يتناسب مع موارد أو إمكانيات المجتمع (المادة ١٧).

Right to education: الحق في التعليم

Every person is entitled to receive education in accordance with his natural capabilities (art.20).

لكل إنسان الحق في تلقي التعليم حسب قدراته الطبيعية (المادة ٢٠).

Deported : نُفِي / أُبْعِد

Without recourse to : دون اللجوء إلى

Right of privacy : الحق في الخصوصية

Every person is entitled to the protection of his privacy (art.21).



لكل إنسان الحق في حماية خصوصيته (المادة ٢١).

Right to freedom of movement and residence : الحق في حرية الحركة والاقامة (السكن)

In view of the fact that the World of Islam is veritably one nation, every Muslim shall have the right to freely move in and out of any Muslim country. No one shall be forced to leave the country of his residence, or be arbitrarily deported therefrom, without recourse to due process of law (art.22).

أخذين بعين الاعتبار حقيقة أن العالم الإسلامي هو في الواقع أمة واحدة، فإن كل مسلم له الحق في الانتقال بحرية من وإلى أي بلد إسلامي. ولا يجوز إجبار أحد على مغادرة بلده أو مكان إقامته أو نفيه على نحو اعتباطي من بلده ودون اللجوء إلى الآلية المحددة بموجب أحكام القانون (المادة ٢٢).



Chapter Five: الفصل الخامس

Classification of Law

تقسيمات القانون

Introduction : مقدمة

Classification : تقسيم / تصنيف

Distinction : تمييز / تفريق

Forcefulness : القوة الإلزامية / الفاعلية

In terms of classification of law, there are two main types. The first is built on the distinction between public and private characters of the relations regulated by the law, and the second is built on the binding power (forcefulness) of the rules embodied in the law (1).

بخصوص تقسيم القانون، فإن هنالك نوعين اثنين. الأول مبني على التفرقة ما بين الصفات العامة والخاصة للعلاقات التي ينظمها القانون، والثاني مبني على القوة الإلزامية للقواعد التي يتضمنها القانون.

Below, is a brief discussion of each of these types.

فيما يلي مناقشة مقتضبة لكل من هذه التقسيمات.

(A)- Public and Private Law: القانون العام والقانون الخاص

Public law : القانون العام

Private law : القانون الخاص

Representative : ممثل / وكيل / مندوب

(1) See Dawoodi Gh, Op. Cit., p.36; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.22 & p.31; Zu'bi A, Op. Cit., p.51; Khateeb N, Op. Cit., p.39.



Public law regulates the relations between the individuals of the state and the state itself (when the state acts as a representative of the community as a whole) and deals with the relationships between individuals that are of direct concern to the state, whilst private law regulates the relations among the individuals of the state themselves, or among the individuals and the state (when the state acts as an ordinary individual) (1).

ينظم القانون العام العلاقات بين أفراد الدولة والدولة نفسها (عندما تلعب الدولة دور الممثل للمجتمع ككل) ويتعامل مع العلاقات بين الأفراد والتي لها صلة مباشرة بالدولة بينما ينظم القانون الخاص علاقات الأفراد في الدولة مع بعضهم بعضاً أو بينهم وبين الدولة (عندما تتصرف الدولة كفرد عادي وليس كدولة صاحبة سيادة).

Powers : السلطات

The legislative : السلطة التشريعية

The executive: السلطة التنفيذية

The judiciary: السلطة القضائية

Freedoms : حريات

Worship : العبادة

Opinion : الرأي

Association : اتحاد / شراكة / اجتماع / تأليف الجمعيات



مركز بحوث وتطوير علوم

Public law is normally divided into: القانون العام يقسم عادة إلى:

(a)- Constitutional law: which defines the form of the state, the system of government, the organizational structure of government (the powers) and the relations among these powers, which include the legislative, the executive and the judiciary (2). It, also, illustrates the interpretation of the constitution, emergency powers, constitutional amendments, etc. In addition, it defines the rights and duties of the citizens and guarantees various freedoms, including those of worship, opinion and association (3).

- القانون الدستوري: الذي يحدد شكل الدولة، نظام الحكم، تركيب الحكومة التنظيمي (السلطات) والعلاقات بين هذه السلطات والتي تشمل السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. كما أنه يوضح أيضاً كيفية تفسير الدستور، سلطة الطوارئ (التدابير الضرورية)، تعديلات الدستور الخ... بالإضافة إلى ذلك، فإنه يبين حقوق وواجبات المواطنين ويضمن الحريات المتعددة بما في ذلك حرية العبادة، الرأي وتأليف الجمعيات.

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.39; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.22; Zu'bi A, Op. Cit., p.55.

(2) Mahfoodh A & Khateeb N, Op. Cit., p.12; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.48.

(3) Al-Far A, Op. Cit., p.42; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.25; Zu'bi A, Op. Cit., p.66.



Policy : سياسة

Acquire : يحرز/ يكتسب

Compulsory : إلزامي/ إجباري

Licences : تراخيص

In short : باختصار

(b)- Administrative law: which defines the powers of an executive nature that are conferred by legislation on government ministers, public and local authorities, and other bodies and persons for the purpose of giving detailed effect to broadly defined policy (1). Examples include powers to acquire lands compulsory, to grant or refuse licences or consents, and to determine the precise nature and extent of services to be provided (2) . In short, administrative law is concerned with the methods of the application of government to the people's daily life (3).

- القانون الإداري: الذي يحدد السلطات ذات الطبيعة التنفيذية والممنوحة بموجب التشريع لوزراء الحكومة، السلطات العامة والمحلية والهيئات والأشخاص الآخرين؛ وذلك من أجل إعطاء فعالية أكبر للسياسة العامة المرسومة. الأمثلة على ذلك تشمل سلطات (النفوذ الخاص بـ) تملك الأراضي جبراً (الإستملاك للمنفعة العامة)، وإعطاء أو رفض إعطاء تراخيص أو موافقات وتحديد الطبيعة الدقيقة للخدمات الممكن تقديمها ونطاق تلك الخدمات. وباختصار، فإن القانون الإداري يتعلق بأساليب تطبيق نظام الحكومة على الحياة اليومية للأفراد.

Criminal offense : جريمة جنائية

Contravention : مخالفة

Misdemeanor : جنحة

Felony : جناية

Before the courts : أمام المحاكم

Suits : قضايا/ دعاوى

Petitions : عرائض/ التماسات/ طلبات

(1) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.25; Khateeb N, Op. Cit., p.42.

(2) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.49; Zu'bi A, Op. Cit., p.68.

(3) Al-Far A, Op. Cit., p.43.



(c)- Criminal law: which defines the acts that constitute crimes and imposes penalties on them (1). It commands abstention from certain acts and threatens punishment in default. It covers the whole range of criminal offences from minor contraventions to misdemeanors and felonies.

- القانون الجنائي: الذي يحدد الأفعال التي تكون الجرائم ويفرض عقوبات عليها، فهو يأمر بالامتناع عن ارتكاب أعمال معينة ويهدد بالمعقوبة في حالة عدم الامتناع، وهو يغطي كافة أنواع الجرائم الجنائية ابتداءً من المخالفات الصغيرة إلى الجنح ثم الجنايات.

Criminal procedure law is related to criminal law (2). It governs all criminal cases brought before the courts and regulates matters concerning procedure, such as the institution of suites, and the manner of submitting petitions, and their contents (3).

قانون أصول المحاكمات الجزائية ذو صلة بالقانون الجنائي. فهو يحكم (ينظم) كافة القضايا الجزائية التي تقدم للمحاكم وينظم المسائل المتعلقة بالإجراءات مثل إقامة الدعاوى وكيفية تقديم الإلتماسات (العرائض) ومحتوياتها.



مركز تحقيقات كميونير علوم إرسودي

State's revenue : إيرادات الدولة

Public budget : الموازنة العامة

Taxation : الضرائب

Reissue of banknotes : إعادة إصدار الأوراق النقدية

(d)- Financial law: which regulates the state's revenue, public expenditures and the public budget (4). It deals with such matters as taxation, internal and external loans, collection of fees, reissue of banknotes, etc (5). Each year a financial bill is introduced by the government in order to enact the budget proposals (6).

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.53.

(2) Zu'bi A, Op. Cit., p.75.

(3) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.25.

(4) Al-Far A, Op. Cit., p.44; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.53.

(5) Zu'bi A, Op. Cit., pp.74-75.

(6) Ibid, 75.



- القانون المالي: الذي ينظم إيرادات الدولة، النفقات العامة والموازنة العامة، فهو ينظم عدة مسائل مثل الضرائب، القروض الداخلية والخارجية، استيفاء الرسوم وغيرها، كل عام تقدم الحكومة مشروع قانون متعلق بالأمور المالية للدولة وذلك من أجل سنّ قانون الموازنة العامة.

Formation / تأسيس / تكوين

Recognition / اعتراف

Acquisition / كسب / استيلاء

Conventions / معاهدات / اتفاقيات

(e)- Public international law: which deals with such matters as the formation and recognition of states, acquisition of territories, wars, the law of seas and space, treaties, treatment of aliens, human rights, international crimes, and international judicial settlements of disputes (1). The usual sources of international law are: (i) conventions and treaties, (ii) international custom, and (iii) general principles of law recognized by civilized nations (2).

- القانون الدولي العام: الذي يتعامل مع المسائل المتعلقة بتأسيس الدول والاعتراف بها، الإستيلاء على الأراضي أو الأقطار، الحروب، قانون البحار والجو (الفضاء)، المعاهدات، التعامل مع المبعدين، حقوق الإنسان، الجرائم الدولية، التسوية القضائية الدولية للنزاعات، المصادر المألوفة أو الإعتيادية للقانون الدولي العام هي: (أ) المعاهدات والاتفاقيات، (ب) العرف الدولي، (ت) المبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الأمم المتمدينة (المتحضرة).

Personal rights / الحقوق الشخصية

Contracts / العقود

Mortgage / الرهن

Privilege rights / حقوق الامتياز

(1) Al-Far A, Op. Cit., p.41; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.24; Zu'bi A, Op. Cit., p.57.

(2) Dawoodi Gh, Op. Cit., pp. 46-47; Khateeb N, Op. Cit., p.48.



Private law includes: القانون الخاص يشمل

(a)- The civil law: which is very closely connected to the private life of people (1). It is the main legislation in the areas of private law in general and the general law that governs matters relating to personal rights, sources of obligations, effects of obligations, contracts, property rights, mortgages, privilege rights, etc (2).

- القانون المدني: الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الخاصة للأفراد ويعتبر التشريع الرئيس في مجال القانون الخاص بشكل عام والقانون العام الذي يحكم المسائل المتعلقة بالحقوق الشخصية، مصادر الالتزامات، أحكام الالتزامات، العقود، حقوق الملكية، الرهون، حقوق الإمتياز، الخ ...

Organization: تنظيم / منظمه

Civil proceedings: الإجراءات المدنية

Civil execution: التنفيذ المدني

(b)- Civil procedure law: which deals with the organization of the civil courts, civil proceedings and the methods of civil execution, i.e. the law that deals with practice and procedure in the courts (3).

- قانون أصول المحاكمات المدنية: الذي يبحث في تنظيم المحاكم المدنية، الإجراءات المدنية وطرق التنفيذ المدني؛ أي أنه القانون الذي يتعامل مع التطبيق والإجراءات في المحاكم.

Presentation of facts : عرض أو تقديم لوقائع

Proceedings : إجراءات

(c)- Law of evidence: which contains the rules that determine the acceptable means by which the facts can be proved in the court, i.e. it is the law that comprises all the rules governing the presentation of facts and proof in proceedings before the court, including in particular the rules governing the admissibility of evidence and the exclusionary rules (4).

(1) Zu'bi A, Op. Cit., p.80; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.57.

(2) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.28.

(3) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.66; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.30; Al-Far A, Op. Cit., p.50.

(4) See Zu'bi A, Op. Cit., pp.98-99.



قانون البيئات: الذي يحتوي على القواعد التي تحدد الوسائل المقبولة للإثبات أمام المحكمة. أي أنه القانون الذي يحتوي على كل القواعد التي تحكم عرض الوقائع والإثبات في الإجراءات أمام المحكمة شاملاً على وجه التحديد القواعد التي تحكم قبول البيئة والقواعد التي تستبدها.

القانون الوطني (الداخلي): National law

عنصر أجنبي: Foreign element

صلاحية/ اختصاص: Jurisdiction

(d)- Private international law: which is the part of the national law of every country that establishes rules for dealing with cases involving a foreign element (1). Sometimes, national courts decide whether or not they have jurisdiction to hear the case and whether or not to recognize a foreign judgment (2).

القانون الدولي الخاص: الذي هو جزء من القانون الوطني لكل دولة والذي يضع قواعداً (أحكاماً) - للتعامل مع القضايا التي تتضمن عنصراً أجنبياً. أحياناً فإن المحاكم الوطنية تقرر فيما إذا كان لها صلاحية للنظر في الدعوى أم لا أو فيما إذا كانت تعترف بحكم أجنبي أم لا.

فئة معينة/ طائفة محددة: A particular category

التجار: Traders

(e)- Commercial law: which regulates the relations of a particular category of people, i.e. the traders (3).

-القانون التجاري: الذي ينظم العلاقات المتعلقة بفئة معينة من الناس وهم فئة التجار.

المسؤولية البحرية: Maritime liability

الحوادث البحرية: Maritime accidents

مالك السفينة: Ship owner

الربان/ القبطان: Shipmaster

وغير ذلك/ إلى آخره: And so on

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.68; Khateeb N, Op. Cit., p.47; Al-Far A, Op. Cit., p.49.

(2) René D & Brierley J.E.C, Op. Cit., p.10; Zu'bi A, Op. Cit., p.107.

(3) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.61; Zu'bi A, Op. Cit., p.87.



(f)- Maritime law: which relates to the sea and ships and regulates shipping articles, maritime insurance contracts, maritime liability, maritime accidents, the responsibility of the ship owner, the relationship between the ship owner and the shipmaster and so on (1).

-القانون البحري: الذي يتعلق بالبحر وبالسفن وينظم شروط (أو بنود) الشحن، عقود التأمين البحري، المسؤولية البحرية، الحوادث البحرية، مسؤولية مالك السفينة، العلاقة بين مالك السفينة والريان وغير ذلك.

Labour relations: علاقات العمل

Terms of the contract: بنود العقد

Exclude: يستبعد / يتفق على مخالفة

(g)- Labour law: which embodies the legal rules regulating labour relations among workers, i.e. the people who work under the direction and control of another (the employer), and employers, i.e. the people who engage others (the workers) to work under their direction and control in return for a wage or a salary (2). The relationship between a worker and an employer is governed by the express and implied terms of the contract and by statutory rules that the contract cannot exclude (3).

- قانون العمل: الذي يتضمن القواعد القانونية التي تنظم علاقات العمل بين العمال (الأشخاص الذين يعملون تحت توجيه وإشراف رب العمل) وأرباب العمل (الأشخاص الذين يعمل العمال تحت توجيههم وإشرافهم مقابل أجر أو راتب). العلاقة ما بين العامل ورب العمل تحكمها بنود العقد الصريحة والضمنية والقواعد القانونية التي لا يجوز الإتفاق على استبعادها (القواعد القانونية الأمرة).

(1) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.29; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.65.

(2) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.73; Zu'bi A, Op. Cit., p.92.

(3) Martin A.B, Op. Cit., p.140; Al-Far A, Op. Cit., p.49.



(B)- With Regard to Forcefulness and Interpretation, Law Rules are Categorized into:

فيما يتعلق بالإلزامية والتفسير فإن القواعد القانونية تقسم إلى:

Imperative rules: القواعد الأمرة

Disobey: يخالف / يعصي

Philosophical: فلسفي

Thoughts: أفكار

(a)- Imperative rules: which the individuals have to comply with and are not allowed to disobey (1). These rules are directly connected to the public order of the state, which means the legal, philosophical, economic, political, religious, ethical and social principles and thoughts upon which the higher system of the society stands (2).

- القواعد القانونية الأمرة: والتي يتوجب على الأفراد الانصياع لها وعدم مخالفتها. هذه القواعد ترتبط مباشرة بالنظام العام للدولة والذي يعني مجموعة المبادئ والأفكار القانونية والفلسفية والاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية والاجتماعية التي يبنى عليها النظام (الكيان) الأعلى للمجتمع.

Complementary rules : قواعد مكملة أو مفسرة :

Explicitly : صراحة

Implicitly : ضمناً

Legal transaction: التصرف القانوني

(b)- Complementary rules: which complement and interpret the intentions of the parties (3). These rules may be disobeyed, explicitly or implicitly, by the parties to the legal transaction (4).

- القواعد القانونية المكملّة: والتي تكمل أو تفسر إرادة الأطراف. هذه القواعد يمكن مخالفتها صراحةً أو ضمناً من قبل أطراف التصرف القانوني (المتعاقدين).

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.77.

(2) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.36; Zu'bi A, Op. Cit., p.122.

(3) Zu'bi A, Op. Cit., p.115; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.78.

(4) Al-Far A, Op. Cit., p.52; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.33.



Chapter Six: الفصل السادس

Legal Rights

الحقوق القانونية (الشرعية)

Introduction : مقدمه

Generally speaking : بشكل عام / عموماً

Material : مادي (لملموس)

Immaterial : غير مادي (غير ملموس)

Trademarks : العلامات التجارية

Generally speaking, a right is an interest recognized and protected by the rules of law (1). The object of the right may be a material thing, such as the right of ownership over a piece of land, or an immaterial thing, such as patent rights, copyrights and trademarks (2).

بشكل عام، فإن الحق هو مصلحة معترف بها ومحمية من قبل قواعد القانون. موضوع أو محل الحق قد يكون شيئاً مادياً (لملموساً) مثل حق الملكية المقرر على قطعة من الأرض أو شيئاً غير مادي (غير ملموس) مثل حقوق الإمتياز (أو براءات الاختراع) أو حقوق النشر والتأليف والعلامات التجارية.

Below, is a brief discussion of the nature of the legal right and of the types of legal rights.

فيما يلي مناقشة مقتضبة لمهية (طبيعة) الحق القانوني وأقسام (أنواع) الحقوق القانونية.

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.289; Zu'bi A, Op. Cit., p.304.

(2) Sarruf A & Hazboun G, Op. Cit., p.132.



ماهية (طبيعة) الحق القانوني : The Nature of the Legal Right

Confers: يمنح	Commit: يرتكب
Imposes: يفرض	Trespass: تجاوز
Legal duty: واجب قانوني	Intrusion: تعدي
Obligation: التزام	Under the pain of penalty: (المسائلة القانونية) تحت طائلة العقوبة

The nature of the legal right requires the imposition of a duty upon all members of the society (1). Therefore, when the law confers a right on anyone, it imposes a legal duty on the others to respect this right (2). This indicates that where there is a right there is a legal duty, or an obligation. The right and obligation are two faces of the same coin (3). It follows that when the owner has the right to enjoy his property, the others have to respect this right and not to commit any trespass, or intrusion. This, of course, is under the pain of penalty (4).

تستلزم طبيعة الحق القانوني فرض التزام أو واجب على جميع أفراد المجتمع. لذلك فعندما يمنح القانون حقاً لشخص ما فإنه يفرض التزاماً على الآخرين بأن يحترموا هذا الحق. هذا يشير إلى أنه أينما وجد الحق فإنه يوجد واجب أو التزام قانوني. لذلك فالحق والالتزام هما وجهان لعملة واحدة. ويترتب على هذا أنه عندما يملك المالك الحق في التمتع بممتلكاته فإن الآخرين عليهم احترام هذا الحق ولا يرتكبوا أي تجاوز أو تعدي عليه. هذا بالطبع تحت طائلة العقوبة (المسائلة القانونية).

Abuse : يتعسف
Misuse : يسيء استخدام
Shield : درع
Sword : سيف

(1) Elliott C & Quinn P, Op. Cit., p.539; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.227.

(2) Zu'bi A, Op. Cit., p.301.

(3) Ibid, p.328.

(4) Obaidi A, Real Property Rights, Amman, Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 2000, p.16.



A right, however, should be enjoyed according to the rules of law, rules of morals and custom (1). Any abuse or misuse of the right might raise the responsibility of the holder of this right (2). This means that a right must be used as a shield not as a sword. Professor Birks expresses this as "a man cannot conceivably justify shooting another by saying that he was merely using his own weapon" (3).

الحق، على أية حال، يجب أن يمارس حسب قواعد القانون وقواعد الأخلاق والعرف. أي تعسف أو إساءة استعمال لهذا الحق ربما يؤدي إلى قيام مسؤولية صاحب الحق. هذا يعني أن الحق يجب أن يستعمل كدرع وليس كسيف. البروفيسور بيركس يعبر عن ذلك بقوله "الشخص لا يستطيع منطقياً أن يبرر إطلاق النار على شخص آخر بقوله إنما هو فقط يستعمل سلاحه الخاص".

Enforcement of claims : تنفيذ الشكاوى أو المطالبات

Legal efficacy : فعالية قانونية

It is significant that every phase of our legal life may be explained in terms of legal rights and duties. The life of the law consists of the enforcement of claims made by the individuals against each other. Nevertheless, some aspects of our life under the law are more naturally thought of as liberties to act or powers to give legal efficacy to our acts than as claims to control the conduct of others (4).

من الأهمية بمكان أن نعرف أن كل جانب من حياتنا القانونية يمكن أن يفسر من ناحية الحقوق والواجبات القانونية. فالحياة القانونية تتكون من تنفيذ الشكاوى (أو تنفيذ الإدعاءات) المقدمة من قبل بعض الأفراد ضد البعض الآخر. ومع ذلك، فإن بعض مظاهر حياتنا هي ظل القانون يمكن أن يفكر بها - بشكل طبيعي - كحريات للتصرف أو كسلطات من أجل إعطاء فعالية قانونية لأفعالنا (تصرفاتنا) وليس كشكاوى من أجل ضبط تصرفات الآخرين.

(1) Section 66(2) JCC 1976; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.274.

(2) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.203; Zu'bi A, Op. Cit., p.569; Al-Far A, Op. Cit., p.236.

(3) Birks J, 'The Roman Law Concept of Dominion and the Idea of Absolute Ownership', 1985, Quoted in Ho H.L, 'Some Reflections on Property and Title in the Sale of Goods Act', Cambridge Law Journal, November, 56(3), 1997, p.572.

(4) See Elliott C & Quinn F, Op. Cit., pp.540-542; Zu'bi A, Op. Cit., pp.547-555; Al-Far A, Op. Cit., pp.217-219.



Types of Legal Rights: أقسام (أنواع) الحقوق القانونية

In sum : باختصار

Categorized into : تقسم إلى / تصنف إلى :

In sum, legal rights can be categorized into: perfect and imperfect rights; positive and negative rights; rights in rem and rights in personam; proprietary rights and personal rights; and public and private rights.

باختصار، فإن الحقوق القانونية يمكن أن تقسم إلى حقوق كاملة وحقوق ناقصة، حقوق إيجابية وحقوق سلبية، حقوق ملزمة للجميع (للناس كافة)، وحقوق ملزمة لأشخاص معينين، حقوق عينية وحقوق شخصية، وحقوق عامة وحقوق خاصة.

Court action: دعوى قضائية

Legal formalities: الشكليات أو الإجراءات القانونية

Prescription: التقادم / مرور الزمان

Perfect rights are enforceable through court action, but imperfect rights are not (legal formalities have not been observed). An example of imperfect rights is the right to recover payment of debt twenty years after payment was due (after the lapse of a prescription period) (1).

الحقوق الكاملة توضع موضع التنفيذ من خلال دعوى قضائية، أما الحقوق الناقصة فهي غير ذلك (الشكليات القانونية غير مستوفاة). المثال على الحقوق الناقصة هو الحق في استرداد (استيفاء) الدين المدفوع بعد مرور ٢٠ سنة على تاريخ الإستحقاق (بعد مرور مدة التقادم).

Corresponds to : يوازي / يقابل / يطابق / يماثل :

Refrain from : يمتنع عن :

A positive right, on one side, is that which corresponds to a positive duty. It can be seen in a case where one is obliged to do some positive act. A negative right, on the other side, corresponds to a negative duty. It can be seen in a case where one is ordained by law to refrain from doing a certain act (2).

(1) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.105; Khateeb N, Op. Cit., p.55.

(2) See Zu'bi A, Op. Cit., pp.327-329; Sultan A, Sources of Obligations in Jordanian Civil Law, Amman, Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 2002, p.4; Khatzeb N, Op. Cit., p.57.



الحق الإيجابي، من جهة أولى، هو ذلك الحق الذي يقابل الواجب الإيجابي. هذا الحق يمكن مشاهدته بوضوح في الحالة التي يكون فيها أحد الأشخاص ملزماً بالقيام بعمل إيجابي. الحق السلبي، من جهة أخرى، هو ذلك الحق الذي يقابل الواجب السلبي. هذا الحق يمكن مشاهدته بوضوح في الحالة التي يكون فيها الشخص مأموراً من قبل القانون بعدم القيام بعمل معين.

The public : العامة / جميع الناس

Binds the world : ملزم للناس كافة

Almost : على الأغلب / تقريباً

A right in rem is enforceable against the public in general, i.e. all (it binds the world), but a right in personam is enforceable against one person in particular, i.e. the person upon whom a legal obligation is imposed by law (it only binds its parties) (1). Almost, all rights in rem are negative rights and rights in personam are positive rights (2).

الحق الملزم للجميع هو قابل للتنفيذ ضد جميع الناس بشكل عام؛ أي أنه ملزم للناس كافة. لكن الحق الملزم لأشخاص معينين هو قابل للتنفيذ ضد شخص معين على وجه التحديد؛ أي الشخص المفروض عليه التزام قانوني من قبل القانون (وبعبارة أخرى، فإنه ملزم لأطرافه فقط). على الأغلب، فإن الحقوق الملزمة للجميع هي حقوق سلبية والحقوق الملزمة لأشخاص معينين هي حقوق إيجابية.

Estate: ممتلكات / أموال

Status: حالة / مكانة / منزلة

Reputation: سمعة / شهرة

Proprietary rights consist of the whole sum of a man's estate and wealth, whilst personal rights consist of the rights deriving from a man's status, e.g. liberty, reputation, etconl (3).

تتألف الحقوق المينية (أو حقوق الملكية) من مجموع ما للشخص من ممتلكات وثروات، بينما تتألف الحقوق الشخصية من الحقوق المشتقة من حالة الشخص مثل الحرية والسمعة وغيرها.

(1) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., pp.130-131.

(2) See Zu'bi A, Op. Cit., p.330.

(3) Roger A, William B & Dale A, Op. Cit., p.12; Obaldi A, Op. Cit., pp.6-7; Zu'bi A, Op. Cit., p.327 & p.329; Al-Far A, Op. Cit., pp.140-142.



بشكل عام : As a whole

الفرد العادي : Ordinary individual

Where the legal relationship is between the state (when the state acts as a representative of the community as a whole and not as an ordinary individual) and an individual then the right is public. Where the legal relationship is among the individuals themselves or among the individuals and the state (when the state acts as an ordinary individual) then the right is private (1).

عندما تكون العلاقة القانونية بين الدولة (عندما تتصرف الدولة كممثل للمجتمع بشكل عام وليس كفرد عادي) وبين الفرد عندها يكون الحق عاماً، لكن عندما تكون العلاقة القانونية بين الأفراد أنفسهم أو بين الأفراد وبين الدولة (عندما تتصرف الدولة كفرد عادي) عندها يكون الحق خاصاً.



مركز تحقيقات كميونير علوم إسلامي

(1) Zu'bi A, Op. Cit., p.321 & p.324..



Chapter Seven: الفصل السابع

The Jordanian Legal System

النظام القانوني الأردني

Introduction : مقدمة

This chapter provides an overview of the Jordanian legal system. It focuses on many subjects; namely: Jordan at a glance, the constitution, rights and duties of Jordanians under the constitution, powers, sources of Jordanian law and the process of legislation in the Kingdom.

يقدم هذا الفصل شرحاً عن النظام القانوني الأردني. فهو يركز على عدة موضوعات وبالتحديد يقدم لمحة عن الأردن، ثم يناقش الدستور، حقوق وواجبات الأردنيين في ظل الدستور، السلطات، مصادر القانون الأردني وسير العملية التشريعية في المملكة.

Jordan at a Glance : هي لمحة (تحت الضوء) الأردن

Unique : فريد / متميز

Blessed : مبارك

Religions : أديان

Jesus Christ : المسيح عليه السلام / اليسوع

Baptized : تعمّد

Shore : شاطئ / ضفة

As a unique and blessed land, Jordan occupied an important position in the history of the three religions: Judaism, Christianity and Islam (1). It contains Mount Nebo, which is believed to be the tomb of Prophet Moses, and Petra and the Valley of Shūyb, the places where Prophet Aaron (Moses' brother) and Prophet Jethro (Moses' father-in-law) were buried (2). To the Western World, the name Jordan brings to mind the birthplace of Jesus Christ, and the land of the growth of Christianity as well as the sacred river (River of Jordan), where Jesus baptized and on its shore prayed to Allah (3).

(1) Jordan Media Group, Op. Cit., p.55.

(2) Ibid., p.56

(3) Aqailah Z, Legal Extension of the Term of the Lease: A Comparative Study of Jordanian and English Law, PhD Thesis, London South Bank University (UK), 2001, p.19; Jordan Media Group, Op. Cit., p.56.



كبلد مميز ومبارك، يحتل الأردن مكانة مهمة في تاريخ الديانات الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام. فهو يحتوي على جبل نبو الذي يعتقد أن سيدنا موسى عليه السلام قد دفن فيه، والبتراء ووادي شعيب الأماكن التي دفن فيها النبي هارون عليه السلام (أخ سيدنا موسى) والنبي شعيب (حم أب زوجة) موسى عليه السلام). بالنسبة إلى العالم الغربي، فإن اسم الأردن يعيد إلى الذاكرة مهد السيد المسيح عليه السلام والأرض التي هي أصل أو مكان نمو الديانة المسيحية بالإضافة إلى النهر المقدس (نهر الأردن) المكان الذي تعمد فيه السيد المسيح عليه السلام وعلى ضفافه صلى لله تعالى.

Monastery : دير

Pillars : أعمدة/ دعائم

Holy Land : أرض مقدسة

Islamic sites : مواقع إسلامية

Companions : أصحاب/ رفاق

A recently discovered site south of the Dead Sea is believed to be a monastery marking the salt pillars of the wife of the Prophet Lot (1). For Muslims, Jordan is a Holy Land as well. It contains a number of sacred Islamic sites; most notably, the tombs of many of the Prophet Muhammad's closest companions. Moreover, the sites of several of the most important battles in Islamic history are in Jordan, e.g. Mu'tah, Yarmouk, Fahl, etc (2).

مكان اكتشف مؤخراً جنوب البحر الميت يعتقد أنه دير يشير إلى الأعمدة الملحية لزوج سيدنا لوط عليه السلام. أما بالنسبة للمسلمين، فالأردن بلد مقدس أيضاً، فهو يحتوي على عدد كبير من المواقع الإسلامية المقدسة وعلى الأخص أضرحة العديد من الأصحاب المقربين لسيدنا محمد (صلى الله علي وسلم). بالإضافة إلى ذلك، فإن مواقع العديد من المعارك المهمة في التاريخ الإسلامي موجودة في الأردن مثل مؤتة، اليرموك، فحل وغيرها.

Population census : سكاني تعداد

Conducted by : أجري من قبل / أعد بواسطة

Rank : مرتبة

Birth-rate : معدل الولادة

(1) Jordan Media Group, Op. Cit., p.57.

(2) Ibid, p.57.



The population of Jordan is increasing continuously (1). Data available from the population census, conducted by the Department of General Statistics, showed that in the year 2003, the population of Jordan was 5,480,000 people. The annual rate of growth is 3.6% for the population as a whole, based on an annual birth-rate of 49.1 per 1,000, the 10th highest in the world (2).

سكان الأردن في تزايد مستمر. فالبيانات المتوفرة من التعداد السكاني والذي تم إجراؤه من قبل دائرة الإحصاءات العامة تشير إلى أنه وفي عام ٢٠٠٣م بلغ عدد سكان الأردن خمسة مليون وأربعمائة وثمانون ألف نسمة. معدل النمو السنوي السكاني هو ٣,٦٪ من مجموع السكان ككل مرتكزا على معدل ولادة سنوية يقدر بـ ٤٩,١ بالآلاف، وهي بهذا تحتل المرتبة رقم ١٠ في العالم (من حيث عدد المواليد) - بالمقارنة مع عدد السكان طبعاً.

رسمي . Official

المذاهب السنية : Sunni schools

ودي / عميق / حميم : Cordial

اضطهاد : Persecution



مركز أبحاث وتطوير علوم إسلامية

(1) United Nations Development Found for Women, Report on the Position of the Jordanian Woman, Amman, the Regional Office, 2004, p.5; see Aquileh Z. 'The Housing Crisis in Arab Capital Cities - Its Legal and Economic Impacts and the Legislator's Role: The Case of Jordan's Capital City, Amman', A Conference Paper: The Sixth Sharjah Urban Planning Symposium: Government of Sharjah Town Planning and Survey Directorate (UAE), 2003, pp.1-25.

(2) Department of General Statistics, Statistical Yearbook, Issue No.52, Amman, 2001, p.8; Department of General Statistics, Statistical Yearbook, Issue No.54, Amman, 2003, p.7.



The official religion in Jordan is Islam. More than 95.8% of the population adhere to that faith, and they follow the Sunni school of Islam. The only significant Non-Arab Muslim minorities are the Caucasians (Circasians and their Shishani cousins), who speak Arabic besides their own language. The largest religious minority group are the Christians, who comprise 4.2% of the population. They are divided into Greek Orthodox, Greek Catholic, Roman Catholic, Latin Patriarch, Protestant and Armenian churches. Relations between Christians and Muslims have generally been cordial and close. No religious persecution, or intolerance, exists (1).

الدين الرسمي في الأردن هو الإسلام. أكثر من ٩٥,٨٪ من مجموع السكان يمتثلون ذلك الدين ويتبعون المذهب السني للإسلام. الأقليات الوحيدة والمهمة المسلمة وغير العربية هم القوقازيون (الشركس وأبناء عموماتهم الشيشان) الذين يتحدثون اللغة العربية إلى جانب لغتهم الخاصة. أكبر أقلية دينية هم المسيحيون والذين يشكلون ٤,٢٪ من السكان. هذه الأقلية تقسم إلى الإغريق الأرثوذكس، الإغريق الكاثوليك، الروم الكاثوليك، بطريرك اللاتين، البروتستانت والكنائس الأرمنية. العلاقات بين المسلمين والنصارى هي عادةً وديةٌ وحميمةٌ ولا وجود لأي اضطهاد أو تعصب ديني.

Arab league : الجامعة العربية / الاتحاد العربي

Integrity : سلامة / وحدة

Developed : متطور

Developing : نامي / في مرحلة التطور

Bloodshed : راقعة الدماء / نزف الدماء / سفك الدماء

Jordan is a model country in the Middle East and an effective member of the Arab League, which was founded in March 1945 with the aim of protecting the independence and integrity of member states and encouraging economic, legal and cultural co-operation (2). It has served as a bridge of cooperation and understanding between developed and developing countries, and between the Islamic World and the West. Occasionally swimming against the prevailing tide, Jordan has sought to prevent bloodshed and strife by working towards genuine peace based on justice (3).

الأردن بلد نموذج في الشرق الأوسط وعضو فعال في الجامعة العربية والتي تأسست في شهر آذار من عام ١٩٤٥ بهدف حماية استقلال ووحدة وسلامة الدول الأعضاء وتشجيع التعاون الإقتصادي والقانوني والثقافي. فقد عمل الأردن كجسر للتعاون والتفاهم بين الدول المتطورة والدول النامية وبين

(1) Aqalich Z, Op. Cit., p.20; Jallad M.Z, Islamic Curriculum in Jordan, PhD Thesis, University of Manchester, 1997, p.32.

(2) See Mahfoodh A & Khateeb N, Op. Cit., pp.89-90; Jordan Media Group, Op. Cit., p.111.

(3) Jordan Media Group, Op. Cit., p.119 & p.133.



العالم الإسلامي والغرب. سابقاً أحياناً بعكس التيار، فإن الأردن قد سعى لوقف إراقة الدماء والنزاع من خلال العمل باتجاه تحقيق السلام الحقيقي المرتكز على العدل.

Nondiscrimination : عدم التمييز/ عدم المحاباة

Amnesty International : منظمة العفو الدولية

Human rights record : سجل حقوق الإنسان

Democratization : ديمقراطية

Mediation : وساطة/ إصلاح

Heritage : تراث/ إرث

Jordan enjoys very white records in the non-discrimination policy. It has consistently been cited by Amnesty International as "the country with the best human rights record in the region" (1). With its outstanding human rights record, a genuine and irreversible process of democratisation, and a long history of mediation and peacemaking, Jordan has served as a model state, striving in both domestic and international endeavours to embody the true ideals of its Islamic and Arabic heritage.

يتمتع الأردن بسجلات ناصعة البياض في سياسة عدم التمييز. فدائماً وباستمرار يستشهد به من قبل منظمة العفو الدولية "كالدولة التي تتمتع بأفضل سجل لحقوق الإنسان في المنطقة". وبفضل سجله المتميز لحقوق الإنسان والعملية الديمقراطية الحقيقية وغير المتقلبة وبتاريخه الطويل في مجال الإصلاح وصنع السلام، فقد لعب الأردن دور الدولة المثالية (النموذجية) مناضلاً على الصعيدين الداخلي والدولي من أجل تجسيد المثل العليا الأصيلة لتراثه العربي والإسلامي.

Borrowed from: مستعار من/ مقتبس من

Synthesis of: مزيج من

Although Jordan is recognized as a civil law country, one should say, its legal system is mixed, i.e. it represents an amalgamation of rules and principles borrowed from different legal systems. In other words, it is a synthesis of Islamic, Civil and Common-law systems (2).

بالرغم من أن الأردن يُعتبر من البلدان التي تطبق النظام المدني (النظام القانوني اللاتيني) إلا أنه يمكن القول أن النظام القانوني الأردني مختلط. أي أنه تركيبة من القواعد والمبادئ المستعارة من أنظمة قانونية مختلفة. وبعبارة أخرى، فإن النظام القانوني الأردني مزيج من النظام القانوني الإسلامي والنظام القانوني اللاتيني والنظام القانوني الأنجلوساكسوني.

(1) Jordan Media Group, Op. Cit., p.47.

(2) Attalla F.B, Jordan, International Encyclopedia of Comparative Law, Vol.1, 1971, p.28; Welchman L, The Development of Islamic Family Law in the Legal System of Jordan, International and Comparative Law Quarterly, October, Vol.37, Part 4, p.869; Jordan Media Group, Op. Cit., p.39.



The Constitution : الدستور

Promulgated : نشر/ صدر

Came into force : أصبح نافذاً/ أصبح ساري المفعول

Parliamentary : برلماني

Arab Nation : الأمة العربية

Hereditary monarchy : ملكي وراثي

Jordan's current constitution was promulgated in 1952. It came into force on 8 February 1952, and was amended several times (notably in 1974 and 1976) (1). It provides that "the Hashemite Kingdom of Jordan is an independent sovereign Arab State. It is indivisible and inalienable and no part of it may be ceded. The people of Jordan form a part of the Arab Nation, and its system of government is parliamentary with a hereditary monarchy" (s.1). Section 24 of the Jordanian Constitution of 1952 (JC 1952) declares "the nation is the source of all powers and it shall exercise its powers in the manner prescribed by the present constitution".

صدر الدستور الأردني الحالي عام ١٩٥٢م وأصبح نافذاً في ٨ شباط من عام ١٩٥٢م وقد تم تعديله عدة مرات (بشكل ملحوظ في عام ١٩٧٤م وفي عام ١٩٧٦م). ينص الدستور الأردني على أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا يُنزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي (المادة ١). تنص المادة ٢٤ من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ على أن "الأمة مصدر السلطات ويجب عليها أن تمارس سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور".

(1) The Jordanian constitution was published in the Official Gazette No.1093 on 8 January 1952.



Enforcement of laws : تنفيذ القوانين

Emergency powers : (التدابير الضرورية) سلطات الطوارئ

Political parties : الأحزاب السياسية

Several constitutional provisions define the rights and duties of the Jordanian citizen, e.g. the right to hold meetings, the right to establish societies and political parties, the right of education, the right of work, etc, and guarantee various freedoms, including those of worship, opinion and association (1). The constitution outlines the powers and functions of the state, enforcement of laws, interpretation of the constitution, emergency powers, constitutional amendments, financial matters and, also, separates the legislative, executive and judicial branches (2).

عدة نصوص دستورية تحدد حقوق وواجبات المواطن الأردني مثل الحق في عقد الاجتماعات، الحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، الحق في التعليم، الحق في العمل، وغيرها، وتضمن حريات متعددة بما في ذلك حرية العبادة والتفكير وتكوين اتحادات. يحدد الدستور أيضاً سلطات ووظائف الدولة، تنفيذ القوانين، تفسير الدستور، سلطات الطوارئ (التدابير الضرورية)، تعديلات الدستور، الأمور المالية للدولة، وكذلك يفصل ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

Rights and Duties of Jordanians under the Constitution:

حقوق وواجبات الأردنيين في ظل الدستور:

Official Gazette : الجريدة الرسمية

Nationality : الجنسية

Discrimination : تمييز

Tranquillity : طمأنينة

The Constitution of 1952, which is published in the Official Gazette, Issue No.1093, on 8 January 1952, states the rights and duties of Jordanians as follows:

(1) See sections 5-23 JC 1952.

(2) See sections 24-131 JC 1952.



دستور عام ١٩٥٢م والذي نشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم ١٠٩٣ بتاريخ ٨ كانون ثاني عام ١٩٥٢ نص على حقوق وواجبات الأردنيين على النحو التالي:

Article 5: Jordanian nationality shall be defined by law.

المادة ٥: الجنسية الأردنية تحدد بقانون.

Article 6: (i)- Jordanians shall be equal before the law. There shall be no discrimination between them as regards their rights and duties on grounds of race, language or religion.

(ii)- The government shall ensure work and education within the limits of its possibilities, and it shall ensure a state of tranquillity and equal opportunities to all Jordanians

المادة ٦: ١- الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.

٢- تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين.

Article 7: Personal freedom shall be guaranteed.

المادة ٧: الحرية الشخصية مصونة.

Article 8: No person may be retained, or imprisoned, except in accordance with the provisions of the law.

المادة ٨: لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون.

Article 9: (i)- No Jordanian may be deported from the territory of the Kingdom.

(ii)- No Jordanian may be prevented from residing at any place, or be compelled to reside in any specified place, except in the circumstances prescribed by the law.

المادة ٩: ١- لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة.

٢- لا يجوز أن يحظر على أردني الإقامة في جهة ما ولا يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون.



Dwelling houses : المساكن

Property : ملكية

Expropriated : انتزع (بالاستملاك)

Public utility : المنفعة العامة

In consideration of : مقابل / لقاء

Confiscated : صودر / تمت مصادرته

Article 10: Dwelling houses shall be inviolable and shall not be entered except in the circumstances, and in the manner prescribed by the law.

المادة ١٠ : للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

Article 11: No property of any person may be expropriated except for purposes of public utility and in consideration of a just compensation, as may be prescribed by the law.

المادة ١١ : لا يستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون.

Article 12: No loans may be forcibly imposed and no property, movable or immovable, may be confiscated except in accordance with the law.

المادة ١٢ : لا تفرض قروض جبرية ولا تصدر أموال منقولة أو غير منقولة إلا بمقتضى القانون.

Compulsory labour : التشغيل الإلزامي

Conviction : إتهام

Supervision : إشراف

Official authority : سلطة رسمية

Disposal : تصرف



Article 13: Compulsory labour may not be imposed on any person, but any person may be required to do any work, or to render any service, in circumstances prescribed by the law, as stated hereunder:

- (i)- In a state of necessity, such as a state of war, the occurrence of public danger, or fire, flood, famine, earthquake, serious epidemic among human beings or animals or animal diseases, insets or pets or any other similar event, or in any other circumstances which might endanger the safety of the population, in whole or in part.
- (ii)- As a result of the conviction of the person concerned by a court of law, provided that the work is done and the service rendered under the supervision of an official authority and provided further that no convicted person shall be hired to, or placed at the disposal of, any persons, companies, societies or public bodies.

المادة ١٣: لا يفرض التشغيل الإلزامي على أحد غير أنه يجوز بمقتضى القانون فرض شغل أو خدمة على أي شخص:

- ١- في حالة اضطرارية كحالة الحرب، أو عند وقوع خطر عام، أو حريق، أو طوفان، أو مجاعة، أو زلزال، أو مرض وبائي شديد للإنسان أو الحيوان، أو آفات حيوانية أو حشرية أو نباتية، أو أية آفة أخرى مثلها، أو في أية ظروف أخرى قد تعرض سلامة جميع السكان أو بعضهم إلى خطر.
- ٢- بنتيجة الحكم عليه من محكمة، على أن يؤدي ذلك العمل أو الخدمة تحت إشراف سلطة رسمية وأن لا يؤجر الشخص المحكوم عليه إلى أشخاص أو شركات أو جمعيات أو أية هيئة عامة أو يوضع تحت تصرفها.



Safeguard : يحمي / يصون
Public order : النظام العام
Morality : الآداب العامة / قواعد الأخلاق
Violate : ينتهك / يعتدي على
Martial law : الأحكام العرفية / القانون العسكري
National defense : الدفاع الوطني

Article 14: The state shall safeguard the free exercise of all forms of worship and religious rites in accordance with the customs observed in the Kingdom, unless such is inconsistent with public order and morality.

المادة ١٤: تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب.

Article 15: (i)- The state shall guarantee freedom of opinion. Every Jordanian shall be free to express his opinion by speech, in writing, or by means of photographic representation and other forms of expression, provided that such does not violate the law.

(ii)- Freedom of the press and publications shall be ensured within the limits of the law.

(iii)- Newspapers shall not be suspended from publication nor shall their permits be revoked except in accordance with the provisions of the law.

(iv)- In the event of the declaration of martial law, or a state of emergency, a limited censorship on newspapers, publications, books and broadcasts, in matters affecting public safety and national defence, may be imposed by the law.

(v)- Control of the resources of newspapers shall be regulated by the law.

المادة ١٥: ١- تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.

٢- الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون.

٣- لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون.

٤- يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.

٥- ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف.



Societies : جمعيات

Political parties : أحزاب سياسية

Lawful : قانوني / مشروع

Public authorities : السلطات العامة

Censorship : رقابة

Article 16: (i)- Jordanians shall have the right to hold meetings within the limits of law.
(ii)- Jordanians are entitled to establish societies and political parties provided that the objects of such societies and parties are lawful, their methods are peaceful, and their bye-laws are not contrary to the provisions of the constitution.
(iii)- The establishment of societies and political parties and the control of their resources shall be regulated by the law.

المادة ١٦ : ١- للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

٢- للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

٣- ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

Article 17: Jordanians are entitled to address the public authorities on any personal matter affecting them, or on any matter relevant to public affairs, in such a manner and under such conditions as may be prescribed by the law.

المادة ١٧ : للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية، أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون.

Article 18: All postal, telegraphic and telephonic communications shall be treated as secret and as such shall not be subject to censorship, or suspension, except in circumstances prescribed by the law.

المادة ١٨ : تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة، أو التوقيف إلا في الأحوال المعينة في القانون.



Congregations: جماعات / طوائف	Extradition: تسليم
Curricula: منهاج / برنامج	Municipal office: ديوان / مكتب البلديات
Orientation: توجيه	Merit: جدارة / كفاءة
Political refugees: لاجئين سياسيين	Qualifications: مؤهلات

Article 19: Congregations shall have the right to establish and maintain their own schools for the education of their own members provided that they comply with the general provisions of the law and be subject to the control of government in matters relating to their curricula and orientation.

المادة ١٩: يحق للجماعات تأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم أفرادها على أن تراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون وتخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها.

Article 20: Elementary education shall be compulsory for Jordanians and free of charge in government schools.

المادة ٢٠: التعليم الإبتدائي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة.

Article 21: (i)- Political refugees shall not be extradited on account of their political beliefs, or for their defence of liberty.

(ii)- Extradition of ordinary criminals shall be regulated by international agreements and laws.

المادة ٢١: ١- لا يسلم اللاجئون السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية.

٢- تحدد الإتفاقات الدولية والقوانين أصول تسليم المجرمين العاديين.

Article 22: (i)- Every Jordanian shall be entitled to be appointed to public offices under such conditions as are prescribed by law or regulations.

(ii)- Appointment to any government office, or to any establishment attached to the government, or to any municipal office, whether such appointment is permanent or temporary, shall be made on the basis of merit and qualifications.

المادة ٢٢: ١- لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين أو الأنظمة.

٢- التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها والبلديات

يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات.



National economy : الإقتصاد الوطني

Wages : الأجور

Quantity : كمية

Quality : نوعية / نوعية

Dismissal : فصل / تسريح

Juveniles : الأحداث

Unions : نقابات / إتحادات

Article 23: (i)- Work is the right of every citizen, and the state shall provide opportunities for work to all citizens by directing the national economy and raising its standards.

(ii)- The state shall protect labour and enact a legislation therefor based on the following principles:

(a)- Every worker shall receive wages commensurate with the quantity and quality of his (or her) work.

(b)- The number of hours of work per week shall be defined. Workers shall be given weekly and annual days of paid rest.

(c)- Special compensation shall be given to workers supporting families and on dismissal, illness, old age and emergencies arising out of the nature of their work.

(d)- Special conditions shall be made for the employment of women and juveniles.

(e)- Factories and workshops shall be subject to health safeguards.

(f)- Free trade unions may be formed within the limits of the law.

المادة ٢٣: ١- العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الإقتصاد الوطني والنهوض به.

٢- تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعاً يقوم على المبادئ التالية:

(أ)- إعطاء العامل أجراً يتناسب مع كمية عملة وكيفيته.

(ب)- تحديد ساعات العمل الأسبوعية ومنح العمال أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر.

(ج)- تقرير تمويض خاص للعمال المعيلين وفي أحوال التسريح والمرض والمعجز والطوارئ الناشئة عن العمل.

(د)- تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث.

(هـ)- خضوع العامل للقواعد الصحية.

(و)- تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون.



Powers : السلطات

Formed from : يتألف من

Resides with : تناط بـ

Senate : مجلس الأعيان

National suffrage : انتخاب عام

The government in Jordan is formed from legislative, judicial and executive powers.

نظام الحكومة في الأردن يتألف من السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

The Legislative: السلطة التشريعية

Under section 25 JC 1952, the legislative power resides with the King and the Parliament (1). The King appoints the members of the Senate, while deputies are directly elected by national suffrage, with men and women over the age of 18 eligible to vote (s.36 & s.67 JC 1952).

حسب نص المادة ٢٥ من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ فإن السلطة التشريعية تناط بجلالة الملك ومجلس الأمة. جلالة الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان بينما النواب يتم انتخابهم انتخاباً عاماً ومباشراً يخول الذكور والإناث الذين بلغوا الثامنة عشر عاماً فما فوق الحق في التصويت.

(a)- The King: جلالة الملك

Throne: عرش

Inaugurate: يفتتح

Dynasty: سلالة / أسرة

Adjourns: يؤجل

Immune: مصون / محصن

Suspends: يفيض

Royal decree: إرادة ملكية / مرسوم ملكي

Dissolves: يحل

Elections: انتخابات

The throne of the Kingdom is passed on through inheritance within the dynasty of King Abdullah I Ibn Al Hussein, in the direct line of his male heirs (s.28 JC 1952). The King, as the head of state, is immune from all liability and responsibility (s.30 JC 1952). He approves laws, directs the government to promulgate and enforce bylaws and regulations. He exercises judicial authority by a royal decree, orders parliamentary elections, and inaugurates, adjourns, suspends and dissolves the House of Deputies under the constitution. He appoints the President of the Senate as well as senators (ss 31-36 JC 1952).

(1) See Zu'bi A, Op. Cit., p.135.



عرش المملكة وراثي في أسرة الملك عبدالله الأول بن الحسين وتكون الوراثة في الذكور من أولاد الظهور (المادة ٢٨ من الدستور). جلالة الملك كرأس الدولة مصون من كل تبعة ومسؤولية (المادة ٣٠ من الدستور). جلالة الملك يصادق على القوانين ويوجه الحكومة نحو إصدار وتنفيذ الأنظمة والتعليمات. جلالة الملك يمارس السلطة القضائية من خلال إرادة ملكية ويأمر بإجراء الانتخابات البرلمانية ويفتح ويؤجل ويفض ويحل مجلس النواب حسب الدستور. جلالة الملك يعين رئيس مجلس الأعيان وكذلك الأعيان أنفسهم (المواد ٣١-٣٦ من الدستور).

عبر التاريخ: Along the history:

حضرة صاحب الجلالة: HM (His Majesty)

Along the history, the Kings of the Kingdom are: (1)

1921 (March) to 1951 (July): HM King Abdullah I Ibn Al-Hussein.

1951 (July) to 1952 (August): HM King Talal I.

1952 (August) to 1999 (February): HM King Hussein I.

1999 (February) to date: HM King Abdullah II Ibn Al-Hussein.

عبر تاريخ الأردن، فإن ملوك المملكة هم:

من آذار ١٩٢١م - تموز ١٩٥١م: حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الأول بن الحسين المعظم.

من تموز ١٩٥١م - آب ١٩٥٢م: حضرة صاحب الجلالة الملك طلال الأول المعظم.

من آب ١٩٥٢م - شباط ١٩٩٩م: حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين الأول المعظم.

من شباط ١٩٩٩م لغاية الآن: حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم.

(b)- The Parliament: البرلمان

Parliamentary system: نظام برلماني

Formed of: تأسس من / تكون من

House of Deputies: مجلس النواب

(1) See Wilson M.C, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, p.1; Jordan Media Group, Op. Cit., p. 2 & p.35.



The Jordanian parliamentary system finds its roots in the British parliamentary system and experience (1). Until 2003, the Jordanian Parliament was formed of an eighty-member elected House of Deputies and a forty-member appointed Senate that couldn't exceed half the size of the House of Deputies.

يجد النظام البرلماني الأردني جذوره في النظام والخبرة البرلمانية الإنجليزية. لغاية عام ٢٠٠٣م كان البرلمان الأردني يتألف من ٨٠ عضواً منتخباً كمجلس نواب و ٤٠ عضواً معيناً كمجلس أعيان والذي يجب أن لا يزيد عدد أعضائه على نصف عدد أعضاء مجلس النواب.

Quota: كوتا / نصيب / حصة

As amended by: كما عدل بـ

Vote of confidence: صوت الثقة / إقتراع الثقة

Speaker: رئيس

Term: دوره / فصل

Nowadays, the House of Deputies consists of 110 members. This number includes the six seats that have been allocated to women (women quota) according to the provisions of the House of Deputies Election Act No.34 of 2001, as amended by the Act No.11 of 2003, and the Division of the Election Departments Regulation No. 42 of 2001. In addition, the Senate consists of 55 members.

حالياً، فإن مجلس النواب يتألف من ١١٠ أعضاء. هذا الرقم يشمل المقاعد الستة التي تم تخصيصها للنساء (الكوتا النسائية) حسب نصوص قانون إنتخاب مجلس النواب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ كما هو معدل بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣ ونظام تقسيم الدوائر الإنتخابية رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠١. كذلك، فإن مجلس الأعيان يتألف من ٥٥ عضواً.

(1) See Ghazwi M, Constitutional and Political Organization in the Hashemite Kingdom of Jordan, First Edition, Rafeedi Press, Amman, 1985, p.105.



The House of Deputies alone is empowered to pass a vote of confidence, or no confidence, in a government (s. 53 JC 1952). Also, the Speaker of the House of Deputies is elected by the deputies at the beginning of every term while the President of the Senate is appointed by the King (s.69(1) JC 1952; s.36 JC 1952; s.14 of the House of Deputies Internal Regulations of 1996 (HDIR 1996)).

إن مجلس النواب وحده هو المخول بإعطاء صوت الثقة أوعدم الثقة في الحكومة (م ٥٣ من الدستور). كذلك، فإن رئيس مجلس النواب يُنتخب من قبل النواب في بداية كل دورة بينما رئيس مجلس الأعيان فيتم تعيينه من قبل جلالة الملك (المادة ٦٩(١) من الدستور؛ المادة ٣٦ من الدستور؛ المادة ١٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦).

Expired : انتهى

Calendar year : سنة شمسية

General elections : الانتخابات العامة

Prolong : يمدد / يطيل



Section 65(1) JC 1952 states "the term of office of senators shall be for four years. The appointment of members shall be renewed every four years. Senators whose term of office has expired may be reappointed for a further term". Section 68(1) JC 1952 states "the term of office of the House of Deputies shall be for four calendar years commencing from the date of the announcement of the results of the general elections in the Official Gazette. The King, may by a royal decree, prolong the term of the House for a period of not less than one year and not more than two years".

المادة ٦٥(١) من دستور عام ١٩٥٢ تنص على أن "مدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنوات ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدته منهم". المادة ٦٨(١) من دستور عام ١٩٥٢ تنص على أن "مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات العامة في الجريدة الرسمية وللملك أن يمدد مدة المجلس بإرادة ملكية سامية إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين".



Democratic process : العملية الديمقراطية

Occupied territories : الأراضي المحتلة

National Consultative Council : المجلس الوطني الإستشاري

Recommendation : توصية

In June 1967, the Arab-Israeli war broke out and impeded the democratic process in Jordan by making it impossible to hold future elections in the occupied territories (1). In April 1978, the National Consultative Council was created as a temporary body empowered to render advice and consultation, discuss public policy, consider legislation and laws submitted and passed by the government (2), and debate general state policy in cooperation with the government. The council had no power to approve, amend or reject legislation. Its 60 members were appointed for a two-year term, upon the recommendation of the Prime Minister (3).

في حزيران من عام ١٩٦٧م اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية وأدت إلى انتهاء العملية الديمقراطية في الأردن؛ وذلك بأن جعلت من المستحيل إجراء انتخابات مستقبلية في الأراضي المحتلة. في نيسان من عام ١٩٧٨م تم إنشاء المجلس الوطني الإستشاري كهيئة مؤقتة مخولة لأن تقدم نصيحة ومشورة وأن تناقش السياسة العامة وأن تنظر في التشريعات والقوانين التي تمرر لها من قبل الحكومة وأن تناقش السياسة العامة للدولة بالتعاون مع الحكومة. المجلس لم يكن له سلطة لكي يقر أو يعدل أو يرفض التشريعات. أعضاؤه الستون كان يعينون لمدة سنتين بناءً على توصية من قبل رئيس الوزراء.

Severed : فصل / قطع

Ties : روابط / علاقات

West Bank : الضفة الغربية

Restore : يعيد / يحيي

Polls : صناديق الاقتراع

(1) Ghazwi M, Op. Cit., p.152; Jordan Media Group, Op. Cit., p.20.

(2) Section 7 of the Jordanian National Consultative Council Act No.17 of 1978.

(3) Jordan Media Group, Op. Cit., p.23. Also, see Ghazwi M, Op. Cit., pp.158-159.



In July 1988, Jordan severed legal and administrative ties with the West Bank. Later on, the government announced plans to restore parliamentary life in the country. In November 1989, Jordanian nationals in the East Bank went to the polls to elect the first new house in 22 years (1). House of Deputy seats were increased from 60 to 80 and Senate seats from 30 to 40.

في تموز من عام ١٩٨٨م قام الأردن بفصل الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية. فيما بعد، أعلنت الحكومة عن خططها من أجل إعادة الحياة البرلمانية في الدولة. في تشرين ثاني من عام ١٩٨٩م اتجه المواطنون الأردنيون في الضفة الشرقية إلى صناديق الاقتراع من أجل انتخاب أول مجلس خلال فترة ٢٢ سنة. مقاعد مجلس النواب تمت زيادتها من ٦٠ إلى ٨٠ ومقاعد مجلس الأعيان من ٣٠ إلى ٤٠

السلطة القضائية : The Judiciary

Independence : استقلال

Judges : قضاة

Judicial function : الدور أو العمل القضائي

Appointment : تعيين

Dismissal : فصل

Higher Judicial Council : المجلس القضائي الأعلى

Ministry of Justice : وزارة العدل



مركز تحقيقات كميتر علوم إرسودي

Jordan's constitution guarantees the independence of the judiciary and clearly states that "judges are independent, and in the exercise of their judicial functions they are subject to no authority but that of the law" (s.97 JC 1952) (2). While the King must approve the appointment and dismissal of judges, in practice these are supervised by the Higher Judicial Council, which makes independent decisions regarding periodic recommendations submitted to it by the Ministry of Justice (3).

(1) Jordan Media Group, Op. Cit., p.24.

(2) Also, see section 7 of the Jordanian Independence of the Judiciary Act No.15 of 2001.

(3) Section 14 of the Jordanian Independence of the Judiciary Act No.15 of 2001.



يكفل الدستور الأردني استقلال السلطة القضائية وينص صراحةً على أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون" (المادة ٩٧ من الدستور ١٩٥٢). وبينما يصادق جلالة الملك على تعيين واستقالة القضاة فإنهم من الناحية العملية يخضعون لإشراف المجلس القضائي الأعلى والذي يتخذ قرارات مستقلة فيما يتعلق بالتوصيات المؤقتة التي تقدم له من قبل وزارة العدل.

Courts : محاكم

In accordance with : حسب / بناءً على :

Sittings : جلسات المحاكم

Public order : النظام العام

The courts of law in their varying types and degrees exercise the judicial power and their judgments are given in accordance with the law and pronounced in the name of the King (s.27 JC 1952). These courts are open to all and free from any interference in their affairs. Their sittings are public, unless the court considers that it should sit in camera, in the interest of public order and morals (s.101 JC 1952).

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم جلالة الملك (المادة ٢٧ من الدستور). هذه المحاكم مفتوحة للجميع وهي حرة من أي تدخل في شؤونها. جلساتها تكون علنية إلا إذا رأت المحكمة أن تكون سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب العامة (المادة ١٠١ من الدستور).

Section 99 JC 1952 divides the courts into three main categories; namely: (i) Regular Courts, which include Magistrate Courts, Courts of First Instance, Courts of Appeal and the Court of Cassation (1); (ii) Religious Courts, which include the Shari'a Courts and the Tribunals of other Religious Communities; and (iii) Special Courts, which include many kinds of courts, e.g. Customs Courts, Income Tax Courts, Land and Water Settlement Courts, Police Courts and Royal Military Courts.

(1) The Court of Cassation is a court of law and not a trial court.



المادة ٩٩ من الدستور الأردني قسمت المحاكم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: (أ) المحاكم النظامية وتشمل محاكم الصلح، محاكم البداية، محاكم الإستئناف ومحكمة التمييز؛ (ب) المحاكم الدينية وتشمل المحاكم الشرعية ومجالس الطوائف الدينية الأخرى؛ (ت) المحاكم الخاصة وتشمل عدة أنواع من المحاكم مثل محاكم الجمارك، محاكم ضريبة الدخل، محاكم التسوية، محاكم الشرطة والمحاكم العسكرية الملكية.

The Executive : السلطة التنفيذية :

Release : يقيل

Resignation : استقالة

Prime Minister : رئيس الوزراء

As the head of the state, the King is the head of the executive authority (s.26 JC 1952). He exercises his powers through his ministers in accordance with the provisions of the constitution, which allow him to appoint, release or accept the resignation of the Prime Minister and of cabinet ministers upon the recommendation of the Prime Minister (s.35 JC 1952).

كرئيس للدولة، فإن جلالة الملك هو رئيس السلطة التنفيذية (المادة ٢٦ من الدستور). جلالة الملك يمارس سلطاته من خلال وزرائه وحسب نصوص الدستور التي تسمح له بأن يعين، يقيل أو يقبل استقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بناءً على توصية رئيس الوزراء.

Cabinet : مجلس الوزراء

Council of ministers : مجلس الوزراء

Public interest : المصلحة العامة

In the name of the King : باسم الملك

The Council of Ministers consists of the Prime Minister, who is the president, and of such number of ministers, as may be needed, or as public interest may require (s.41 JC 1952). The ministers conduct all affairs of the state, both internal and external, in the name of the King (s.45(1) JC 1952).

يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء رئيساً ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة (المادة ٤١ من الدستور). يتولى الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باسم جلالة الملك ((المادة ٤٥ (١) من الدستور)).



Administrative governors : الحكام الإداريون

Local government : الحكومة المحلية

Verbal : شفوي / غير مكتوب

Absolve : يعفي

Liability : مسؤولية

The Prime Minister, appointed by the King, forms the Cabinet, which presides over and controls the government through ministers, heads of executive departments attached to the Prime Minister, administrative governors and local government councils. The Cabinet is entrusted with the responsibility of administering all affairs of the state as specified in the constitution and the King's orders, verbal or written, do not absolve it of liability (s.49 JC 1952).

رئيس الوزراء المعين من قبل جلالة الملك يؤلف مجلس الوزراء الذي يرأسه ويراقب الحكومة من خلال وزرائه ورؤساء الدوائر التنفيذية التابعة لرئيس الوزراء، والحكام الإداريون ومجالس الحكومة المحلية. مجلس الوزراء يُعهد إليه بمسؤوليات إدارة كافة شؤون الدولة كما هو محدد بالدستور وأوامر جلالة الملك الشفوية أو الخطية لا تعفي المجلس من مسؤولياته (المادة ٤٩ من الدستور).

Collective responsibility : مسؤولية مشتركة

Sessions : جلسات البرلمان

Draft legislation : مسودة القانون / مشروع القانون

The Prime Minister and the ministers are collectively responsible before the House of Deputies in respect of the general policy of the state. In addition to this collective responsibility, each minister is also individually responsible for the conduct of his own respective ministry and departments (s.51 JC 1952). The ministers must attend sessions of the two Houses of Parliament to answer questions put to them by members of the Parliament, to explain the actions taken and the policies followed by the government, and to seek approval for government-introduced draft legislation (s.92 JC 1952; s.84 & s.118 HDIR 1996).



رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون مسؤولية مشتركة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة. بالإضافة إلى هذه المسؤولية المشتركة، فإن كل وزير مسؤول أيضاً وبشكل فردي عن أعمال وزارته ودوائرها (المادة ٥١ من الدستور). الوزراء عليهم أن يحضروا جلسات مجلس البرلمان من أجل الإجابة على الأسئلة التي توضع لهم من قبل أعضاء البرلمان ومن أجل شرح الإجراءات المتخذة والسياسات المتبعة من قبل الحكومة ومن أجل الحصول على موافقة المجلس لمشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة (المادة ٩٢ من الدستور؛ المادة ٨٤ & المادة ١١٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦).

مصادر القانون الأردني : Sources of Jordanian Law

القيم الأخلاقية : Moral values

عقاب/ جزاء : Sanction

انتهاك/ خرق : Breach

عوقب : Punished

المواطنين العاديين : Ordinary citizens

سيادة القانون : Supremacy of law



Sources of law mean the origins of law or the means by which the provisions, rules and principles of law are created (1). The majority of Jordanian law rules are influenced by the rules of morals, which have been heavily influenced by Islamic religion and moral values (2). Any rule of law has two elements. First, there should be no sanction without breach, i.e. nobody should be punished, unless he has broken the law. Secondly, one law should govern everyone, including both ordinary citizens and state officials, i.e. supremacy of law (3).

مصادر القانون تعني أصول القانون أو الوسائل التي من خلالها يمكن لنصوص أو قواعد أو مبادئ القانون أن توجد. معظم قواعد القوانين الأردنية تأثرت بقواعد الأخلاق والتي تأثرت بشكل كبير بالعقيدة والقيم الأخلاقية الإسلامية. أية قاعدة قانونية لها عنصرين: أولاً أنه لا عقاب بدون مخالفته؛ أي أنه لا يجوز معاقبة أي شخص إلا إذا انتهك حرمت القانون. ثانياً أن قانوناً واحداً يجب أن يحكم الجميع بما هي ذلك المواطنين العاديين ومسؤولي الدولة (مبدأ سيادة القانون).

(1) Zu'bi A, Op. Cit., p.134; Dawoodi Gh, Op. Cit., p.94; Al-Far A, Op. Cit., p.62.

(2) See Al-Far A, Op. Cit., pp.27-29.

(3) Aqileh Z, 'How to Keep the Environment Safe in Arab Cities: the Legal Mechanism', A Conference Paper: The Seventh Sharjah Urban Development Symposium: University of Sharjah (UAE), 2004, p.14.



Came into operation : أصبح نافذ المفعول

States : ينص/ يصرح

Section 2 of the Jordanian Civil Code No.43 of 1976 (JCC 1976) , (1) which came into operation on 1 January 1977, states the sources of Jordanian law as follows:

المادة ٢ من القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ والذي أصبح نافذ المفعول في ١ كانون ثاني من عام ١٩٧٧ نص على أن مصادر القانون الأردني هي:

(a)- Provisions of the Law (Legislation): نصوص القانون المكتوب (التشريع)

Law-making authority : السلطة التشريعية

Embraces : يتضمن/ يشمل

Codified : مقنن

Legislation of necessity : تشريع الضرورة

Issues : يصدر



As the principal source of Jordanian law, legislation means the formation of rules of law by the law-making authority (2). Legislation embraces: (i) codified acts of parliament, i.e. statutes; and (ii) legislation of necessity and delegated legislation, i.e. directives, regulations and provisional laws (3). The legislative authority issues the statutes, which constitute the main and the general part of the legislation in the state, whereas the executive authority issues regulations and provisional laws (4).

كالمصدر الرئيسي للقانون الأردني، فإن التشريع يعني تكوين قواعد القانون من قبل السلطة التشريعية. التشريع يتضمن: (أ) القوانين الصادرة من البرلمان: أي القوانين المكتوبة، (ب) تشريعات الضرورة والتشريعات التفويضية؛ أي التعليمات والأنظمة والقوانين المؤقتة. السلطة التشريعية تصدر القوانين والتي تكون الجزء الأكبر من التشريع في الدولة بينما السلطة التنفيذية تصدر التعليمات والأنظمة والقوانين المؤقتة.

(1) The Jordanian Civil Code became a permanent law in 1996.

(2) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.99.

(3) Zu'bi A, Op. Cit., p.145; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.44.

(4) Zu'bi A, Op. Cit., p.154.



Undergoes : يخضع لـ / يمر بـ

Promulgation : إصدار

Declaration : إعلان

Governmental institutions : مؤسسات حكومية

Publication : النشر

Executable : قابل للتنفيذ

Applicable : قابل للتطبيق

It is assumed that every person of the state has knowledge of the laws, which are issued (1). So, when a new law is issued, whether a statute or a regulation, the state takes certain steps in order to inform the public of the provisions of the new law. Thus, every new law undergoes the following steps:

يفترض أن أي شخص في الدولة عنده علم بالقوانين التي تصدر. لذلك، فإنه عندما يتم إصدار قانون جديد، سواءً أكان قانوناً أو نظاماً، تقوم الدولة باتخاذ خطوات معينة من أجل إعلام العامة بنصوص القانون الجديد، لذلك، فإن كل قانون جديد يجب أن يمر في المراحل التالية:

(i)- Promulgation: الإعلان أو الإصدار

This is an act done by the head of the executive authority (the King) and aims to the declaration of the existence of the legislation and to order the governmental institutions for executing it (2).

وهو عمل يتم من قبل رئيس السلطة التنفيذية (جلالة الملك) ويهدف إلى الإعلان عن وجود التشريع ومن أجل إعطاء الأمر أو الإيعاز للمؤسسات الحكومية لكي تقوم بتنفيذه.

(ii)- Publication: النشر

Legislation in Jordan becomes executable at the moment it has been promulgated, but it is not applicable to individuals, unless there is some means by which they can know of it (3). Publication is made to enable individuals to know the law in order to comply with its rules. Jordan, therefore, has adopted a special medium of publication, through a special newspaper called the "Official Gazette" (4). Under section 93 (2) JC 1952, any Act of Parliament shall come into force after its promulgation by the King and the lapse of 30 days from the date of its publication in the Official Gazette, unless it is otherwise specified by the Act.

(1) Al-Far A, Op. Cit., p.103.

(2) Section 31 JC 1952; Dawoodi Gh, Op. Cit., pp.112-113; Zu'bi A, Op. Cit., p.161.

(3) Dawoodi Gh, Op. Cit., p.115; Zu'bi A, Op. Cit., p.163.

(4) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.45.



يصبح التشريع في الأردن قابلاً للتنفيذ من لحظة إصداره ولكنه لا يطبق على الأفراد إلا إذا هناك وسيلة ما يتم من خلالها إعلامهم بالقانون. النشر يتم اللجوء إليه من أجل تمكين الأفراد من معرفة القانون حتى ينصاعوا لأحكامه. لذلك، فقد تبني الأردن وسيلة إعلام خاصة للنشر من خلال جريدة خاصة تسمى "الجريدة الرسمية". وبموجب نص المادة ٩٣ (٢) من الدستور الأردني، فإن أي قانون يصبح نافذ المفعول بعد إصداره من جانب جلالة الملك ومرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية إلا إذا ورد نص خاص في القانون يقضي بغير ذلك.

Interpretation : تفسير

Legislator : المشرع

Consistency of the texts : تناسق النصوص

When the words of the law are clear and apply to the presented case, no difficulty arises, but when the words are vague the interpretation becomes necessary (1). The primary purpose of the interpretation of the law is to ascertain and reach the real intention of the legislator (2). Given that, the law must be looked at as a whole and each part of its rules must be consistent with the other (3). The precise interpretation of the codes, however, demands not only consistency of the texts, but also a close connection between the words and their meanings (4).

عندما تكون كلمات القانون واضحة وتطبق على القضية المعروضة فلا تنثور أي مشكلة، لكن عندما تكون الكلمات غامضة فإن التفسير يصبح ضرورياً. الفرض الأساسي من تفسير القانون هو التحقق من الوصول إلى النية الحقيقية للمشرع. وبناءً عليه، فإن القانون يجب أن ينظر له كوحدة واحدة وكل جزء من أحكامه ويجب أن يكون متناسقاً مع الجزء الآخر. التفسير الدقيق للقوانين، على أي حال، يتطلب ليس فقط وجود تناسق بين النصوص بل أيضاً وجود ارتباط وثيق بين الكلمات وبين معانيها.

Onerous : شاق/ مرهق

Special Tribunal : الديوان الخاص لتفسير القوانين

Highest court : المحكمة العليا (محكمة التمييز)

(1) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.85.

(2) Zu'bi A, Op. Cit., p.285; Al-Far A, Op. Cit., p.70.

(3) Khateeb N, Op. Cit., p.18.

(4) See Zu'bi A, Op. Cit., pp.185-186.



In cases where it becomes onerous to interpret any article of the law, the judge has to refer the relevant article, via the Minister of Justice, to the Special Tribunal. The Special Tribunal consists of the president of the highest court as a chairman, two of its judges and one senior administrative official, appointed by the Council of Ministers, as members. It, also, includes a member delegated by the minister concerned from among the senior officials of the ministry, which is involved in the needed interpretation (s.123(2) JC 1952).

في الحالات التي يصبح فيها من الصعب تفسير مواد القانون، فإن القاضي عليه أن يحيل المادة المطلوبة من خلال وزير العدل إلى الديوان الخاص لتفسير القوانين. الديوان الخاص لتفسير القوانين يتألف من رئيس أعلى محكمة نظامية رئيساً وعضوية اثنين من قضائها واحد كبار موظفي الإدارة يعينه مجلس الوزراء. كما يشمل عضواً من كبار موظفي الوزارة ذات العلاقة بالتفسير المطلوب ينتدبه الوزير (المادة ١٢٣(٢) من الدستور).

Decisions : قرارات

Majority of votes : أغلبية الأصوات

The force of law : قوة القانون / مفعول القانون



مركز تحقيقات كميونير علوم إسلامي

The Special Tribunal may interpret the provisions of any law, which have not been interpreted by the courts if so requested by the Prime Minister (s.123(1) JC 1952). It gives its decisions by a majority of votes (s.123(3) JC 1952). Decisions given by the Special Tribunal are published in the Official Gazette and have the force of law (s.123(4) JC 1952).



الديوان الخاص يمكن أن يفسر النصوص القانونية التي لم تفسر بعد من قبل المحاكم إذا طلب إليه ذلك من قبل رئيس الوزراء (المادة ١٢٣ (١) من الدستور). ويصدر الديوان قراراته بالأغلبية (المادة ١٢٣ (٢) من الدستور). ويكون للقرارات التي يصدرها الديوان الخاص وتنتشر في الجريدة الرسمية مفعول القانون (المادة ١٢٣ (٤) من الدستور).

Drawing up : صياغة / إعداد

Drafts : مسودات

Explanatory Memorandums : المذكرات الإيضاحية

Sometimes, however, the words, which the legislator has used, may not constitute the full evidence of its intention. Here, a direct reference should be made to consult the documents accompanying the drawing up of the law. These documents, which may constitute a clear guidance of this intention, include the drafts of the law in its various stages, reports of the discussions of the House of Parliament committees, and the Explanatory Memorandums of the law (1).

أحياناً، وعلى أي حال، فإن الكلمات التي استعملها المشرع ربما لا تكون أو تقدم دليلاً كاملاً على نيته. هنا يكون المرجع المباشر هو العودة لاستشارة الوثائق المصاحبة لإعداد (لصياغة) القانون. هذه الوثائق والتي ربما تكون دليلاً واضحاً على هذه النية تشمل مسودات القانون في المراحل المختلفة، تقارير مناقشات لجان مجلس البرلمان والمذكرات الإيضاحية للقانون.

(b)- Islamic Doctrine: أحكام الفقه الإسلامي

Consider: يأخذ بعين الاعتبار

Shari'a Courts: المحاكم الشرعية

Judgments: أحكام المحاكم

Under section 2(2) JCC 1976, shari'a is the second source of Jordanian civil law. Judges are required to consider the shari'a principles most suited to the terms of the civil code when they do not find solutions in the provisions of the law (2). Shari'a principles are to be found in the texts of Quran and Sunna (3). The significance of shari'a is, also, acknowledged in section 106 JC 1952, which provides that Shari'a Courts must apply shari'a rules in the course of their judgments.

(1) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.75. For full details, see Aqaileh Z, Legal Extension of the Term of the Lease: A Comparative Study of Jordanian and English Law, PhD Thesis, London South Bank University (UK), 2001.

(2) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.46; Zu'bi A, Op. Cit., p.176.

(3) Muhammad Bin Saleh Al-Ethaimen, The Faith of the People of Sunnah, Riyadh, Dar Al-Watan, 2000, p.2.



بموجب نص المادة ٢(٢) من القانون المدني الأردني، فإن الشريعة الإسلامية هي المصدر الثاني للقانون المدني الأردني. فالقضاة عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة لنصوص القانون المدني عندما لا يجدون حلاً في نصوص القانون. مبادئ الشريعة الإسلامية توجد في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. أهمية الشريعة الإسلامية أشارت إليها أيضاً المادة ١٠٦ من الدستور الأردني التي نصت على أن المحاكم الشرعية عليها أن تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في قضائها.

(c)- Custom and Principles of Natural Justice: العرف وقواعد العدالة

Behavior: تصرف

Habits: عادات

Coercive force: قوة إلزامية

Contradict: يخالف/ يناقض

As the third source of Jordanian civil law, custom prescribes behaviour that through continued observance has become customary, and announces sanctions for deviant behaviour (1). It is distinguished from mere habits by the coercive force that is gathered behind it (2). In order to be resorted to by the Jordanian courts, custom must be ancient, stable, and not contradict the rules of law, public order or morals (3).

كمصدر ثالث للقانون الأردني، فإن العرف يعني (يصف) السلوك الذي يصبح من خلال التطبيق المستمر عرفاً ويعلن عن جزاء على مخالفته. العرف يختلف عن مجرد العادات وذلك بوجود القوة الإلزامية التي تلتزم خلفه، لكن حتى يتم اللجوء إليه من قبل المحاكم الأردنية، فإن العرف يجب أن يكون قديماً، مستقراً (ثابتاً) وغير مخالف لقواعد القانون أو النظام العام أو الآداب العامة.

(d)- Judicial Decisions: الأحكام القضائية

Mass: كتلة/ مجموعة

Independent authority: سلطه مستقله

(1) Al-Far A, Op. Cit., p.84; Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.47.

(2) Zu'bi A, Op. Cit., p.202.

(3) Section 2(3) JCC 1976.



The application and interpretation of legislation has given rise to a mass of case law (judicial precedents). These precedents are regarded as the fourth source of Jordanian law (s.2(4) JCC 1976). They do not have an independent authority of their own, but they are evidence of what the law is (1).

إنّ تطبيق وتفسير التشريعات أدى إلى ظهور (خلق) كتلة من الأحكام القضائية (السوابق القضائية). هذه السوابق تعتبر المصدر الرابع للقانون الأردني (المادة ٢(٤) من القانون المدني لعام ١٩٧٦). هذه السوابق ليس لها أية سلطة مستقلة خاصة بها ولكنها تعتبر دليلاً على ماهية القانون.

Original example : مثال أصلي

Take into account : يأخذ بعين الاعتبار

The principle behind the doctrine of precedents is that in the absence of legal rules, judges are required to rule according to the other sources of law and to take into consideration the existing examples, or precedents of earlier decisions (2). Where the case to be decided is one without precedent, i.e. unlike any previous case, the judge must decide it according to general principles of natural law and justice (s.2(3) JCC 1976). By doing so, he lays down an original example which later judges will respect and may take into account if they encounter a similar case (3).

المبدأ خلف هذه السوابق القضائية هو أنه في حالة غياب أية قواعد قانونية، فإن القضاة عليهم أن يحكموا بناءً على المصادر الأخرى للقانون، وأن يأخذوا بعين الاعتبار الأمثلة الموجودة أو الأحكام السابقة. عندما تكون القضية المراد إعطاء حكم بها بدون أي سابقة؛ أي بعكس أي قضية سابقة، فإن القاضي يتوجب عليه أن يحكم بها حسب القواعد العامة لمبادئ القانون الطبيعي والعدالة (المادة ٢(٣) من القانون المدني الأردني لعام ١٩٧٦). عندما يعمل ذلك، فإن القاضي يضع مثلاً أصلياً ربما يحترم من قبل القضاة اللاحقون وربما يتم أخذه بعين الاعتبار عند النظر في قضايا مماثلة.

(1) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.81; Zu'bi A, Op. Cit., p.139.

(2) Zu'bi A, Op. Cit., pp.239-240.

(3) Ibid, pp.241-241.



(e)- The Writings of Law Jurists: كتابات فقهاء القانون

Law jurists : فقهاء القانون

Stated above : المذكور آنفاً

The writings of the national and foreign law jurists and academics are regarded as the fifth source of Jordanian civil law, providing these writings do not contradict the sources stated above (s.2(4) JCC 1976). Juristic materials may be resorted to by national courts, for example in the course of their interpretation of national law (1).

كتابات فقهاء القانون والأكاديميين الوطنيين والأجانب تعتبر المصدر الخامس للقانون المدني الأردني بشرط ألا تتعارض هذه الكتابات مع المصادر المذكورة آنفاً (المادة ٢(٤) من القانون المدني لعام ١٩٧٦). فالإجتهادات الفقهية ربما يتم اللجوء إليها من قبل المحاكم الوطنية (الداخلية) على سبيل المثال عندما تقوم تلك المحاكم بتفسير القانون الوطني.

The Process of Legislation in the Hashemite Kingdom of Jordan:

سير العملية التشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية

Consist of : يتألف من

مثل / على سبيل المثال / كـ: Such as

الحريات العامة : General freedoms

As stated above, the Jordanian Parliament consists of two Houses; namely: the House of Deputies and the House of Senators (2). The former consists of 14 committees, such as, notably, the legal committee, the financial and economic committee, the administrative committee, the education committee and the general freedoms and human rights committee, etc (3) .

كما ذكر سابقاً، فإن البرلمان الأردني يتألف من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الأعيان. يتألف مجلس النواب من ١٤ لجنة من أبرزها على سبيل المثال اللجنة القانونية، اللجنة المالية والاقتصادية، اللجنة الإدارية، لجنة التربية ولجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين وغيرها.

(1) Sarraf A & Hazboun G, Op. Cit., p.82; Zu'bi A, Op. Cit., p.230

(2) See Zu'bi A, Op. Cit., p.135.

(3) See sections 35-64 HDJR 1996.



Law projects : مشاريع القوانين

First draft : المسودة الأولى للقانون

Side by side : جنباً إلى جنب

Department of Opinion and Legislation: ديوان التشريع والرأي (في رئاسة الوزراء)

When the government intends to introduce a new law, it first charges the Committee of the Preparation of Law Projects to present the first draft of the law concerned (1). This committee works, side by side, with the Minister of Justice and his legal assistants, who together meet and prepare the first draft of such a law. After preparing the first draft of the law project, the Department of Opinion and Legislation in the Prime Ministry passes it to the Prime Minister.

عندما تنوي الحكومة تقديم أو إصدار قانون جديد، فإنها أولاً تكلف لجنة إعداد مشاريع القوانين لكي تقدم مسودة أولى للقانون المطلوب. هذه اللجنة تعمل جنباً إلى جنب مع وزير العدل ومعاونيه القانونيين الذين يجتمعون معاً ويحضرون المسودة الأولى للقانون. بعد إعداد المسودة الأولى لمشروع القانون، فإن ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء يقوم بتمريره إلى رئيس الوزراء.

Good reasons : الأسباب الموجبة

Approval : موافقة

Legal Committee Chief : رئيس اللجنة القانونية

Legislative proposal : مشروع القانون / مسودة القانون

The Prime Minister, in turn, sends it to the Speaker of the House of Deputies along with the good reasons behind the introduction of such a law and a formal written letter requesting the approval of the House to the law project (s.91 JC 1952 & s.65(1) HDIR 1996). The latter, comes under an obligation to send the draft to the House of Deputies Legal Committee Chief (s.68 HDIR 1996). The law neither defines any specific time within which the speaker should pass the law project to the legal committee chief nor specifies the maximum limit to the period within which the chief, along with the members, should meet and discuss the said legislative proposal, i.e. the law project.

(1) Dawoodi Gh. Op. Cit., p.110.



رئيس الوزراء بدوره يقوم بإرسال مشروع القانون إلى رئيس مجلس النواب مرفقاً بالأسباب الموجبة ورسالة رسمية خطية يطلب فيها موافقة المجلس على مشروع القانون (المادة ٩١ من الدستور والمادة ٦٥ من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦)، الأخير (رئيس مجلس النواب) يصبح ملزماً بأن يرسل المسودة إلى رئيس اللجنة القانونية التابعة للمجلس (المادة ٦٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦). القانون لم يحدد أية مدة معينة يجب من خلالها على رئيس المجلس أن يمرر مشروع القانون إلى رئيس اللجنة القانونية كما لم يحدد أقصى مدة زمنية يجب على رئيس اللجنة أن يجتمع خلالها مع أعضائها وأن يناقشوا مسودة القانون؛ أي مشروع القانون.

قَبْلُ / سابق على : Prior to

بادر / استهل / بدأ : Initiated

It is of most significance, however, to indicate that copies of the law project must be provided to every member of the Legal Committee at least three days prior to the date of their meeting to discuss the law project and unless this is so done, no discussion will be initiated (s.67(1) HDIR 1996).

من الجدير بالأهمية، على أية حال، أن تشير إلى أنه لا يوضع مشروع أي قانون قيد البحث والمذاكرة في المجلس ما لم تكن نسخة من المشروع قد وُضعت على كل عضو من أعضاء اللجنة القانونية قبل ثلاثة أيام على الأقل من بدء المذاكرة فيه (المادة ٦٧ (١) من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦).

مرضي : Satisfactory

تعديل : Amendment

يُرفق بـ / يرتبط بـ : Attach to

البنود المعيبة : Defective articles



When he receives copies of the first draft of the law project, the Legal Committee Chief comes under an obligation to invite all members of the committee to discuss each article to the project (1). After such a discussion, the committee members write their report including their suggestions and recommendations and state whether or not the project is satisfactory or whether or not it needs amendment. They attach to their report the recommendations for the amendment of defective articles (s.61 HDIR 1996).

عندما يتسلم نسخاً من المسودة الأولى لمشروع القانون فإن رئيس اللجنة القانونية يصبح ملزماً بأن يدعو أعضاء اللجنة لمناقشة كل بنود مشروع القانون. بعد هذه المناقشة، فإن أعضاء اللجنة يكتبون تقريرهم بما في ذلك اقتراحاتهم وتوصياتهم ويذكروا كذلك فيما إذا كان مشروع القانون مرضياً أم أنه بحاجة إلى تعديلات ويرفقون بتقريرهم التوصيات اللازمة لتعديل البنود المعيبة (المادة ٦١ من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦).

Has to : يجب / يتمين :

With regard to : فيما يخص / فيما يتعلق بـ :



This report, which contains the committee's discussions, suggestions and recommendations, has to be sent to the Speaker of the House of Deputies, who is required by law to inform the government of the results of the Legal Committee's meetings and discussions, with regard to the law project (2).

هذا التقرير والذي يتضمن مناقشات اللجنة واقتراحاتها وتوصياتها يجب أن يرسل إلى رئيس مجلس النواب والمطلوب منه بموجب القانون أن يقوم بإعلام الحكومة بنتائج اجتماعات ومناقشات اللجنة القانونية فيما يتعلق بمشروع القانون.

Satisfaction : قبول / رضا / موافقة :

Annotations : ملاحظات / تعليقات :

The light of day : ضوء النهار :

(1) See Zu'bi A, Op. Cit., p.158.

(2) Ibid, p.158.



The government may gladly receive suggestions and express its satisfaction, or it may announce its refusal of these suggestions. If the government fails to observe the Legal Committee's annotations, the law project may fail to receive the vote during discussion in the House of Deputies and, as a result, may not see the light of day.

الحكومة ربما تتلقى بسرور هذه الإقتراحات وتعبر عن قبولها لها وربما تعلن عن رفضها لهذه الاقتراحات. لكن إذا فشلت الحكومة في مراعاة مشروحات اللجنة القانونية، فإن مشروع القانون ربما يفشل في الحصول على التأييد (الثقة) خلال مناقشات مجلس النواب وبالنتيجة ربما لن يرى ضوء النهار.

Well formulated : صيغ جيداً

Enforceable law : قانون قابل للتنفيذ / قانون نافذ

Authorized by : مخول من قبل / مفوض من قبل

If the Legal Committee is convinced that the law project is well formulated and is capable of being an enforceable law, it organizes a special report and sends it to the Speaker of the House of Deputies who is authorized by the constitution to arrange meetings for full discussions of the project. The report must be signed by all the members of the committee (1).

إذا اقتنعت اللجنة القانونية بأن مشروع القانون قد صيغ بعناية وأنه جدير بأن يصبح قانوناً نافذاً، فإنها تنظم تقريراً خاصاً ترسله لرئيس مجلس النواب والذي هو مخول بموجب أحكام الدستور بأن يرتب اجتماعات من أجل المناقشة الكاملة للمشروع. التقرير يجب أن يوقع من قبل جميع أعضاء اللجنة.

Ambiguity : غموض

For the purpose of : من أجل / لغرض / لغاية / بهدف

Immediate discussion : مناقشة عاجلة أو فورية

(1) See sections 60-70 HDIR 1996; see Zu'bi A, Op. Cit., pp.158-159.



The Legal Committee has the right to interview the Minister concerned, in connection with any ambiguity in the provisions of the law project, or for the purpose of clarifying any vague points relevant to the project (s.58(1) HDIR 1996). If the minister refuses, the interview, the committee will write this in its report, which must be presented, to the House Speaker for the purpose of an immediate discussion (s.58(4) HDIR 1996).

يحق للجنة القانونية أن تقابل الوزير المعني فيما يتعلق بأي غموض في نصوص مشروع القانون أو من أجل الإستيضاح عن أية نقاط مبهمّة متعلّقة بالمشروع (المادة ٥٨ (١) من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦). فإذا رفض الوزير إجراء المقابلة، فإن اللجنة تكتب ذلك في تقريرها الذي يجب أن تقدمه لرئيس المجلس من أجل مناقشته على الفور (المادة ٥٨ (٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦).

Publicly : علانية

Votes : أصوات

Bill : مسودة / مشروع / وثيقة

Majority : أغلبية

Consent : موافقة / إقرار / مصادق



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية

In the House of Deputies the law project should be read publicly, section by section (s.68 HDIR 1996; s.85 JC 1952). The House then initiates debates and votes on legislation in conjunction with the government. A bill, approved by the majority of the House members, is then passed by the House Speaker to the Senate for debate and a vote (s.91 JC 1952; s.73(2) HDIR 1996) (1).

يقرأ مشروع القانون علانيةً ومادةً مادةً في مجلس النواب (المادة ٦٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦). عندها يبدأ المجلس مداولاته (مناقشاته) - بالإشتراك مع الحكومة - والتصويت على المشروع. المشروع المقرّر من قبل أغلبية أعضاء المجلس (مجلس النواب) يمرر بعد ذلك من قبل رئيس المجلس إلى مجلس الأعيان من أجل المناقشة والتصويت (المادة ٩١ من الدستور & المادة ٧٣ (٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦).



In the Senate, the bill becomes subject to the same process as in the House of Deputies (s.75 HDIR 1996). If approved by both Houses, the bill is submitted to the King, who may grant consent through a royal decree (s.93 JC 1952) (1).

في مجلس الأعيان، يخضع المشروع (مسودة القانون) لنفس العملية التي تمت في مجلس النواب (المادة ٧٥ من من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦). إذا تم إقرار المشروع من قبل المجلسين، فإنها ترفع فيما بعد إلى جلالة الملك والذي ربما يوافق عليه من خلال إرادة ملكية (المادة ٩٣ من الدستور).

مذيلاً بـ/ ملحقاً بـ/ مشفوعاً بـ :
Voting process : عملية التصويت
National Assembly : الجمعية الوطنية/ مجلس النواب

The King may return the bill appended with a statement justifying refusal (s.93(3) JC 1952). In this case, the bill should be returned to the House of Deputies where the review and voting process should be repeated. Should both Houses pass the bill a second time by a two-thirds majority, it becomes an act of parliament, and is put into effect upon its publication in the Official Gazette (s.93(4) JC 1952). If the bill fails to obtain the two-thirds majority of votes, it cannot be reconsidered during the same session, but it may be reconsidered by the National Assembly during the next session (s.93(4) JC 1952).

جلالة الملك ربما يعيد المشروع غير مصادق عليه مشفوعاً ببيان يبرر رفضه (المادة ٩٣(٣) من الدستور). في هذه الحالة، فإن مشروع القانون يجب أن يعاد إلى مجلس النواب حيث تعاد المراجعة أو المناقشة وعملية التصويت. إذا أقر كلا المجلسين المشروع وللمرة الثانية وبموافقة ثلثي الأعضاء، فإنه يصبح قانوناً نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية (المادة ٩٣(٤) من الدستور). فإذا لم يحصل المشروع على أكثرية الثلثين من الأصوات فلا يجوز إعادة النظر فيه خلال تلك الدورة على أنه يمكن لمجلس الأمة أن يعيد النظر فيه في الدورة العادية التالية (المادة ٩٣(٤) من الدستور).

(1) Dawoodi Gh, Op. Cit.,p.111.



Rejected : رفض

Disagreement : خلاف/ عدم اتفاق

Joint session : جلسة مشتركة

Dispute : نزاع

Resolution : قرار

Any bill rejected by the Senate is returned to the House of Deputies for amendments (s.75 (1) HDIR 1996). Disagreement between the two houses is settled by a two-thirds majority vote in a joint session of both Houses. Section 92 JC 1952 provides "should either House twice reject any bill and the other accept it, whether or not amended, both the Senate and the House of Deputies shall hold a joint meeting under the chairmanship of the Speaker of the Senate to discuss the matters in dispute. Acceptance of the bill shall be conditional upon the passing of a resolution by a two-thirds majority of the members of both Houses present. If the bill is rejected as described above, it shall not be placed again before the House during the same session".

أي مشروع يرفض من قبل مجلس الأعيان يعاد إلى مجلس النواب من أجل إجراء التعديلات عليه (المادة ٧٥ (١) من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٦). أي خلاف بين المجلسين يتم حله بجلسة مشتركة لكلا المجلسين وبالحصول على ثلثي الأصوات. المادة ٩٢ من الدستور لعام ١٩٥٢ تنص على أنه "إذا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلاً أو غير معدل يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان لبحث المواد المختلف فيها ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين وعندما يرفض المشروع بالصورة المبينة آنفاً لا يقدم مرة ثانية إلى المجلس في الدورة نفسها".

Provisional laws : قوانين مؤقتة

Necessary measures : تدابير ضرورية

Expenditure : إنفاق/ نفقات

Postponement : تأجيل



In cases where the National Assembly is not sitting or is dissolved, the Council of Ministers has, with the approval of the King, the power to issue provisional laws covering matters, which require necessary measures, which admit of no delay, or which necessitate expenditures incapable of postponement (1). Such provisional laws, which shall not be contrary to the provisions of the constitution, shall have the force of law, provided that they are placed before the Assembly at the beginning of the next session, and the Assembly may approve or amend such laws (s.94(1) JC 1952).

عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل يحق لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير أو تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل، ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب ألا تخالف أحكام الدستور قوة القانون على أن تعرض على مجلس النواب في أول اجتماع يعقده للمجلس أن يقر هذه القوانين أو يعدلها (المادة ٩٤ (١) من الدستور).

In the event of : في حالة / إذا ما / في حالة حدوث كذا :

Nullity : بطلان

Declaration : إعلان

Cease : ينقطع / إنقطاع

Acquired rights : حقوق مكتسبة



مركز بحوث وتطوير العلوم الإنسانية

In the event of the rejection of such provisional laws, the Council of Ministers, shall with the approval of the King, immediately declare their nullity, and from the date of such declaration, these provisional laws shall cease to have force provided that such nullity shall not affect any contracts or acquired rights (s.94 (1) JC 1952).

في حالة رفض هذه القوانين يتوجب على مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يعلن بطلانها فوراً ومن تاريخ ذلك الإعلان يزول مفعولها على ألا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة (المادة ٩٤ (١) من الدستور لعام ١٩٥٢).

(1) Zu'bi A, Op. Cit., p.154.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



Important Legal Terminology

مصطلحات قانونية هامة

Lease: عقد إيجار	Contractual liability: مسؤولية عقدية
Bona fide: حسن النية	Tortious liability: مسؤولية تقصيرية
Prosecutor: مدعي عام	Order: نقطة نظام
Decentralization: لامركزية	Crime scene: مسرح الجريمة
Estate agent: وكيل عقارات	Foreign cause: سبب أجنبي
Sham contract: عقد صوري	Precautionary measures: تدابير احترازية
Respondent: المستجوب/ المدعي عليه	Nationalization: تأميم
Court action: دعوى قضائية	Transitional government: حكومة انتقالية
Martial court: محكمة عرفية (عسكرية)	Wrongdoer: مرتكب الفعل الضار
Law of obligations: قانون الإلتزامات	Land certificate: سند ملكية الأرض (القوشان)
Court of subject: محكمة موضوع	Distress: الحجز على الأموال
Court of law: محكمة قانون	Leased premises: العقار المؤجر
Particulars of the judgment: حيثيات الحكم	Asylum seeker: لاجئ سياسي
Multinational: متعدد الجنسيات	Political pluralism: التعددية السياسية
Clearance: set off: مقاصة	Majority: سنّ الرشد
Presumption: قرينه / افتراض مسبق	Attorney general: النائب العام
Balance of payment: ميزان المدفوعات	Came into operation: أصبح نافذ المفعول
Globalization: العولمة	Jordanian bar: نقابة المحامين الأردنيين
Common property: ملك مشاع	Acquired rights: حقوق مكتسبة
Prescription: التقادم	Coercion: duress: إكراه / إجبار
Key money: بدل الخلو/ المفتاحية	Compliance contract: عقد إذعان
Against law: ضد القانون	International legality: الشرعية الدولية
National identity: الهوية القومية	Causal nexus: causal link: العلاقة السببية
Marriage official: المأذون الشرعي	Mortgagee in possession: المرتهن حيازياً
Magistrate Court: محكمة الصلح	Legal transaction: تصرف قانوني
Court of First Instance: محكمة البداية	Oral testimony: الشهادة الشفوية
Court of Appeal: محكمة الاستئناف	Option to rescind: break-clause: خيار الفسخ
Court of Cassation: محكمة التمييز	Act of God: قوة قاهرة



State's Security Court: محكمة أمن الدولة

Civil servants: الموظفون المدنيون

Usury: ربا

Chief justice: قاضي القضاة

Appellant: المستأنف

Appellee: المستأنف ضده

Rebut: يدحض

Authorization: تفويض / تخويل

Bankruptcy: الإفلاس

Deed: عقد / صلح

Demonstrate: يثبت / يبرهن

Consent: الرضا

Cause: reason: السبب

Subject-matter: المحل

Trustee in bankruptcy: سنيديك التفليسة

Terrorism: إرهاب

Death sickness: mortal illness: مرض الموت

Right of way: حق المرور

Cultural heritage: التراث القومي

Islamic forum: المنتدى الإسلامي

Private law department: قسم القانون الخاص

Faculty of law: كلية الحقوق

Insolvency: إعسار

Condemnation: شجب / إدانة

Indivisible: غير قابل للتجزئة

Concord: اتفاقية / معاهدة

Endorse: يصادق على / يجيز (شيك)

Military Servants: الموظفون العسكريين

Disposal: حق التصرف

Malicious action: دعوى كيدية

Vicarious liability: مسؤولية المتبوع عن أفعال التابع

I, the undersigned: أنا الموقع أدناه

Unjust enrichment: الإثراء بلا سبب

To whom it may concern: لمن يهمه الأمر

To honour his promise: يفي بوعده

Stoning: عقوبة الرجم

Flogging: عقوبة الجلد

Legal theory: نظرية القانون / تاريخ القانون

Revocable contract: عقد غير لازم

Irrevocable contract: عقد لازم

Civil rights: الحقوق المدنية

Penal clause: شرط جزائي

Easement: حق ارتفاق

Right of drinking: حق الشرب

Law students: طلبة القانون

On purpose: deliberately: عمدًا / عن قصد

Pubic law department: قسم القانون العام

Fingerprint: بصمة الإصبع

Bankruptcy: إفلاس

Unconstitutional: غير دستوري

Unlawful: illegal: غير مشروع

Innocence: براءة



In The Name of Allah , Most Gracious , Most Merciful

" They said: 'Glory to Thee, of knowledge we have none, save what Thou has taught us: in truth it is Thou who are perfect in knowledge and wisdom' " (Holy Quran: 2:32).

بسم الله الرحمن الرحيم:

"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ" صدق الله العظيم. (القرآن الكريم: سورة البقرة: آية ٢٢).

" Be not in haste with the Quran before its revelation to thee is completed, but say [O my Lord! increase me in knowledge]" (Holy Quran: 20: 114).

بسم الله الرحمن الرحيم:

"وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا" صدق الله العظيم. (القرآن الكريم: سورة طه: آية ١١٤).

"... of knowledge, it is only a little that is communicated to you" (Holy Quran: 17: 85)

بسم الله الرحمن الرحيم:

"... وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا" صدق الله العظيم. (القرآن الكريم: سورة الإسراء: آية ٨٥).

"... and over all endued with knowledge is One, the All-Knowing" (Holy Quran: 12: 76)

بسم الله الرحمن الرحيم:

"وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عُلِيمٌ" صدق الله العظيم. (القرآن الكريم: سورة يوسف: آية ٧٦).



Bibliography

Arabic References:

The Holy Quran

Abbodi A, The History of Law, First Edition, Amman: Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 1998.

Abdul Azeez M, Researches in Credence, London: The Islamic Centre, 1413 H.

Abu Hassan M.H, Bedouin Customary Law: Theory and Practice, First Edition, Amman: National Press, 1974.

Al-Far A, Introduction to the Science of Law, First Edition, Amman: Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 1999.

Al-Khateeb H, Principles of Law, Basra: Haddad Press, 1965.

Al-Qsous W, Administration and Division of Common Property, Amman: The University Press, 1993.

Al-Ra'i: Jordanian Daily Newspaper, Political Islam, 2004, Monday, 9 February, Issue No.13124, Volume No.37, Part 1, p.3.

Al-Sabouni M.A, Interpretation of Some Quranic Verses , Second Volume, Damascus: A-Manahel Ltd, 1981.

Al-Sanhuri A, Al-Wasseet in the Explanation of the Civil Law - Vol.8: A Property Right, Cairo: Dar Al-Nahdhah Al-Arabeyyah, 1967.

Ali Haider, The Explanation of the Majallah, Beirut: Dar Al-Nahdah, 1979.

Alrabalah A and Hummoudeh A, Population and Social Life in Jordan, Amman: the Committee of the History of Jordan, 1991.



- Dawoodi Gh, Introduction to the Science of Law, Seventh Edition, Amman: Dar Wael, 2004.
- Department of General Statistics, Statistical Yearbook, Issue No.52, Amman, 2001.
- Department of General Statistics, Statistical Yearbook, Issue No.54, Amman, 2003.
- Fanik, 'Population Growth and Economy Development', The Jordanian Ra'i Newspaper, 2001, Monday, 23 April, Issue No.11184, p.20.
- Ghattas E, Principles of Political Organization in Socialist Countries, Cairo: Nadhah Press, 1973.
- Ghazwi M, Constitutional and Political Organization in the Hashemite Kingdom of Jordan, First Edition, Amman: Rafeedi Press, 1985.
- Khateeb N, Terminology of Law, First Edition, Mu'tah University, 1986.
- Layla A.S, 'Civil Liability in the Law of Hamourabi', Mu'tah Journal for Research and Studies, March, 12(3), 1997.
- London Central Mosque, Human Rights is Islam, London: London Central Mosque, 2001.
- London Central Mosque, Islam at a Glance, London: London Central Mosque, 2002.
- Mahfoodh A & Khateeb N, Principles of Political Systems, Amman: Dar Al-Furqan, 1987.
- Ministry of Islamic Awqaf, Affairs and Holy Places, Hadyul-Islam Journal, Amman: Ministry of Islamic Awqaf, Affairs and Holy Places, 44(4), 2000.
- Ministry of Information, Jordan: Facts and Figures, Amman: Ministry of Information, 1995.
- Ministry of Planning, Economic and Social Development Plan, Amman: Jordan Press Foundation, 1997.
- Ministry of Tourism and Antiquities, Jordan: Faces and Places in Time, Amman: National Press, 1998.



Muhammad Bin Saleh Al-Ethaimeen, Rights Recognized by Shari'a, First Edition, Riyadh: Dar Al-Watan, 2000.

Muhammad Bin Saleh Al-Ethaimeen, The Faith of the People of Sunnah, Riyadh: Dar Al-Watan, 2000.

Obaidi A, Real Property Rights, Amman: Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 2000.

Royal Jordanian Geographic Centre, The 1995 Year Report, Amman, 1995.

Sarraf A & Hazboun G, Introduction to the Science of Law, Amman: Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 2003.

Siwar M, The Right of Property in Jordanian Civil Law, Amman: Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 1993.

Sultan A, Sources of Obligations in Jordanian Civil Law, Amman: Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, 2002.

The Explanatory Memorandum of Jordanian Civil Code, Part I & II, Amman: Al-Tawfeeg Press, 1992.

The Institution of the Jordanian Academy of Arabic Language, Arabic Language for the Ninth Class, First Edition, Amman: Ministry of Education, 1991.

Wazani R, 'English Legal system', Lawyers' Association Journal, May, Appendix No.15, 1983.

Zu'bi A, Introduction to the Science of Law, First Edition: Amman Dar Wael, 2001.

Foreign References:

Abdur-Rohman I, Shari'a: the Islamic Law, London: Ta Ha Publishers Ltd, 1997.

Al-Baharna H.M, 'Bahrain', International Encyclopedia of Comparative Law, Vol.1: National Reports, 1972.

Al-Hammad M.A, 'Greater Amman: Urban Development', Cities, February, 10(1), 1993.



Al-Farouqi H, Al-Farouqi's Law Dictionary, New Edition, Beirut: Library of Lebanon, 1997.

American Declaration of Independence of 4 July 1776, Bloomington: Indiana University School of Law.

Amin S.H, Islamic Law, Glasgow: Royston Ltd, 1984.

Amin S.H, 'Classification of Legal Systems in the Muslim Countries', Islamic and Comparative Law Quarterly, June, 7(2), 1987.

Anderson J.N, 'Modern Trends in Islam: Legal Reform and Modernisation in the Middle East', International and Comparative Law Quarterly, January, Vol.20, 1971.

Anderson J.N, Islamic Law in the Modern World, Westport: Greenwood Press, 1975.

Aqaileh Z, 'The Methodology of Doing Comparative Law Studies', A Paper Presented to the PhD Students Conference: London South Bank University (U.K), 2000.

Aqaileh Z, 'Writing a Literature Review of Comparative Law Studies', A Paper Presented to the PhD Students Forum: University of Westminster (U.K), 2001.

Aqaileh Z, Legal Extension of the Term of the Lease: A Comparative Study of Jordanian and English Law, PhD Thesis: London South Bank University (UK), 2001.

Aqaileh Z, 'The Role of Comparative Law Studies in Modernizing National Property and Planning Laws in the Middle East Arab Countries', A Conference Paper: The Fifth Sharjah Urban Planning Symposium: University of Sharjah (UAE), 2002.

Aqaileh Z, 'The Housing Crisis in Arab Capital Cities - Its Legal and Economic Impacts and the Legislator's Role: The Case of Jordan's Capital City, Amman', A Conference Paper: The Sixth Sharjah Urban Planning Symposium: Government of Sharjah Town Planning and Survey Directorate (UAE), 2003.

Aqaileh Z, 'How to Keep the Environment Safe in Arab Cities: the Legal Mechanism',



A Conference Paper: The Seventh Shariah Urban Development Symposium: University of Sharjah (UAE), 2004.

Arnold G, The Third World Handbook, Second Edition, London: Cassell, 1994.

Attalla F.B, 'Jordan', International Encyclopedia of Comparative Law, Vol.1, 1971.

Ayubi N.N, 'The Political Revival of Islam: the Case of Egypt', International Journal of the Middle East Studies, December, 12(4), 1980.

Ayubi N.N, Political Islam: Religion and Politics in the Arab World, London: Routledge, 1994.

Bell J, 'English Law and French Law - not so Different?', Current Legal Problems, 1995.

Biles M, 'One Thing is Certain and the Rest is Lies', New Law Journal, Friday, 4 February, 144 (6634), 1994.

Birks J, 'The Roman Law Concept of Dominion and the Idea of Absolute Ownership', 1985, Quoted in Ho H.L, Some Reflections on Property and Title in the Sale of Goods Act, Cambridge Law Journal, November, 56(3), 1997.

Brazier R, 'The Constitution of the United Kingdom', Cambridge Law Journal, March, 58(1), 1999.

Collins C, English Dictionary, London: Harper Collins Publishers & The University of Birmingham, 1997.

Driscoll J, A Guide to the Housing Act 1996, London: Butterworths, 1997.

Dwyer D, 'Law and Islam in the Middle East: An Introduction', in Dwyer D (ed.), Law and Islam in the Middle East, New York: Bergin & Garvey, 1990.

Edge I, 'A Comparative Approach to the Treatment of non-Muslim Minorities in the Middle East, with Special Reference to Egypt', in Mallat C & Connors J (eds.), Islamic Family Law, London: Graham & Trotman, 1990.



Edge I, 'Introduction: Material Available on Islamic Legal Theory in English', in Edge I (ed.), Islamic Law and Legal Theory, Aldershot: Dartmouth, 1996.

Edward Montet, 'La Propagande Cretienne et ses Adversaries Musulmans, Quoted in The Islamic Cultural Centre, What They Say about Islam, London: The Islamic Cultural Centre, 2002.

Ehrmann H.W, Comparative Legal Cultures, Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, Inc, 1979.

Elliott C & Quinn F, English Legal System, London: Longman, 1996.

French Declaration of the Rights of Man of 26 August 1789, Paris.

Fyzee A.A, Outlines of Muhammadan Law, Second Edition, Oxford: Oxford University Press, 1955.

Geoffrey S, 'Comparative Law and Jurisprudence', International and Comparative Law Quarterly, October, Vol.47, Part 4, 1998.

مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

Green K & Lim H, Cases and Materials in Land Law, London: Pitman Publishing, 1992.

Guraya Muhammad Y, 'Judicial Principles as Enunciated by Caliph Umar I', Islamic Studies, Vol.11, 1972.

Hayek F, Law, Legislation and Liberty, London: Routledge, 1982.

Horowitz L.D, 'The Quran and the Common Law: Islamic Law Reform and the Theory of Legal Change', The American Journal of Comparative Law, Vol.42, 1994.

Ibn Khaldoun, An Introduction to History , Translated into English by Dawood N.J, Priceton: Greenwood Press, 1967.

Islamic Council, Universal Islamic Declaration of Human Rights, Paris, 1981.

Jallad M.Z, Islamic Curriculum in Jordan, PhD Thesis: Manchester, 1997.



Jona W, Rights of Man, <http://members.aol.com/agentmess.html>, 2001, Monday, 4 June.

Kahn-Freund O, 'On Uses and Misuses of Comparative Law', Modern Law Review, January, 37 (1), 1974.

Kepel G, Muslim Extremism in Egypt, London: Al-Saqi Books, 1985.

Knapp V, 'Socialist Countries', International Encyclopedia of Comparative Law, Vol.6, 1974.

Limbach J, The Concept of the Supremacy of the Constitution, Modern Law Journal, January, 64 (1), 20001.

Martin A.E, A Dictionary of Law, Third Edition, Oxford: Oxford University Press, 1996.

McKendrick E, Contract Law, Third Edition, London: Macmilan, 1997.

Merryman J.H, The Civil Law Tradition: An Introduction to the Legal Systems of Western Europe and Latin America, California: Stanford University Press, 1969.

René D & Brierley J.E.C, Major Legal Systems in the World Today, London: Stevens & Sons, 1990.

Roger A, William B & Dale A, The Law of Property, Student Edition, Minnesota: West Publishing Co., 1989.

Saleh A, The Arab-Muslim City: Tradition, Continuity and Change in the Physical Environment, First Edition, Riyadh: Dar Al Sahan, 1996.

Sofyan A, London: A Guide for Tourist and Resident, London: Al-Sharq Printing Press, 1999.

Starr J, Law as Metaphor: from Islamic Courts to the Palace of Justice, New York: State University of New York Press, 1992.

The Constitution of the United State of America of 1789.



The Islamic Cultural Centre, What They Say about Islam, London: The Islamic Cultural Centre, 2002.

The Law Commission, Law Commission Report No.174: Privity of Contract and Estate, 29 November, London: Her Majesty's Stationery Office, 1988.

The Prince of Wales, 'Islam and the West', Arab Law Quarterly, January-December, Vol.9, 1994.

United Nations Development Found for Women, Report on the Position of the Jordanian Woman, Amman: The Regional Office, 2004.

Weiss B, 'Interpretation in Islamic Law: the Theory of Ijtihad', The American Journal of Comparative Law, Vol.26, 1978.

Wilkinson P, Terrorism and the Liberal State, Second Edition, London: Macmillan, 1986.

Wilson M.C, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Yousif A, 'The Religious Policy of Islam', Progressive Islam Pamphlet, London, 1933.

Zagday M.I, 'Modern Trends in Islamic Law in the Near, Middle and Far East', Current Legal Problems, Vol., 19481.

Zayed International Centre for Coordination and Follow-up, Terrorism and Reason, Abu Dhabi (UAE), 2003.



Legislations:

English Bill of Rights Act of 1689.

English Judicature Act of 1873.

English Juries Act of 1974.

English Law Commission Act of 1965.

English Law of Property Act of 1925.

French Declaration of the Rights of Man of 1789.

Islamic Declaration of Human Rights of 1981.

Jordanian Civil Code No.43 of 1976.

Jordanian Constitution of 1952.

Jordanian House of Deputies Election Act No.34 of 2001, as amended by the Act No.11 of 2003.

Jordanian House of Deputies Internal Regulation of 1996.

Jordanian Independence of the Judiciary Act No.15 of 2001.

Ottoman Journal of Equity of 1867.

Jordanian National Consultative Council Act No.17 of 1978.



مركز بحوث ودراسات في الشريعة الإسلامية



Index	Page
Introduction	8
Research Plan	11
Preface	13
Major Legal Systems in the World	16
Chapter One:	
The Civil Law System	17
Introduction	17
The Nature of the Civil Law System	19
The French Declaration of the Rights of Man	25
Chapter Two:	
The Common Law System	27
Introduction	27
The Nature of the Common Law System	28
The Judicature Act	34
Court Verdicts	35
The Jury System	37
The Civil Legal Aid Scheme	39
The British Constitution	41
Advantages and Disadvantages of Judicial Precedents	42
Sources of English Law	46
The Law Reports	49
The Appeal System in English Common Law	51
The Law Commission	53
Law Centres and Citizens' Advice Bureaus in England	55
The Notion of Equity in English Law	57
English Legal System - Analysis	59
English Bill of Rights	63
Chapter Three:	
The Communist Law System	65
Introduction	65
The Nature of the Communist Law System	66



Index	Page
Chapter Four:	
Islamic Law System	73
Introduction	73
The Nature of the Islamic Law System	75
Differences from other Legal Systems	82
Types of Islamic Legal Systems	85
Human Rights in Islamic Law	93
Universal Islamic Declaration of Human Rights	102
Chapter Five:	
Classification of Law	109
Introduction	109
Public and Private Law	109
Imperative and Complementary Law Rules	117
Chapter Six:	
Legal Rights	118
Introduction	118
The Nature of the Legal Right	119
Types of Legal Rights	121
Chapter Seven:	
Jordanian Legal System	124
Introduction	124
Jordan at a Glance	124
The Constitution	129
Rights and Duties of Jordanians under the Constitution	130
Powers	138
The Legislative	138
The King	138
The Parliament	139
The Judiciary	143
The Executive	145
Sources of Jordanian Law	147



Index

Page

Provisions of the Law (Legislation)	148
Islamic Doctrine	152
Custom and Principles of Natural Justice	153
Judicial Decisions	153
The Writings of Law Jurists	155
The Process of Legislation in the Hashemite Kingdom of Jordan	155
Important Legal Terminology	165
Bibliography	168
Arabic References	168
Foreign References	170



مركز بحوث ودراسات في الفقه الإسلامي



الصفحة

الفهرس

٩	مقدمه
١١	خطه البحث
١٢	تمهيد
١٦	الأنظمة القانونية الرئيسية في العالم
	الفصل الأول:
١٧	نظام القانون المدني (النظام القانوني اللاتيني)
١٧	مقدمه
١٩	ماهية النظام القانوني اللاتيني
٢٥	الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان
	الفصل الثاني:
٢٧	نظام القانون العام (النظام القانوني الأنجلوساكسوني)
٢٧	مقدمه
٢٨	ماهية النظام القانوني الأنجلوساكسوني
٢٤	قانون التقاضي
٢٥	أحكام المحاكم
٢٧	نظام هيئة المحلفين
٢٩	برنامج المساعدة القانونية المدنية
٤١	الدستور البريطاني
٤٢	حسنات وسيئات السوابق القضائية
٤٦	مصادر القانون الإنجليزي
٤٩	التقارير القضائية
٥١	نظام الإستئناف (الطعن) في القانون الإنجليزي
٥٣	لجنة تطوير القانون
٥٥	مراكز القانون ومكاتب إرشاد السكان في إنجلترا
٥٧	مفهوم العدالة في القانون الإنجليزي
٥٩	النظام القانوني الإنجليزي - تحليل
٦٣	وثيقة إعلان الحقوق الإنجليزية



الصفحة

الفهرس

الفصل الثالث:

النظام القانوني الشيوعي

٦٥

مقدمه

٦٥

ماهية النظام القانوني الشيوعي

٦٦

الفصل الرابع:

النظام القانوني الإسلامي

٧٢

مقدمه

٧٢

ماهية النظام القانوني الإسلامي

٧٥

الاختلافات عن الأنظمة القانونية الأخرى

٨٢

أنواع (أصناف) الأنظمة القانونية الإسلامية

٨٥

حقوق الإنسان في القانون الإسلامي

٩٣

الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان

١٠٢



مركز تحقيقات كمبيوتر علوم إسلامي

الفصل الخامس:

تقسيمات القانون

١٠٩

مقدمه

١٠٩

القانون العام والقانون الخاص

١٠٩

القواعد القانونية الأمرة والقواعد القانونية المكملة

١١٧

الفصل السادس:

الحقوق القانونية أو الشرعية

١١٨

مقدمه

١١٨

طبيعة الحق القانوني

١١٩

أنواع الحقوق القانونية

١٢١



الصفحة

الفهرس

	الفصل السابع:
	النظام القانوني الأردني
١٣٤	مقدمه
١٣٤	الأردن في لمحة
١٣٤	الدستور
١٣٩	حقوق وواجبات الأردنيين في ظل الدستور
١٣٠	السلطات
١٣٨	السلطة التشريعية
١٣٨	جلالة الملك
١٣٨	البرلمان
١٣٩	السلطة القضائية
١٤٣	السلطة التنفيذية
١٤٥	مصادر القانون الأردني
١٤٧	نصوص القانون المكتوب (التشريع)
١٤٨	أحكام الفقه الإسلامي
١٥٢	العرف وقواعد العدالة
١٥٣	الأحكام القضائية
١٥٣	كتابات فقهاء القانون
١٥٥	سير العملية التشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية
١٥٥	
	مصطلحات قانونية هامة
١٦٥	
	قائمة المراجع
١٦٨	المراجع العربية
١٦٨	المراجع الأجنبية
١٧٠	



نماذج مقترحة للإمتحانات:

بسم الله الرحمن الرحيم

مدرس المادة:

الإمتحان الأول لمادة "المصطلحات القانونية"

الرقم المتسلسل: () نموذج A

إسم الطالب (هـ):

السؤال الأول: أعط معنى الكلمات التالية باللغة العربية:

Forcefulness:

Occupied territories:

Petitions:

National suffrage:

Presentation of facts:

Prescription:



السؤال الثاني: أعط معنى الكلمات التالية باللغة الإنجليزية:

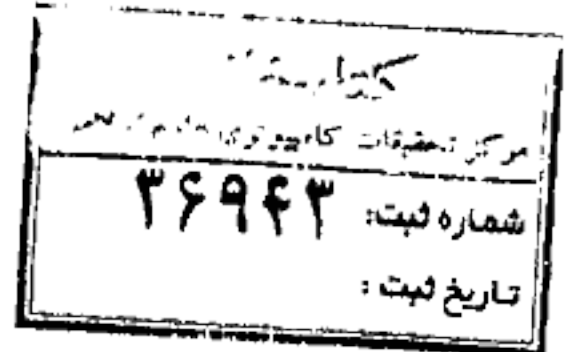
تنظيم نقابي حر:
حق ملزم للجميع:
سلطات الطوارئ:

المحافل الدولية:
جنحة:
يعفي من المسؤولية:

السؤال الثالث: ترجم الفقرة التالية إلى اللغة العربية:

In July 1988, Jordan severed legal and administrative ties with the West Bank. Later on, the government announced plans to restore parliamentary life in the country. In November 1989, Jordanian nationals in the East Bank went to the polls to elect the first new house in 22 years. House of Deputy seats were increased from 60 to 80 and Senate seats from 30 to 40.

إنتهت الأسئلة





بسم الله الرحمن الرحيم

مدرس المادة:

الإمتحان الأول لمادة "المصطلحات القانونية"

الرقم المتسلسل: () نموذج B

إسم الطالب (هـ):

السؤال الأول: أعطِ معنى الكلمات التالية باللغة العربية:

Prescription:

Petitions:

Occupied territories:

Presentation of facts:

National suffrage:

Forcefulness:

السؤال الثاني: أعطِ معنى الكلمات التالية باللغة الإنجليزية:

يعفي من المسؤولية:

سلطات الطوارئ:

جنته:

المحافل الدولية:

حق ملزم للجميع:

تنظيم نقابي حر:

مركز تحقيقات كميونير علوم إمدوي

السؤال الثالث: ترجم الفقره التالية إلى اللغة العربية:

In July 1988, Jordan severed legal and administrative ties with the West Bank. Later on, the government announced plans to restore parliamentary life in the country. In November 1989, Jordanian nationals in the East Bank went to the polls to elect the first new house in 22 years. House of Deputy seats were increased from 60 to 80 and Senate seats from 30 to 40.

إنتهت الأسئلة

